الموسم الثاني
للانصات المركزي

واشنطن وطهران.. تصعيد جديد يضع المنطقة على حافة المواجهة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الخميس
2026/06/11
No. :8100

أعظم ابتكارات الغرب

القضاء المستقل..

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل: مطالبنا هي مطالب المواطنين لتحسين واقع الحكم في الاقليم

الاتحاد الوطني أداة لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق شعبنا

قوباد طالباني: رؤية إصلاحية متعددة المسارات بين الاقتصاد والحكم والاستقرار

اشادات فنلندية: مام جلال كان قائداً كوردياً وعراقياً عظيماً

الاتحاد الوطني يطالب بتحقيق دولي في وفاة أحد عناصر البيشمركه بأربيل

مجلس الوزراء يصادق على مقترح تشكيل هيئة وزارية عليا

خطوة مهمة في ترسيخ قيم السلام والتعايش المشترك

اشادات رئاسية بدور الاتحاد الوطني في تعزيز التعايش والاستقرار في كركوك

استذكار تلك الأحداث يجب أن يكون دافعاً لترسيخ قيم المواطنة وسيادة القانون

مباحثات الفخامة..اجتماع و رسائل حاسمة لتعزيز سيادة القانون وهيبة المؤسسات

قضايـــــا كردســـــتانية

عماد أحمد: اختبار النجاح، الإرث والمستقبل

لطيف نيرويي: الاتحاد الوطني والنضال الدبلوماسي.. وعضويته في الاشتراكية الدولية

ساطع راجي: المركز والاقليم في النقطة صفر

د.عدالت عبدالله: استقرار الإقليم مسؤولية عراقية

فرست عبدالرحمن: حكومة كوردستان الضائعة بين قاعات التفاوض وكوكب المريخ

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

واشنطن تراقب خطوات الفصائل العراقية..

النظام السياسي العراقي في ظل التحديات المعاصرة

تراجيديا سرقة أموال الدولة على أيدي الكبار لا تزال مستمرة

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

اوجلان: الديمقراطية المحلية ..الشريان الرئيسي للاندماج الديمقراطي

باكيرهان: تركيا ستكون قوية عبر سلامها الداخلي وشريانه هو مسار السلام

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

واشنطن وطهران.. تصعيد جديد يضع المنطقة على حافة المواجهة

لماذا خاطرت إيران بمهاجمة إسرائيل؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

فرانسيس فوكوياما: القضاء المستقل.. أعظم ابتكارات الغرب

فيليب هـ. جوردون: لا تيأسوا..أمريكا قادرة على ترميم النظام العالمي

سلام الكواكبي: الشعبوية في الديمقراطيات المعاصرة

مطالبنا هي مطالب المواطنين لتحسين واقع الحكم في الاقليم

في لحظة سياسية حساسة تمر بها منطقة الشرق الاوسط واقليم كوردستان على وجه الخصوص، تبرز لقاءات رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني مع عدد من الفاعلين الدوليين والاقليميين بوصفها مؤشرا واضحا على ديناميكية سياسية متصاعدة تهدف الى تثبيت الاستقرار واعادة ترتيب اولويات الحكم والادارة في الاقليم والعراق والمنطقة.

ففي سلسلة اجتماعات مكثفة جرت في دباشان، استقبل الرئيس بافل كلاً من القنصل العام للمملكة المتحدة، والقنصل العام الفرنسي، ورئيس الوزراء التركي الاسبق، في سياق حوارات شاملة تناولت ملفات الامن والسياسة والاقتصاد، وملفات تشكيل الحكومة في اقليم كوردستان والعراق، اضافة الى مستقبل العلاقات الاقليمية ومسارات التهدئة في المنطقة. وقد شكلت هذه اللقاءات منصة لتبادل الرؤى حول ضرورة تغليب منطق التفاهم والحوار، باعتباره الخيار الاكثر واقعية في مواجهة تعقيدات المرحلة.

وما يلفت في هذه اللقاءات هو تكرار التأكيد على ثوابت سياسية واضحة، تتمثل في دعم الاستقرار،

ورفض التصعيد، والعمل على ابعاد البلاد عن التوترات، الى جانب الدعوة الى تشكيل حكومات قادرة على تقديم الخدمات وفق مبدأ الشراكة والتوازن والعدالة دون تمييز. وفي هذا السياق، برزت رؤية الاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفها تعبيرا عن مطالب داخلية مرتبطة بتحسين واقع الحكم وتلبية احتياجات المواطنين، وليس مجرد تفاوض سياسي بين اطراف متنافسة.

كما امتدت هذه اللقاءات لتشمل البعد الاقليمي، عبر تأكيد دعم مسارات السلام في تركيا وضرورة استمرار الحوار بين مختلف الاطراف، بما يعكس محاولة لربط استقرار كوردستان باستقرار محيطها الاقليمي، في ظل تشابك الملفات السياسية والامنية والاقتصادية.

وتأتي هذه التحركات في وقت حساس يشهد فيه الاقليم والعراق نقاشات معمقة حول تشكيل الحكومات الجديدة وتوازنات السلطة، ما يمنح هذه اللقاءات بعدا يتجاوز البروتوكول الدبلوماسي الى كونها جزءا من رسم ملامح المرحلة المقبلة.

مباحثات مع القنصل العام للمملكة المتحدة

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨ في دباشان، السيد أندرو بيزلي، القنصل العام للمملكة المتحدة في اقليم كوردستان.

وجرى خلال الاجتماع، التباحث بشأن آخر المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، مع التأكيد على أهمية إيجاد حل سلمي للمشكلات.

وفيما يتعلق بمسألة تشكيل حكومة اقليم كوردستان، قال الرئيس بافل جلال طالباني: مطلب الاتحاد الوطني هو مطلب المواطنين من أجل تحسين واقع الحكم وتشكيل حكومة عادلة وقوية قادرة على تقديم الخدمات دون تمييز، ونريد أن يكون التوازن والشراكة والاتفاق أساسا للعمل».

مباحثات مع القنصل العام الفرنسي

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨ في دباشان، يان بريم القنصل العام الفرنسي في إقليم كوردستان.

وجرى خلال الاجتماع بحث المتغيرات المحلية والإقليمية، حيث تم التأكيد على ضرورة استمرار التفاهمات بين الأطراف المختلفة.

واستعرض الرئيس بافل رؤيته حول آخر المستجدات وقال: جميع جهود الاتحاد الوطني تصب في ابعاد البلاد عن التوترات، ونريد الحفاظ على استقرار العراق.

مباحثات مع داوداوغلو لتعزيز العلاقات بين السليمانية وتركيا

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٦/٦/٧ في دباشان، السيد أحمد داود أوغلو، رئيس الوزراء التركي الأسبق، رئيس حزب المستقبل.

وخلال لقاء حضره السيد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، جرى بحث آخر المستجدات والتوترات في المنطقة، حيث تم التأكيد على أهمية مواصلة الحوار والتفاهمات.

كما تم التطرق الى سبل تعزيز العلاقات بين محافظة السليمانية وتركيا.

وتباحث الطرفان أيضا بشأن تشكيل الكابينة الوزارية الجديدة لحكومة اقليم كوردستان والعراقيل التي تقف أمامها، فضلا عن مسألة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وقد جدد الرئيس بافل جلال طالباني والسيد داود أوغلو دعمهما لعملية السلام في تركيا.

برقية عزاء بوفاة الصحفي هلكوت عزيز

بعث السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨ ببرقية تعزية بوفاة الصحفي هلكوت عزيز بحادث سير في طريق بغداد – الديوانية، فيما يأتي نصها:

السيدات والسادة/ عائلة وأصدقاء وزملاء الصحفيين للصحفي هلكوت عزيز

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة الصحفي السيد هلكوت عزيز.

وبهذا المصاب الأليم، نتقدم بخالص التعازي والمواساة إلى عائلة وأصدقاء وزملاء السيد هلكوت في شبكة رووداو الإعلامية، ونشاركهم أحزانهم.

ندعو الله العلي القدير أن يتغمد روح الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

الاتحاد الوطني أداة لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق شعبنا

ترأس نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السيد رفعت عبد الله، الأحد ٢٠٢٦/٦/٧ اجتماعا مع بورد المنظمات الديمقراطية للحزب، بهدف بحث ومناقشة آليات العمل التنظيمي والاستعداد للمرحلة المقبلة.

وجرى الاجتماع بحضور السيد سترات عبد الله، عضو المجلس القيادي، والسيدة أمل جلال، مسؤولة بورد المنظمات، حيث أكد السيد رفعت عبد الله أن الحل الحقيقي للتحديات الراهنة يكمن في تفعيل الإجراءات الحزبية والتنظيمية، مشددا على ضرورة أن يكون الحزب على أتم الاستعداد والجهوزية لخوض المرحلة المقبلة من المهام الديمقراطية.

وأشار نائب رئيس الاتحاد الوطني إلى أن الحزب، إلى جانب التزامه التاريخي بالدفاع عن الحقوق القومية للشعب الكوردي، يُعد أيضا وسيلة رئيسية وأداة فاعلة لتحقيق الأهداف الديمقراطية وتطلعات المواطنين.

وفي ختام الاجتماع، وجّه السيد رفعت عبد الله أعضاء البورد والكوادر الحاضرة بتكثيف الجهود والعمل على توسيع وتعميق العمل التنظيمي والديمقراطي في المجال العام، بما يضمن تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

قوباد طالباني: رؤية إصلاحية متعددة المسارات بين الاقتصاد والحكم والاستقرار

في سياق سياسي واقتصادي متسارع يشهده اقليم كوردستان والعراق، تبرز تحركات نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان قوباد جلال طالباني بوصفها جزءا من مقاربة شاملة تجمع بين تحديث البنية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار السياسي، ودعم الانفتاح الاقليمي والدولي، بالتوازي مع التركيز على قضايا التنمية الاجتماعية وتمكين الفئات المختلفة داخل المجتمع.

وتكشف سلسلة اللقاءات والفعاليات التي شارك فيها قوباد طالباني، سواء خلال منتدى دلفي في السليمانية أو في اجتماعاته الثنائية مع ممثلي الدول والبعثات الدبلوماسية، عن خطاب سياسي يربط بين الداخل والخارج، ويضع تحسين الخدمات العامة وتطوير القطاع الخاص في صميم أولويات المرحلة المقبلة، باعتبارهما مدخلا أساسيا لترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

كما تعكس تصريحاته خلال هذه اللقاءات رؤية تقوم على إعادة تعريف التنمية بوصفها مسارا شاملا لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل تمكين المرأة والشباب، وتعزيز التوازن المجتمعي، وبناء اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع واحد، في إشارة واضحة إلى ضرورة تجاوز الاعتماد التقليدي على الموارد

النفطية.

وفي البعد السياسي، يركز طالباني على أهمية الشراكة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، وفتح مسارات حوار جاد لحل القضايا العالقة، إلى جانب الدفع نحو تشكيل حكومات قائمة على التوازن والتفاهم، بما يضمن تحسين مستوى الخدمات وتحقيق استقرار طويل الأمد.

أما على المستوى الاقليمي والدولي، فتبرز دعواته المتكررة إلى ترسيخ ثقافة السلام والحوار، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، بوصفها أدوات أساسية لتقليل التوترات وفتح آفاق جديدة للتنمية والاستثمار، في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات معقدة تتطلب مقاربات واقعية وبراغماتية.

وبين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، تقدم مواقف وتصريحات قوباد طالباني صورة لنهج يسعى إلى بناء توازن بين متطلبات الداخل وضغوط الإقليم، مع التركيز على جعل التنمية والاستقرار والسلام ركائز مترابطة في مشروع سياسي واحد.

كلمة مهمة امام منتدى دلفي في السليمانية

وخلال اعمال اليوم الثاني لمنتدى دلفي في السليمانية، ألقى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، كلمة مهمة، تناول فيها العمل على تطوير القطاع الخاص، وتعزيز حقوق المرأة، وتنمية المجتمع، والإيمان بالامكانات التي يمتلكها والعراق، فضلا عن اهمية ترسيخ السلام والعديد من القضايا الأخرى.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء في كلمته: «أهلاً بكم في السليمانية، إنه لشرف عظيم أن أرحب بالقادة والمبدعين والمفكرين والطلبة والشركاء من مختلف أنحاء كوردستان والعراق وأوروبا واليونان والعالم، يسعدني انعقاد منتدى دلفي في السليمانية للمرة الثانية.

تطوير القطاع الخاص

قال قوباد طالباني: «قبل شهر، اجتمع بعضنا في دلفي، وتحدثنا عن تسارع التقدم التكنولوجي، والحاجة المُلحة للاستقرار الاقتصادي، والتغير المناخي، وهذه الناقشات ما زالت مستمرة اليوم في السليمانية. نحن ندرك ان هذه التحديات لاينبغي الاكتفاء بمناقشتها، بل يجب معالجتها، وسنواصل العمل على تحديث القطاع الخاص، وتحسين الخدمات العامة، ومواجهة التغير المناخي، وضمان تمكين الشباب، على أن تكون المرأة في صميم هذا التغيير.»

حقوق المرأة حجر الزاوية في أي مجتمع حديث

واضاف: «لايمكن لأي أمة أن تبلغ كامل إمكاناتها الاقتصادية إذا كان نصف سكانها محرومين من الفرص، فعندما تكون المرأة متمكنة، تصبح المؤسسات أقوى، والاقتصادات أكثر إنتاجية، والمجتمعات أكثر استقرارًا».

واكد ان «التقدم الحقيقي لايكتمل إذا تُرك أي جزء من مجتمعنا خارج مسيرة التنمية.

وتابع: «لا أعرّف النجاح بالنمو الاقتصادي فحسب، بل بالنمو الشامل والمستدام والمتوازن على المدى الطويل. ولايمكن حصر هذا النمو في قطاع واحد. كما لايمكن أن يعتمد مستقبل كوردستان على حقول النفط فقط».

أؤمن بإمكانيات مناطقنا

واوضح: في المستقبل، أؤمن إيمانًا راسخًا بإمكانيات مناطقنا، فلكل منطقة في كوردستان نقاط قوة مختلفة، وتقع على عاتق قيادتنا مسؤولية إيجاد السبل الكفيلة بتنميتها والاستثمار فيها». واشار الى ان «السليمانية لطالما ادت دور الجسر للتواصل، وكانت مساحة للحوار والوساطة.

العراق يملك إمكانيات هائلة للنجاح

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء: «يمتلك العراق اليوم حكومة جديدة، ومعها تُفتح نافذة جديدة من الفرص لترسيخ المزيد من الاستقرار، وجذب الاستثمارات، وبناء تنمية مستدامة طويلة الأمد.» واضاف: «يمتلك العراق إمكانيات هائلة للنجاح وتحقيق التقدم المشترك. ورغم اهمية الموقع الجغرافي للعراق، فان استدامة هذا النجاح مرهونة بتهيئة بيئة استثمارية مستقرة وقابلة للتنبؤ». واكد ان : «نجاح كوردستان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاح عراق مستقر، ونحن نريد ان نكون شركاء حقيقيين في هذا النجاح».

يجب أن نصبح مدافعين عن عملية السلام

من جهة أخرى، قال قوباد طالباني: «يجب علينا اليوم أن نكون دعاة سلام، ليس من منطلق البساطة، بل انطلاقا من ضرورة حتمية. فالسلام يبني الثقة، ويعزز الاستقرار، ويمنحنا القدرة على البناء والتقدم».

واضاف: «نعمل على ان نكون قوة داعمة للسلام، ولايمكن تحقيق ذلك من خلال العزلة أو الانقسام، ولهذا توفر منتديات مثل دلفي منصة لتبادل الأفكار، وتجاوز الحدود التقليدية، والتواصل مع الشركاء في أوروبا والولايات المتحدة والعالم».

وختم بالقول: «هذه العلاقات مهمة لانها تجلب الخبرات، والمعرفة المؤسسية وكما قال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني فان العلاقات هي اثمن مانملك، والثقة تُبنى من خلال التواصل المستمر».

الاتحاد الوطني يستمد قوته من الجماهير

التقى قوباد طالباني، مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، خلال زيارته لمحافظة حلبجة، بمسؤول وأعضاء مجلس تنظيمات حلبجة الجدد للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وفي مستهل الاجتماع الذي جرى الاثنين ٨ حزيران ٢٠٢٦، هنأ قوباد طالباني مسؤول وأعضاء مجلس التنظيمات الجدد بمناسبة تسنم مهامهم، وأعرب عن أمله في أن يتمكن هذا الفريق الجديد من بناء علاقات أكثر متانة مع أهالي حلبجة، وأن يجعلوا من مركز تنظيمات حلبجة بيتاً لجميع الفئات والشرائح، وإيصال

أصواتهم ومطالبهم إلى الجهات المعنية.

وفي جانب آخر من الاجتماع، أشار قوباد طالباني إلى الوضع ومكانة الاتحاد الوطني في المرحلة الراهنة، قائلاً: «إن الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني قد ضمن مكانة قوية على المستويات الكوردستانية والعراقية والدولية، وهو يزداد قوة يوما بعد آخر، ويُحسب لسياسة الاتحاد ومواقفه حسابات كبيرة».

وفي هذا السياق، أكد مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال على ضرورة أن توائم مؤسسات وتنظيمات الاتحاد الوطني أساليب عملها مع هذا الوضع الجديد، وأن تتقرب من المواطنين أكثر من أي وقت مضى؛ لأن الاتحاد الوطني يستمد قوته ومكانته وقدرته من جماهير شعب كوردستان، وكلما كانت مكانة الاتحاد أقوى بين الجماهير، تمكن بشكل أفضل من تمثيل تطلعات وإرادة شعبنا على مستويات كوردستان والعراق والمحافل الدولية.

الشباب هم القوة المحركة للحاضر وأمل المستقبل

أكد نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، قوباد طالباني، الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨ أن الشباب ليسوا أمل المستقبل فحسب، بل هم القوة المحركة والطاقة الحقيقية في صناعة الحاضر، مشدداً على أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم أو تنمية مستدامة دون مشاركتهم الفاعلة.

جاء ذلك خلال لقاء استقبل فيه قوباد طالباني منظمي منصة «تيديكس السلام» (TEDx Ashti)، حيث جرى تبادل الآراء وجهات النظر حول سبل دعم المبادرات الشبابية التي تشجع على الابتكار وريادة الأعمال، وتسهم في بناء مجتمع مدني قوي ومزدهر.

وقال قوباد طالباني: «في حلبجة، كما هو الحال في سائر مدن كوردستان، نشأ جيل من الشباب يحمل أحلاماً كبيرة وأفكاراً طموحة، وإن هذه الطموحات والأفكار تنسجم تماماً مع استراتيجيتنا للتنمية المحلية».

وفي ختام اللقاء، أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء عن ثقته الكبيرة بطاقات الشباب، قائلاً: «نحن على ثقة تامة بأن حلبجة، بعزيمة أبنائها وسواعد شبابها، مقبلة على مستقبل أكثر إشراقاً، ومكانة تليق بتاريخها العريق وإمكاناتها الكبيرة».

لدينا فرصة مواتية لحل القضايا العالقة بين الإقليم وبغداد

واستقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، فرامرز أسدي، القنصل العام الإيراني في أربيل، وتبادلا وجهات النظر بشأن عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتطرق جانب من الاجتماع، الذي جرى الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦، إلى بحث آخر المستجدات في المنطقة؛ حيث أعرب نائب رئيس الوزراء عن أمله في أن تفضي المفاوضات بين أمريكا وإيران إلى نتائج مرضية لجميع الأطراف، وأن تسفر عن استتباب السلام والاستقرار الدائمين.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، أبدى قوباد طالباني تفاؤله بوجود

فرصة مواتية لحل المشاكل العالقة بين الإقليم وبغداد، مؤكداً ضرورة التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين في هذه المرحلة، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى الخدمات والوضع المعيشي للمواطنين.

وفي محور آخر من الاجتماع، جرى مناقشة الوضع السياسي الداخلي في إقليم كوردستان؛ حيث شدد نائب رئيس الوزراء على تكثيف الجهود لإنهاء حالة الانسداد السياسي الحالي، مؤكداً ضرورة استئناف المفاوضات بين الأطراف السياسية لتشكيل حكومة قائمة على أساس الشراكة الحقيقية.

التنسيق بين الاقليم وبغداد لحل المشكلات وتطوير الاقتصاد

واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان الثلاثاء ٢٠٢٦/٦/٩، أليسيا ريكو بيريز سفيرة إسبانيا لدى العراق، وبحث معها عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الطرفان خلال اللقاء، على ضرورة تعزيز العلاقات بين اقليم كوردستان وإسبانيا، حيث اتفقا على أن هناك فرصا مؤاتية لرفع مستوى العلاقات ولاسيما في مجالات الزراعة والسياحة والثقافة.

وفي محور آخر من اللقاء جرى التباحث بشأن العلاقات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، حيث تم التأكيد على أن الحكومة العراقية الجديدة يجب أن تولي الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، ومن الضروري أن يكون هناك تنسيق وتعاون مستمر مع حكومة اقليم كوردستان بهذا الصدد، بحيث تعمل الحكومتان، بالتزامن مع حل المشكلات العالقة بينهما، على تطوير الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر بخصوص آخر المستجدات في المنطقة، حيث شددا على أهمية التعاون بين دول المنطقة والمجتمع الدولي من أجل إنهاء الحرب والتوترات والتوصل الى اتفاق يفضي الى السلم والاستقرار.

برقية عزاء بوفاة الصحفي هلكوت عزيز

وبعث قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨ ببرقية تعزية بوفاة السيد هلكوت عزيز، الصحفي في شبكة رووداو الإعلامية، أكد فيها ان الراحل كان مثالا للمراسل الشجاع والمخلص، وفيما يأتي نصها:

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ رحيل الصحفي القدير (كاك هكوت عزيز)، وبهذا المصاب الأليم، نتقدم بأحر التعازي من أعماق القلب إلى عائلة وذوي الفقيد الراحل، وإلى زملائه في شبكة رووداو الإعلامية والأسرة الصحفية كافة.

لقد كان الفقيد مثالا للمراسل الشجاع والمخلص، حيث عمل طوال السنوات الماضية بكل مصداقية وأمانة على نقل الأخبار والحقائق من العاصمة بغداد، ونال مكانة خاصة في قلوب الجميع، مما يجعل رحيله خسارة مؤلمة لنا جميعاً.

نبتهل إلى الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

اشادات فنلندية: مام جلال كان قائداً كوردياً وعراقياً عظيماً

زار آكي كاوبينن نائب رئيس البعثة الفنلندية لدى العراق، ضريح فقيد الامة الرئيس مام جلال، في السليمانية حيث كان في استقباله وفد من مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وبعد وضع اكليل من الزهور على ضريح الرئيس مام جلال، تحدث نائب رئيس البعثة الفنلندية في بغداد عن تاريخ ونضال الرئيس مام جلال، هذا القائد العظيم للشعب الكوردي والعراق والذي نجح في التغلب على جميع التحديات بحكمته وذكائه السياسي وابحر بالعراق الى بر الامان بعد مواجهة تحديات وعراقيل كثيرة.

من جانبهم أعرب أعضاء وفد سكرتارية الرئيس مام جلال عن شكرهم وتقديرهم لنائب رئيس البعثة الفنلندية على اشادته بدور ونضال الرئيس مام جلال الذي كرس حياته لحرية شعبه.

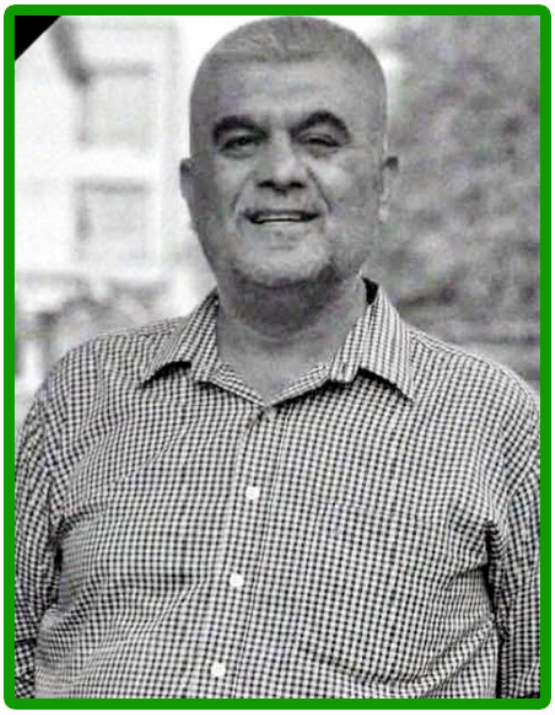

الاتحاد الوطني يطالب بتحقيق دولي في وفاة أحد عناصر البيشمركه بأربيل

أعرب المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨ في بيان، عن حزنه الشديد وأسفه العميق لوفاة البيشمركه آسو مجيد قادر الملقب «حاجي آسو» داخل أحد سجون مدينة أربيل،واصفاً الحادثة بـ»الغامضة وغير العادلة».

وجاء في نص البيان: «تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة البيشمركة (حاجي آسو)، الذي استشهد غدرا وفي ظروف تكتنفها الضبابية داخل أحد سجون أربيل».

وتقدم المكتب السياسي بخالص التعازي والمواساة لعائلة وذوي الراحل، مؤكداً وقوفه وتضامنه الكامل معهم في هذا المصاب الأليم.

ودعا المكتب السياسي للاتحاد الوطني المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري والجاد لفتح تحقيق دقيق وشامل في ملابسات هذه الحادثة، مؤكدا أن «مكانة وتاريخ البيشمركة أكبر بكثير من أن تُلفق لهم التهم تحت مسميات وذرائع مختلفة تؤدي إلى استشهادهم».

واختتم المكتب السياسي بيانه بالتأكيد على أن «قوات البيشمركة ستبقى رمزاً للتضحية وصمام أمان لبقاء شعبنا، وتستحق عيشاً كريماً ومشرفاً، بدلاً من إيداعهم السجون وتصفيتهم غدرا»، مبتهلاً إلى الله تعالى أن «يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم الجميع الصبر والسلوان».

مجلس الوزراء يصادق على مقترح تشكيل هيئة وزارية عليا

للتنسيق الدائم لحل القضايا العالقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦، اجتماعه الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني ونائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني، وناقش عدداً من الموضوعات المهمة المدرجة ضمن جدول أعماله.

وفي الفقرة الأولى من جدول أعمال الاجتماع، سلط رئيس مجلس الوزراء الضوء على زيارته الأخيرة إلى بغداد، مشيراً إلى أهمية رسم خارطة طريق لمواصلة التفاوض بشأن الملفات العالقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، حيث اقترح بهذا الصدد تشكيل هيئة وزارية عليا للتنسيق الدائم بعضوية الوزراء والمسؤولين المعنيين لدى الحكومتين الاتحادية وإقليم كوردستان.

من جانبه، تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء عن أهمية إنشاء هذه الهيئة، لافتاً إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى إيجاد إطار مؤسساتي لمعالجة الخلافات بين الإقليم والحكومة الاتحادية، بما يسهم إيجاباً في مسار حل المشاكل بين الجانبين.

وبعد النقاش وتبادل الآراء حول تفاصيل وآلية تشكيل الهيئة، صادق مجلس الوزراء على المقترح وتقرر إحالته إلى الحكومة الاتحادية لاتخاذ قرار مشترك بهذا الشأن.

المستجدات المتعلقة بملف النفط

وفي الفقرة الثانية من جدول الأعمال، استعرض المجلس آخر المستجدات المتعلقة بملف النفط مع الحكومة الاتحادية ومخرجات الاجتماع الأخير لوفد الإقليم وممثلي الشركات النفطية مع رئيس مجلس الوزراء والجهات المعنية في الحكومة الاتحادية. وقدم وزير الثروات الطبيعية بالوكالة وأعضاء الوفد المفاوض تفاصيل اجتماعهم.

وبعد مناقشات مستفيضة، أكد مجلس الوزراء على موقف إقليم كوردستان الداعم والمساند للحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة علي الزيدي لمواجهة وتجاوز التحديات المالية التي تواجه العراق بسبب الأوضاع الأخيرة في المنطقة.

وعلى هذا الأساس، وجّه مجلس الوزراء وزير الثروات الطبيعية والوفد المفاوض بتسريع الإجراءات للبدء في أقرب وقت بتحقيق أعلى مستوى من التصدير إلى الأسواق العالمية عبر أنبوب نفط إقليم كوردستان وإيداع الإيرادات المتحققة لدى الخزينة الاتحادية والاستمرار في العمل المشترك والجماعي لإنجاح كل الجهود والفرص الرامية إلى زيادة الإيرادات الاتحادية.

كما أكد مجلس الوزراء أن الشركات النفطية أصبحت ملزمة الآن بزيادة إنتاج النفط واستئناف تصديره خلال الأيام القليلة القادمة، وذلك بعد التطمينات التي قدمها رئيس مجلس الوزراء الاتحادي لحفظ أمن قطاع النفط والطاقة في الإقليم، إلى جانب تعويض أي خسائر قد تترتب على أي هجوم يستهدف منشآت الطاقة في الإقليم.

الإيرادات الداخلية و تطبيق إجراءات نظام أسيكودا

وبعد ذلك، ناقش مجلس الوزراء ملف الإيرادات المحلية ومسألة تطبيق إجراءات نظام أسيكودا في إقليم كوردستان وجدول الإيرادات وتأثير أوضاع المنطقة ونظام أسيكودا على التراجع الكبير في الإيرادات العامة بإقليم كوردستان وانعكاس ذلك على الرواتب.

وفي هذا الصدد، قدم وزير المالية والاقتصاد تقريراً مفصلاً لمجلس الوزراء حول الإيرادات العامة لإقليم كوردستان خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٦، وبيّن التقرير أن هذه الإيرادات سجلت تراجعاً ملحوظاً مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٥ وفقاً لما ظهر في ميزان المراجعة الشهري الذي يدققه الفريق المشترك لديواني الرقابة المالية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وبناءً على ذلك تدعو حكومة الإقليم الحكومة الاتحادية إلى إعادة النظر في مبلغ ١٢٠ مليار دينار والمطلوب تسديده كحصة للخزينة الاتحادية، وذلك بعد أن تراجعت الإيرادات الشهرية للإقليم بنسبة تجاوزت ٧٠٪ نتيجة لظروف الحرب والأوضاع المتوترة في المنطقة إلى جانب عدم حسم ملف نظام أسيكودا الكمركي حتى الآن.

أما بشأن تطبيق نظام أسيكودا في المنافذ الحدودية للإقليم، فقد شدد مجلس الوزراء على أهمية أن يعقد المجلس الوزاري الاتحادي للاقتصاد اجتماعاً بأقرب وقت للمصادقة على التفاهم الأولي الموقع بين الجانبين في شهر نيسان الماضي والذي يهدف لتفعيل هذا النظام في منافذ إقليم كوردستان، وأكد المجلس أن معالجة هذا الملف ستسهم مباشرة في زيادة معدل إيرادات المنافذ الحدودية وتنشيط الحركة التجارية وتحفيز الأسواق المحلية وهي نتائج ستعود بالنفع في نهاية المطاف على الاقتصاد العراقي برمته.

مجلس النواب

اصدرت وزارة المالية والاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان توضيحا حول التصريحات التي ادلى بها النائب الاول لرئيس مجلس النواب، فيما يأتي نص التوضيح:

ردا على التصريح الصادر عن النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد (عدنان فيحان الدليمي)، والمتضمن مطالبته الحكومة الاتحادية بالتوقف عن تحويل أي مبالغ مالية إلى حكومة إقليم كوردستان إلى حين إجراء التسوية الكاملة للمبالغ التي أشار إلى عدم تسليمها، والتي كانت حكومة الإقليم على الدوام تبدي استعدادها لمعالجة أي ملاحظات أو تسويات تتعلق بها، ونؤكد أن إقليم كوردستان قد أوفى بجميع التزاماته المنصوص عليها في قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ وقانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) للسنوات (٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥)، ونود أن نبين للرأي العام جملة من الحقائق القانونية والمالية ذات الصلة بهذا الموضوع وكما يلي:

١- إن حكومة الإقليم كانت ملتزمة بتحويل حصة الخزينة الاتحادية خلال العام ٢٠٢٥ وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها أعلاه وبموجب الاتفاق المبرم مع الحكومة الاتحادية السابقة، وذلك حسب ما موضح في الجدول رقم (١).

وفي المقابل، تم تمويل رواتب موظفي الإقليم وتحويل مستحقاته لمدة عشرة أشهر فقط من السنة المذكورة، في حين لم يتم تمويل رواتب شهري تشرين الثاني وكانون الأول، رغم تمويل رواتب موظفي باقي مؤسسات الدولة العراقية خلال هذين الشهرين.

٢- وفي عام ٢٠٢٦، ووفقاً للسياق المتبع وحسب الاتفاق المبرم بين الجانبين، تم تحويل حصة الخزينة الاتحادية من الإيرادات غير النفطية المتحققة في الإقليم عن أشهر كانون الثاني وشباط وآذار ونيسان وأيار، وذلك وفقاً للبيانات الواردة في الجدول رقم (٢).

وفيما يتعلق بشهري آذار ونيسان، فقد شهدت الإيرادات غير النفطية في الإقليم انخفاضاً ملحوظاً نتيجة ظروف الحرب في المنطقة وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيق نظام الاسيكودا في المنافذ الحدودية التابعة للإقليم، حيث استخدم ذلك كوسيلة لفرض حصار اقتصادي على الإقليم. ومع ذلك، تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية السابقة يقضي بتحويل نسبة (٥٠٪) من الإيرادات غير النفطية إلى الخزينة الاتحادية، نظراً لانخفاض الإيرادات خلال تلك الفترة.

كما تجدر الإشارة إلى أن المباحثات المتعلقة بتطبيق نظام الأسيكودا في المنافذ التابعة للإقليم قد وصلت إلى مراحلها النهائية، إلا أنه وللأسف تم التلكؤ في إصدار القرار اللازم بهذا الشأن من قبل الحكومة الاتحادية.

٣- كان من الأجدر بالسيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب السعي الى إيجاد حلول قانونية ودستورية لمسألة الإنفاق الفعلي التعسفي، وبسبب تطبيق هذا البند لم يتم تمويل مستحقات الاقليم من الموازنة الاتحادية بما فيها مستحقات الرواتب بشكل كامل، والتي تطبق على إقليم كوردستان دون غيره من محافظات العراق، إذ إن المطالبة باستقطاع أو إيقاف رواتب شريحة من مواطني الدولة دون غيرهم تثير الاستغراب، ولاسيما عندما تصدر عن شخصية تتولى موقع النائب الأول لرئيس مجلس النواب، بما يقتضي الحرص على حماية حقوق جميع المواطنين وضمان المساواة بينهم.

وزارة المالية والاقتصاد
المديرية العامة للمحاسبة

خطوة مهمة في ترسيخ قيم السلام والتعايش المشترك

مركز الدراسات العامة يختتم دورة لتعزيز الفكر المعتدل ومواجهة التطرف

اختتم مركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦، دورة الفكر المعتدل ومواجهة التطرف، التي أُطلقت قبل عامين بمشاركة أكثر من ٥٠ كادرا من مختلف المدن والبلدات، وذلك خلال مراسم أقيمت في أكاديمية التربية وتطوير الكوادر، جرى خلالها توزيع شهادات التخرج على المشاركين.

وشهدت المراسم حضور الدكتور يوسف كوران مسؤول مركز الدراسات العامة، والدكتور موفق خالد مساعد مسؤول المركز والمشرف على الدورة، وجمال حسين الباحث في هذا المجال، والدكتور أميد رفيق مسؤول مركز البحوث، ونجم الدين فقي عبد الله مسؤول بورد الفكر والتوعية، إلى جانب بارام مجيد خان.

وفي كلمة له خلال الحفل، هنأ الدكتور يوسف كوران المشاركين على إكمالهم الدورة بنجاح، مؤكداً أهمية هذه البرامج في تطوير قدرات الكوادر العاملة في الهيئات التنظيمية ومختلف مواقع العمل. وقال إن الاستفادة من المعارف والخبرات التي اكتسبها المشاركون تمثل خطوة مهمة في ترسيخ قيم السلام والتعايش المشترك داخل المجتمع.

وأشار الدكتور يوسف كوران إلى أن الفكر المتطرف لا يزال يشهد تصاعداً في المنطقة ويشكل تهديداً للأمن والاستقرار، مبيناً أن تنظيم مثل هذه الدورات يسهم في الحد من انتشار هذا النوع من الأفكار وتعزيز ثقافة التعايش الشامل بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

من جانبه، أعرب الباحث جمال حسين عن شكره لمركز الدراسات العامة على مبادرته في تنظيم الدورة، مؤكداً أهمية مواصلة العمل في هذا المجال. وقال إن مواجهة التطرف تتطلب وعياً ومعرفة متجددة، معرباً عن أمله في أن تكون الدورة قد أسهمت في رفع مستوى الوعي والفهم لدى الكوادر المشاركة، نظراً لاتساع هذا المجال وتعدد أبعاده وحاجته إلى المتابعة والقراءة المستمرة.

وفي ختام المراسم، جرى توزيع شهادات التخرج على المشاركين، وسط التأكيد على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى نشر الفكر المعتدل وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح ومواجهة التطرف.

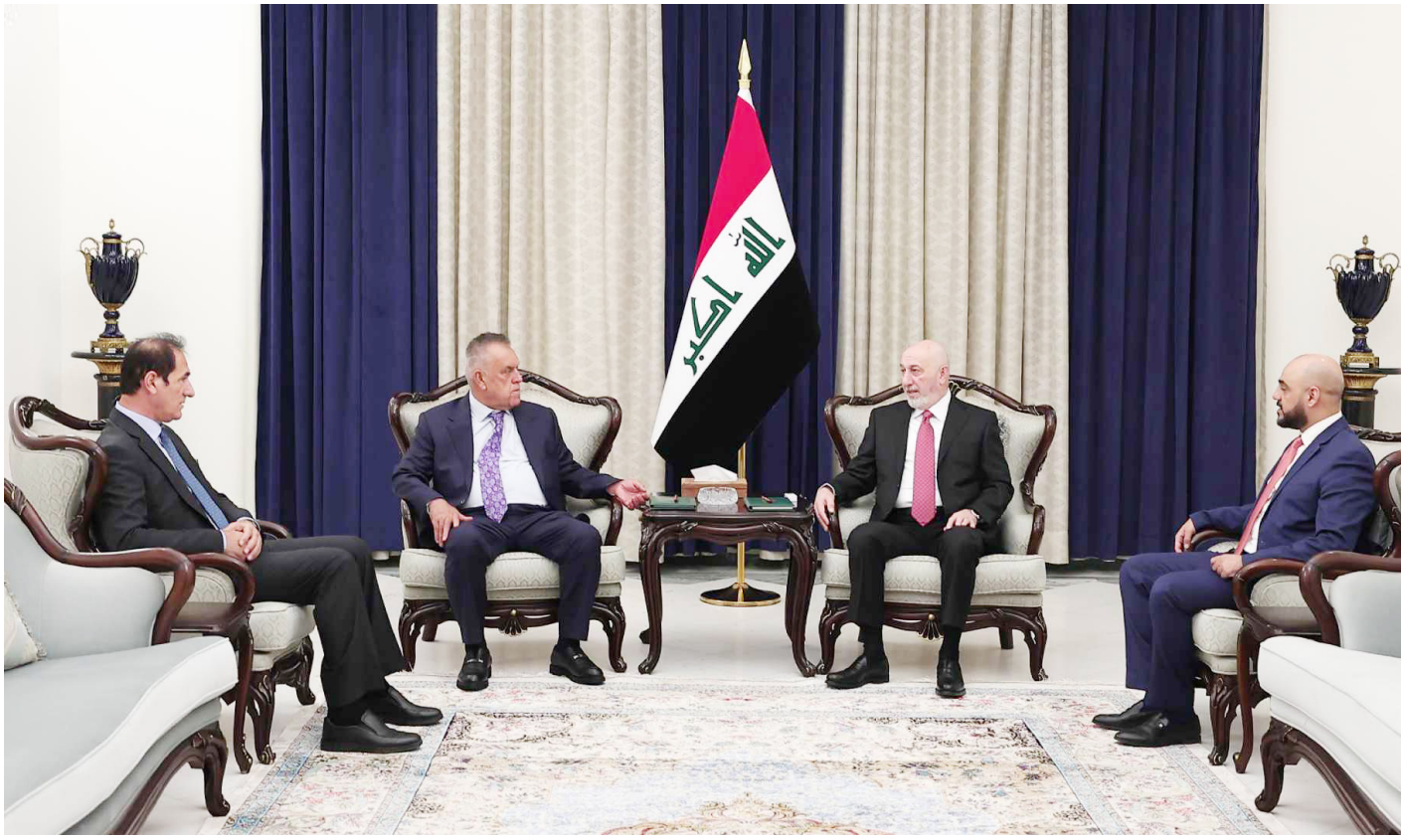

اشادات رئاسية بدور الاتحاد الوطني في تعزيز التعايش والاستقرار في كركوك

استقبل فخامة رئيس جمهورية العراق، نزار آميدي، الأحد ٢٠٢٦/٦/٧ في بغداد، السيد آسو مامند، المشرف على تنظيمات كركوك – صلاح الدين للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وفي لقاء حضره هريم كمال آغا، رئيس كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي، جرى التباحث حول الأوضاع العامة في البلاد، وتم التأكيد على استمرار التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة لإنجاح العملية السياسية.

كما شهد اللقاء مناقشة الأوضاع في كركوك، حيث أشاد رئيس الجمهورية بدور الاتحاد الوطني وآسو مامند في تقريب وجهات النظر بين الأطراف، وقال: إن السياسة المتبعة حاليا تشكل عاملا قويا للاستقرار والأمن، ليس في كركوك فحسب بل في العراق بأكمله؛ لأن تعميق التعايش القومي والديني في المدينة يصب في مصلحة بناء كركوك أكثر إعمارا وازدهارا.

من جانبه، أعرب آسو مامند عن شكره وتقديره لدعم رئيس جمهورية العراق، مؤكدا العمل بحرص وتفان لخدمة أهالي كركوك دون تمييز، وأضاف: «نأمل من الجميع أن يساندونا لكي نتمكن من تقديم المزيد من الخدمات لمدينتنا من خلال المشاريع والأفعال».

استذكار تلك الأحداث يجب أن يكون دافعاً لترسيخ قيم المواطنة وسيادة القانون

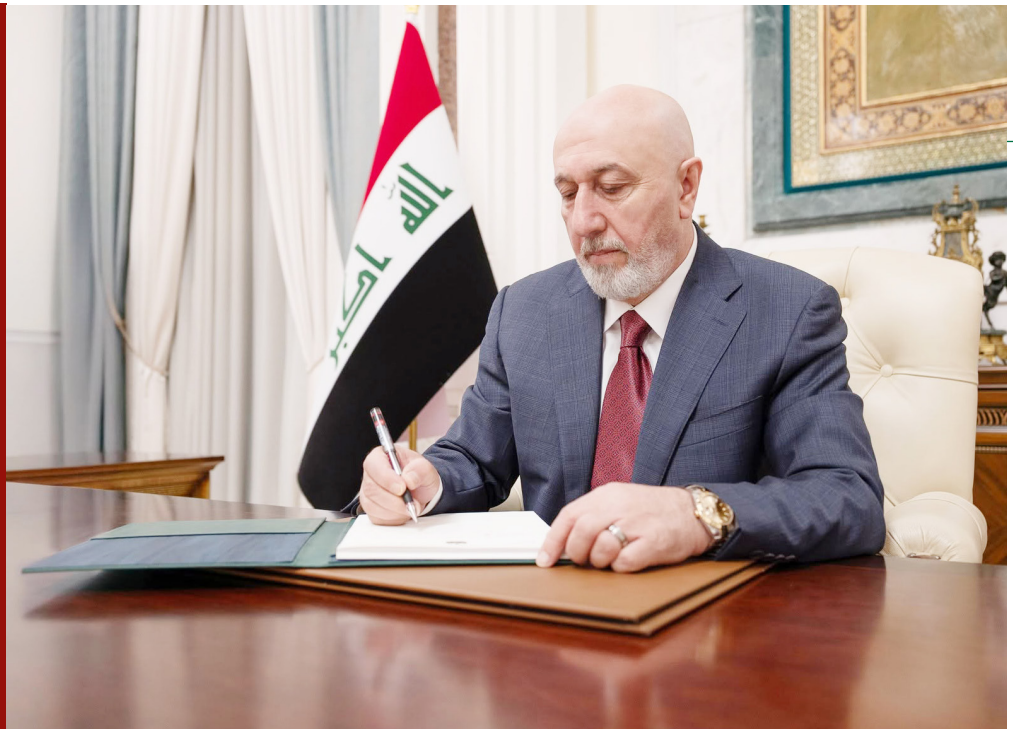

بيان

في الذكرى السنوية لأحداث العاشر من حزيران، نستذكر بألم عميق واحدة من أحلك المحطات في تاريخ العراق المعاصر، حين اجتاحت عصابات داعش الإرهابية مدننا وأرضنا، وارتكبت جرائم مروّعة بحق جميع مكونات الشعب العراقي، مستهدفة الإنسان والهوية والتاريخ والحضارة.

وفي هذه المناسبة الأليمة، نقف بإجلال أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا ضحايا الإرهاب، ونستذكر جريمة الإبادة الجماعية التي تعرض لها أبناؤنا الإيزيديون في سنجار، وما رافقها من قتل وتهجير وسبي وانتهاكات جسيمة هزّت ضمير الإنسانية، كما نستذكر فاجعة سبايكر التي راح ضحيتها المئات من شبابنا الأبرياء في جريمة وحشية ستبقى شاهدة على بشاعة الفكر الإرهابي وظلاميته.

وفي الوقت ذاته، نستعيد بكل فخر واعتزاز الوقفة الوطنية الشجاعة التي سطرها العراقيون في مواجهة هذا الخطر الوجودي، حين توحّد أبناء الوطن بمختلف انتماءاتهم وقومياتهم وأديانهم ومذاهبهم دفاعاً عن العراق وسيادته.

ونحيي بطولات قواتنا الأمنية الباسلة من الجيش والشرطة، والحشد الشعبي والحشد العشائري، وقوات البيشمركة، وكل من لبّى نداء الواجب الوطني، مستلهمين فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف التي أسهمت في حشد الطاقات الوطنية وتوحيد الصفوف لمواجهة الإرهاب ودحره.

لقد أثبت العراقيون في تلك المحنة أن قوة العراق تكمن في وحدته وتلاحم أبنائه، وأن الإرهاب مهما بلغ من بطش وإجرام لا يمكنه كسر إرادة شعب يؤمن بوطنه ومستقبله.

ومن هنا، فإن استذكار تلك الأحداث يجب أن يكون دافعاً لمواصلة العمل من أجل منع تكرار المآسي، وترسيخ قيم المواطنة والعدالة وسيادة القانون، وتعزيز السلم الأهلي والتعايش بين جميع مكونات شعبنا.

إن مسؤوليتنا الوطنية تقتضي اليوم أكثر من أي وقت مضى تمتين الجبهة الداخلية، وتوحيد الخطاب الوطني، وحماية المكتسبات التي تحققت بدماء الشهداء وتضحيات الأبطال، والعمل المشترك من أجل بناء دولة قوية وعادلة ومزدهرة، تضمن الكرامة والأمن والفرص لجميع العراقيين.

الرحمة والخلود لشهدائنا الأبرار، والمجد لكل من أسهم في الدفاع عن العراق وحماية شعبه، وحفظ الله العراق وأهله من كل سوء.

نزار ئاميدي

رئيس الجمهورية

الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦

مباحثات ولقاءات الفخامة..

اجتماع الرئاسات: رسائل حاسمة لتعزيز سيادة القانون وهيبة المؤسسات

الإسراع بتشكيل الحكومة وحسم الاستحقاقات الدستورية العالقة

حصر السلاح بيد الدولة وتفعيل القضا وتنويع الاقتصاد ودعم الاستثمار

الرئاسات تضع خارطة طريق لتقليل الاعتماد على النفط

دعوات للتهدئة ورفض التصعيد وتثبيت دور العراق كجسر للحوار

في لحظة سياسية حساسة تمر بها البلاد والمنطقة، احتضن قصر بغداد اجتماع الرئاسات العراقية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، في لقاء حمل دلالات عميقة تتجاوز الإطار البروتوكولي إلى رسم ملامح المرحلة المقبلة بكل تعقيداتها السياسية والأمنية والاقتصادية. الاجتماع الذي ضمّ رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس القضاء الأعلى، جاء ليؤكد وحدة مركز القرار في الدولة، وإعادة ضبط إيقاع المؤسسات الدستورية على قاعدة الاستقرار والإصلاح وتحصين الدولة من التحديات الداخلية والخارجية.

وقد عكس اللقاء إدراكاً مشتركاً لحجم الاستحقاقات الوطنية، من استكمال الكابينة الوزارية وتعزيز الأداء الحكومي، إلى ترسيخ سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة، مروراً بإعادة بناء التوازن الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وصولاً إلى بلورة موقف عراقي متزن من التطورات الإقليمية المتسارعة، بما يحفظ مصالح البلاد ويعزز دورها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة.

وفي سياق متصل، جسّد حضور فخامة الرئيس لجملة من اللقاءات والفعاليات، بين الشأن السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني، ملامح رؤية رئاسية شاملة تؤكد على استمرارية الدولة، وتكامل مؤسساتها، وتعزيز حضورها في الملفات الداخلية والخارجية، بما يعكس محاولة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد في مرحلة دقيقة من تاريخ العراق.

اجتماع الرئاسات

استضاف فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦ في قصر بغداد، اجتماع الرئاسات ضمّ رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ورئيس مجلس النواب السيد هيبت الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلاد ومستجداتها السياسية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب التطورات في المنطقة.

وأكد المجتمعون ضرورة الإسراع في استكمال الكابينة الوزارية في أقرب وقت، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز قدرة المؤسسات التنفيذية على تنفيذ البرنامج الوزاري وتحقيق أهدافه، كما شددوا على أهمية مواصلة دعم وتعزيز جهود الحكومة وإجراءاتها في تنفيذ برنامجها وخططها التنموية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلبية متطلبات المواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية في مختلف المحافظات.

وأكدت الرئاسات أهمية إقرار التشريعات اللازمة، وتعديل التشريعات الاستثمارية وتعزيزها بما يسهم في دعم الأداء الحكومي وتطوير مؤسسات الدولة، ويعزز مسارات التنمية والإصلاح ويحقق المصلحة العامة.

وجددت الرئاسات تأكيدها على مبدأ حصر السلاح بيد الدولة بوصفه ركناً أساسياً من أركان سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة، مشيدة بالمواقف والخطوات الوطنية التي أعلنتها الجهات والقوى التي بادرت إلى فك ارتباطها بهيئة الحشد الشعبي انسجاماً مع الدستور والقانون ومتطلبات بناء الدولة، كما أكدت أن القرارين الأمني والعسكري يجب أن يكونا حصراً بيد الدولة العراقية ومؤسساتها الدستورية وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة، بما يعزز الأمن والاستقرار ويحفظ وحدة البلاد وسيادتها واستقلال قرارها الوطني، مشددة على أهمية دور السلطة القضائية في إنفاذ القانون ومحاسبة كل من يتجاوز على المال العام ومؤسسات الدولة أو يهدد أمن الدولة، بما يكفل حماية النظام الدستوري وصون حقوق المواطنين، وترسيخ العدالة وسيادة القانون.

وفي الشأن الاقتصادي والمالي، شدد المجتمعون على أهمية تعزيز الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط، من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية والسياحية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ودعم القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره في التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على دعم جهود الحكومة وإجراءاتها الرامية إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالأوضاع الإقليمية والدولية، أكدت الرئاسات موقف العراق الثابت الداعي إلى الوقف الفوري للحرب وإنهاء جميع أشكال التصعيد والتوتر في المنطقة، والاحتكام إلى الحوار والدبلوماسية لمعالجة النزاعات وتسوية الخلافات. وشددت على أن استمرار الصراعات يهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة ويؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والتجارة الدولية، مؤكدةً دعم العراق لجميع الجهود الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام، ورفض استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على أي دولة للإضرار بأمن واستقرار دول المنطقة، كما أكد المجتمعون على أهمية تعزيز العلاقات والتفاهمات مع المحيطين العربي والإسلامي بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الاستقرار الإقليمي.

حضور مجلس الفاتحة بوفاة المرجع آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض

حضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٧ حزيران ٢٠٢٦، مجلس الفاتحة المقام في محافظة النجف الأشرف على روح المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض.

وقدّم فخامة الرئيس ئاميدي خالص تعازيه ومواساته إلى أسرة الفقيد، والمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، وطلبة العلوم الدينية، ومحبيه، مؤكداً أن رحيل آية الله الفياض يمثل خسارة كبيرة لما عُرف به من علم وحكمة واعتدال، ولدوره البارز في خدمة الدين والمجتمع وتعزيز قيم التعايش والتسامح.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن الفقيد ترك إرثاً علمياً وفقهياً راسخاً، ومواقف وطنية وإنسانية ستبقى حاضرة في ذاكرة الأجيال، وإسهامات مؤثرة في ترسيخ وحدة العراقيين والسلم المجتمعي.

برقية عزاء

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ الحادث المروري المروّع الذي وقع على الطريق السريع في محافظة ذي قار، وأودى بحياة وإصابة عدد من المواطنين الأعزاء.

وفي هذه الفاجعة الأليمة، أتقدم بأصدق مشاعر التعزية والمواساة إلى أسر الضحايا وذويهم، وإلى العراقيين جميعاً، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد المتوفين بواسع رحمته وغفرانه، وأن يلهم أهلهم ومحبيهم الصبر والسلوان، وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل.

إن الحفاظ على أرواح المواطنين وسلامتهم يمثل مسؤولية وطنية وأولوية قصوى، وعليه ندعو الجهات المعنية إلى استكمال التحقيقات اللازمة للوقوف على أسباب الحادث وملابساته، واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتعزيز معايير السلامة المرورية، بما يسهم في منع تكرار مثل هذه الحوادث المؤلمة.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

نزار ئاميدي

رئيس الجمهورية

الأحد ٧ حزيران ٢٠٢٦

مباحثات مع لجنة الكهرباء والطاقة النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ٨ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، لجنة الكهرباء والطاقة النيابية برئاسة النائب فلاح سعيد جرمط.

وجرى خلال اللقاء، بحث واقع قطاع الكهرباء والطاقة في البلد ومناقشة السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار في تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية تضافر جهود السلطات والمؤسسات المعنية كافة لاتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، باعتبارها من الأولويات الأساسية التي تمس الحياة اليومية وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة دعم مشاريع الطاقات المتجددة والتوسع في استثمار مصادرها، بما ينسجم مع التوجهات العالمية في مجال التنمية المستدامة ويسهم في تنويع مصادر الطاقة.

من جانبهم، استعرض أعضاء اللجنة أبرز الخطط والبرامج التشريعية والرقابية التي تعمل عليها اللجنة لدعم قطاع الكهرباء والطاقة، مؤكدين أهمية التعاون والتنسيق بين السلطات المعنية لتجاوز التحديات القائمة وتحقيق تطلعات المواطنين.

استقبال سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٩ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي السيد رائد فهمي والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع على الساحتين المحلية والإقليمية، والسبل الكفيلة بدعم الاستقرار ودفع جهود التنمية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية ترسيخ الحوار والتفاهم بين مختلف القوى السياسية، بما يسهم في توحيد المواقف لمواجهة التحديات الراهنة، وتحقيق تطلعات المواطنين في الأمن والخدمات والتنمية المستدامة.

كما أوضح فخامته حرص رئاسة الجمهورية على دعم المبادرات الوطنية التي تعزز الوحدة المجتمعية، وترسخ مبادئ العدالة وسيادة القانون.

من جانبه، أعرب السيد رائد فهمي عن دعم الحزب لكل الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي بما يحقق مصلحة الشعب العراقي، ويخدم مسيرة البناء والتقدم.

استقبال مستشار الأمن القومي العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي.

وجرى خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع الأمنية في البلاد، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، حيث أكد السيد الرئيس أهمية التنسيق والتكامل بين المؤسسات الأمنية بما يسهم في دعم السياسات المرتبطة بالأمن القومي، وصون مصالح المواطنين، وفق رؤية وطنية شاملة تستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية وتحديات المستقبل.

كما شدد فخامة الرئيس ئاميدي على ضرورة توحيد الصف الوطني وتعزيز التكاتف بين مختلف القوى الوطنية، بما يدعم مسارات الاستقرار والتنمية ويحافظ على ما تحقق من إنجازات أمنية وسياسية خلال السنوات الماضية.

من جانبه، استعرض الأعرجي خطط مستشارية الأمن القومي وبرامجها المستقبلية الرامية إلى تطوير عملها ورفع مستوى الأداء والتنسيق مع الجهات المعنية، بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية وترسيخ الأمن والاستقرار.

استقبال كوكبةً من ضباط الجيش العراقي

أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي أن المؤسسة العسكرية تمثل ركنًا أساسيًا من أركان الدولة، وأن الحفاظ على مهنيتها وحياديتها يسهم في ترسيخ هيبتها، ويعزز قدرتها على دعم الاستقرار.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأربعاء ١٠ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، كوكبةً من ضباط الجيش العراقي.

ودعا رئيس الجمهورية إلى مواصلة جهود ترسيخ قيم الانضباط العسكري والاحتراف المهني، إلى جانب إعداد برامج التدريب والتأهيل بما يسهم في تطوير كفاءة القوات المسلحة، ويرفع جاهزيتها في مواجهة مختلف التحديات.

كما ثمّن فخامة الرئيس ئاميدي بطولات وتضحيات أبطال جيشنا بمختلف صنوفهم، مؤكدًا أن تلك البطولات والتضحيات ستظل محل اعتزاز وتقدير دائمين، مشددًا في الوقت ذاته على ضرورة توفير الدعم والرعاية لهم ولعوائلهم وفاءً لما قدموه من خدمات جليلة للوطن.

رسالة تهنئة من الرئيس السريلانكي

تلقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، رسالة تهنئة من رئيس جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية السيد أنورا كومارا ديسانايا كي، بمناسبة تسنم فخامته منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب ديسانايا كي، في رسالته، عن أحر التهاني لرئيس الجمهورية وتمنياته له بالتوفيق، وللشعب العراقي دوام التقدم والازدهار والرخاء، كما أكد الرئيس السريلانكي أن العلاقات الوثيقة بين البلدين تستند إلى أواصر الصداقة والقيم المشتركة والاحترام المتبادل، معبراً عن أمله بتطويرها وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

عماد أحمد:

اختبار النجاح، الإرث والمستقبل

اقليم كوردستان والاتحاد الوطني في مرحلة التحولات الكبرى

لا تتغير مسارات التاريخ دائما بفعل الهزائم، فكثيرا ما تصنع النجاحات تحولات لا تقل عمقا وخطورة. فالهزيمة تدفع الإنسان إلى مراجعة ذاته والسؤال بشجاعة: لماذا سقطت؟ أما النجاح فيغريه بالاطمئنان، ويجعله أقل ميلا إلى مساءلة نفسه. وهنا يكمن الخطر الحقيقي؛ إذ لا يأتي من الخصوم في الخارج بقدر ما يتسلل من الداخل، حين يتحول الماضي إلى ملاذ للركون بدلا من أن يكون منصة للانطلاق، وحين يصبح الإرث بديلا عن الحلم لا وقودا لحلم

جديد، فتتراجع روح التجديد تحت وطأة الاكتفاء بما تحقق، ويبدأ التراجع من حيث ظن الجميع أن الانتصار قد اكتمل.

التاريخ حافل بتجارب دول وحركات وتنظيمات كبرى لم ينجح خصومها في إسقاطها، لكنها تعثرت حين أثقلتها أمجادها السابقة وأصبحت أسيرة إنجازاتها. فقد أظهرت قدرة استثنائية في ميادين النضال والكفاح، لكنها أخفقت في صيانة ما حققته وتجديده بما ينسجم مع متطلبات الزمن.

لذلك فإن الاختبار الأصعب لأي تنظيم لا يكون في لحظة التأسيس أو في خضم المعارك، بل يبدأ بعد الانتصار، عندما يتحول النجاح من إنجاز إلى مسؤولية، ومن محطة وصول إلى نقطة انطلاق جديدة.

واليوم، فيما يشهد العالم والمنطقة تحولات متسارعة وتتشكل موازين وقوى جديدة بصورة متواصلة، لا يكفي أن نسأل: ماذا حققنا؟ بل ينبغي أن يكون السؤال الأعمق: هل ما زلنا نمتلك الرؤية والإرادة والقدرة على صناعة ما هو أكبر وأهم مما تحقق؟ فالأمم والحركات تستمد شرعيتها من تاريخها، لكنها ترسخ مكانتها بما تبنيه للمستقبل. والإرث الحقيقي لا يُصان بالاحتفاء به وحده، بل بتحويله إلى قوة متجددة تنتج إنجازات جديدة وتضمن استمرارية الحضور والتأثير عبر الأجيال.

في تاريخ الشعوب والأمم، لا يظهر الخطر الأكبر دائما في لحظات الهزيمة والانكسار، بل كثيرا ما يتسلل في أوقات النجاح والازدهار. فالهزيمة تفرض على الإنسان مراجعة ذاته والتفكير في أسباب تعثره، أما النجاح فقد يغريه بالاطمئنان والركون إلى ما تحقق.

ولهذا كان الرئيس مام جلال يردد دائما: «لا تغفو فوق باقة زهور النصر». فالأمم والحركات التي تتوقف عند انتصاراتها السابقة تبدأ، من حيث لا تشعر، رحلة التراجع. ففي تلك اللحظات قد تتحول إنجازات الأمس إلى ستار يحجب رؤية تحديات اليوم، وقد يصبح الإرث الكبير، إذا لم يُجدَّد ويُطوَّر، عبئا على المستقبل بدلا من أن يكون

> **الاتحاد الوطني الكوردستاني من حراسة الإنجاز إلى صناعة الغد**

جسرا إليه فالتاريخ ليس لوحة جامدة، بل نهر متدفق لا يتوقف عند ضفة واحدة وما كان مصدر قوة بالأمس لا يظل كذلك تلقائيا، ما لم يتجدد بالرؤية والإرادة والقدرة على مواكبة المتغيرات. لذلك فإن حيوية الشعوب والتنظيمات لا تُقاس بمدى اعتزازها بماضيها فحسب، بل بقدرتها على تحويل ذلك الماضي إلى طاقة للمستقبل، إنها تحترم إرثها وتفخر به، لكنها لا تسمح له بأن يتحول إلى قيد على حركتها؛ تصونه باعتباره أساسا للانطلاق، لا جدارا يحاصر أحلام الأجيال القادمة. فالإرث الحقيقي لا يعيش في الذاكرة وحدها، بل في قدرته المستمرة على إنتاج مستقبل أكثر قوة واتساعا وتأثيرا.

واليوم يقف إقليم كوردستان والاتحاد الوطني الكوردستاني أمام مرحلة مفصلية لا تقل أهمية عن مراحل التأسيس والكفاح الأولى، مرحلة تتطلب إيجاد معادلة متوازنة تجمع بين الوفاء للإرث التاريخي والانفتاح على متطلبات المستقبل. فالتحدي لم يعد يقتصر على حماية ما تحقق، بل على القدرة على تحويل منجزات الأمس إلى طاقة متجددة تصنع إنجازات الغد وتوفر خدمة أفضل للمجتمع والإنسان.

إن السؤال الجوهري في هذا العصر لم يعد: ماذا أنجزنا؟ بل: كيف نجعل من تلك الإنجازات نقطة انطلاق نحو آفاق أوسع؟ وكيف نحول الرصيد التاريخي إلى قوة دافعة للإصلاح والتنمية والتجديد؟ فالقيمة الحقيقية لأي تجربة سياسية لا تُقاس بما حققته في الماضي فحسب، وإنما بقدرتها على إنتاج إجابات جديدة لتحديات الزمن المتغير.

الامتحان الأصعب للتنظيمات والحركات يبدأ بعد النجاح

ويشهد التاريخ بأن الامتحان الأصعب للتنظيمات والحركات لا يكون في سنوات النشوء والتأسيس، ولا في لحظات المواجهة الكبرى، بل يبدأ بعد النجاح. فصناعة الحلم غالبا ما تكون أسهل من حمايته، وتحقيق الإنجاز قد يكون أيسر من الحفاظ عليه وتطويره. ولهذا شهد العالم تجارب كثيرة لحركات امتلكت أعظم قوتها في زمن النضال، لكنها واجهت تحديات أكبر عندما انتقلت من مرحلة الكفاح إلى مرحلة البناء وإدارة الواقع.

وكوردستان اليوم تقف أمام هذا الاختبار التاريخي ذاته. فالأجيال السابقة خاضت معارك الوجود والهوية، وقدمت التضحيات الجسام دفاعا عن الأرض واللغة والحقوق والكرامة الإنسانية. أما جيل اليوم، فإنه يواجه أسئلة من نوع مختلف: كيف نصون هذه المنجزات ونحصنها؟ كيف نبني مؤسسات أكثر كفاءة وعدالة؟ كيف نعزز الثقة بين المواطن والدولة؟ وكيف نمنح الشباب أسبابا إضافية للإيمان بمستقبلهم داخل وطنهم بدلا من البحث عنه خارجه؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تكمن في استحضار أمجاد الماضي وحدها، ولا في الاكتفاء بالشعارات، بل في امتلاك رؤية متجددة وشجاعة إصلاحية وقدرة حقيقية على بناء الثقة وترسيخ الحكم الرشيد وتوسيع فرص التنمية والعدالة. فالمستقبل لا يحرسه التاريخ وحده، وإنما تصنعه الإرادة التي تعرف كيف تستلهم التاريخ لتبني به مستقبلا أكثر استقرارا وازدهارا.

وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفه مجرد محطة في تاريخ كوردستان المعاصر، بل باعتباره جزءا من الإجابة عن الأسئلة الكبرى المتعلقة بمستقبلها. فالتنظيمات التي تولد من رحم النضال وتُبنى بتضحيات أجيال كاملة تصل، بعد عقود من الكفاح والإنجاز، إلى لحظة مفصلية يتعين عليها فيها أن تحدد دورها من جديد: هل تكتفي بحراسة إرثها التاريخي، أم تتحول إلى قوة قادرة على إنتاج رؤى وأحلام جديدة تستجيب لتحديات العصر وتطلعات الأجيال القادمة؟

إن قيمة الإرث لا تكمن في الاحتفاظ به باعتباره ذكرى للماضي، بل في تحويله إلى مصدر إلهام للمستقبل. فالحركات الحية لا تعيش على أمجادها، وإنما تستمد منها القدرة على التجدد والاستمرار. ومن هنا فإن المسؤولية التاريخية لأي تنظيم رائد لا تقتصر على حماية ما تحقق، بل تشمل أيضا بناء ما ينبغي أن يتحقق.

وفي هذا الإطار، لا يقتصر إرث الرئيس مام جلال على ما أنجزه من مكاسب سياسية ووطنية، أو على الأدوار التاريخية التي اضطلع بها في كوردستان والعراق والمنطقة، بل يمتد إلى منهجه في التفكير وإدارته للصراعات والأزمات. فقد كان يؤمن بأن السياسة ليست فن السيطرة على السلطة، بل فن إيجاد الحلول الممكنة في أصعب الظروف، وأن القيادة الحقيقية تُقاس بقدرتها على فتح آفاق جديدة عندما تبدو الطرق مسدودة.

ولهذا أثبت في محطات عديدة أن الأزمات ليست قدرا محتوما، وأن الحكمة تستطيع أن تجد منافذ للحوار حتى في أكثر اللحظات توترا. فعندما كانت الأبواب توصد، كان يبحث عن نافذة؛ وعندما كانت لغة الصدام ترتفع، كان يصر على أن يبقى للعقل والحوار مكان في المشهد. ولم يكن يرى في التسويات السياسية علامة ضعف، بل تعبيرا عن الثقة بالنفس والقدرة على حماية المصالح الوطنية عبر التوازن والواقعية وبعد النظر.

ومن هنا فإن الوفاء الحقيقي لمدرسة مام جلال لا يكون باستذكار إنجازاتها فحسب، بل باستلهام روحها القائمة

على التجديد والمبادرة والبحث الدائم عن الحلول. فالأمم والحركات لا تستمر لأنها تمتلك تاريخا عظيما فقط، بل لأنها تمتلك القدرة على تحويل ذلك التاريخ إلى مشروع متجدد للمستقبل.

واليوم يتغير العالم والمنطقة بوتيرة متسارعة لم تعد تسمح بالركون إلى معادلات الأمس أو الاكتفاء بمنجزاته. ففي عصر التحولات الكبرى، لا تكفي الذاكرة وحدها لصناعة المستقبل، ولا يمكن مواجهة تحديات الغد بالأدوات ذاتها التي صُنعت بها انتصارات الماضي. ولهذا فإن إقليم كوردستان، كما الاتحاد الوطني الكوردستاني، مطالبان اليوم بأن ينظرا إلى الإنجازات المتحققة بوصفها نقطة انطلاق لا نقطة وصول، وأن يجعلا من التجديد والإصلاح خيارا استراتيجيا لا ترفا سياسيا.

فالإصلاح الحقيقي لا ينبغي أن يبقى شعارا يتردد في الخطابات، بل يجب أن يتحول إلى ثقافة وممارسة يومية تشمل المؤسسات وآليات الإدارة وأساليب اتخاذ القرار والعلاقة بين السلطة والمجتمع. وهو يبدأ من ترسيخ مبدأ الكفاءة بوصفه معيارا للتقدم، ومن تعزيز الشفافية والمساءلة، ومن فتح الأبـواب أمام الطاقات الشابة والنساء والكفاءات القادرة على الإسهام في بناء المرحلة المقبلة. فالمجتمعات لا تتقدم بما تمتلكه من موارد فقط، بل بما تمنحه من فرص عادلة لأبنائها للمشاركة في صناعة مستقبلها.

ولعل أخطر ما يواجه أي سلطة ليس نقص الإمكانات، بل تآكل الثقة بينها وبين المجتمع. فالقوانين قادرة على حماية المؤسسات، لكن الثقة وحدها هي التي تحمي شرعية المستقبل. وكل سلطة تستطيع أن تدير شؤون الحاضر بالأوامر والقرارات، غير أن السلطة القادرة على البقاء والتجدد هي تلك التي تنجح في بناء جسور الثقة مع مواطنيها، وتجعلهم شركاء في المشروع العام لا مجرد متلقين لنتائجه.

إن الشجرة العتيقة تبقى شامخة بعمق جذورها، لكنها

لا تغفو فوق باقة زهور النصر: تحديات التجديد في زمن النجاح

لا تُقاس بعمرها وحده، بل بقدرتها على الإزهار والإثمار مع كل ربيع جديد. وكذلك هي حال الشعوب والتنظيمات الكبرى؛ فالإرث يمثل الجذور الراسخة التي تمنحها القوة والثبات، أما المستقبل فهو الأزهار والثمار التي تمنحها معنى الاستمرار. والجذور التي تعجز عن إنتاج حياة جديدة تفقد قدرتها على العطاء مهما كان تاريخها مجيدا، بينما الجذور التي تنجب ربيعا جديدا في كل مرحلة تبقى شابة في ذاكرة الزمن مهما تعاقبت عليها السنين.

ومن هنا فإن السؤال الأكثر أهمية اليوم ليس ماذا قدم الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال نصف قرن من النضال والعطاء، ولا مـاذا حقق إقليم كوردستان من مكاسب وإنجازات، بل ماذا يستطيعان أن يقدما للسنوات والعقود المقبلة. فالأمم تستمد قوتها من ذاكرتها، لكنها تبني مكانتها بأحلامها. وما دام هناك حلم جديد، ورؤية جديدة، وإرادة جديدة، فإن المستقبل يبقى مفتوحا على احتمالات التقدم والنجاح. أما حين يتوقف الحلم، فإن أعظم الإنجازات تتحول تدريجيا إلى صفحات مجيدة في كتاب التاريخ لا أكثر.

وبين الإرث والمستقبل تتحدد مصائر الشعوب والحركات. وليس المعيار الحقيقي لما كان موجودا بالأمس، بل لما يمكن صنعه غدا. فالتاريخ لا يخلد الذين اكتفوا بحراسة ما أنجزه السابقون، بل يحتفي بأولئك الذين امتلكوا الشجاعة والبصيرة ليضيفوا فصلا جديدا إلى قصة شعبهم، وينقلوا أحلامه من جيل إلى جيل. وهكذا تبقى الأمم حية، لا بما ورثته فقط، بل بما تجرؤ على صناعته.

لطيف نيرويي:

الاتحاد الوطني والنضال الدبلوماسي.. عضويته في الاشتراكية الدولية نموذجا

*الترجمة: نرمين عثمان محمد/عن صحيفة كردستاني نوى

منذ تأسيسه، قام الاتحاد الوطني الكوردستاني على أساس فكر ورؤية جديدين، وعلى أيدي مجموعة من القادة المثقفين وأصحاب الفكر والكلمة والقلم. ولذلك لم يُحصر ميدان نضاله في إطار الكفاح المسلح أو ضمن حدود جغرافية ضيقة، بل جسّد منذ البداية حقيقة مفادها أن حل القضية الكوردية العادلة يحتاج، بقدر حاجته إلى النضال الذاتي والصمود الداخلي، إلى نضال دبلوماسي وإسناد دولي.

ولهذا جعل الرفيق مام جلال النضال الدبلوماسي والعلاقات السياسية والفكر السياسي أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية حزبه. وبصفته قائدا سياسيا ودبلوماسيا بارعا، سارع عبر العمل السياسي واللغة المرنة والدبلوماسية إلى بناء علاقات الاتحاد الوطني ال كوردستاني مع عدد من التيارات والشخصيات السياسية العراقية التي كانت تمثل المعارضة للنظام العراقي آنذاك. ومن خلال تلك الجهود سعى إلى تشكيل جبهة وطنية عراقية، وإقناع العالم العربي بأن نضال الاتحاد الوطني الكوردستاني لا يستهدف أي أمة أو شعب، بل يهدف إلى نيل الحقوق المشروعة للشعب الكوردي، وإنهاء النظام الدكتاتوري، وتحرير جميع شعوب العراق.

ومن هذا المنطلق، عمل على تطوير علاقاته مع عدد من الدول العربية والإقليمية، وتمكن من خلال الحوار واللغة الدبلوماسية وبناء العلاقات الدولية من إيصال صوت القضية الكوردية العادلة إلى العالم، ووضع خطوات عملية نحو إيجاد حل سلمي وعادل لها. وقد انطلق ذلك من قناعة راسخة بأن النضال الحقيقي لا يحقق أهدافه إلا إذا استطاع تأمين الدعم الدولي.

لقد كان هذا التوجه رؤية ثابتة لدى الاتحاد الوطني الكوردستاني، ولا سيما في نهج الرفيق مام جلال، الذي استخدم الدبلوماسية أداة رئيسية ومهمة للتعريف بالقضية الكوردية وكسب التأييد الدولي. ويُعد انضمام الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى منظمة «الاشتراكية الدولية»

نموذجا حيا للنضال الدبلوماسي الذي خاضه من أجل تدويل القضية الكوردية.

وكانت عضوية الاتحاد الوطني الكوردستاني في هذه المنظمة العالمية الكبرى، التي تُعد تحالفا دوليا واسعا، محطة مهمة في تاريخ شعب كوردستان، لما تحمله من أبعاد استراتيجية ودبلوماسية وسياسية وأيديولوجية متعددة.

لقد شكّلت منظمة الاشتراكية الدولية منبرا عالميا قويا ومؤثرا للاتحاد الوطني الكوردستاني ، وبخاصة للرفيق مام جلال، الذي استطاع من خلالها إيصال صوت القضية الكوردية ومعاناة الشعب الكوردي ، وما تعرض له من مآسٍ كحملات الأنفال والقصف الكيميائي والمقابر الجماعية، إلى أعضاء المنظمة، وتسليط الضوء على عدالة القضية الكوردية على المستوى الدولي.

كما حظي الاتحاد الوطني الكوردستاني باعتراف وتقدير الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وقوى اليسار في العالم، باعتباره حزبا يؤمن بالنضال المدني وبمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق المرأة.

ومن خلال هذه المنظمة الدولية، تمكن الاتحاد الوطني الكوردستاني من بناء علاقات قوية مع الأحزاب والحكومات الاشتراكية الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم.

واستطاع الرفيق مام جلال، عبر نضاله الدبلوماسي، أن يغيّر نظرة العالم إلى الأحزاب الكوردستانية، التي كان يُعتقد أنها مجرد حركات قومية مسلحة تعتمد حصريا على الكفاح المسلح.

وقد لفت هذا النضال الدبلوماسي لمام جلال أنظار الأحزاب والتيارات اليسارية والاشتراكية الديمقراطية في العالم إلى درجة أن مام جلال انتُخب عام ٢٠٠٨ نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية. ولم يكن هذا الإنجاز مكسبا للاتحاد الوطني الكوردستاني فحسب، بل كان إنجازا دبلوماسيا رفيع المستوى لشعب كوردستان بأسره، في إقليم كوردستان وسائر أجزاء كوردستان، لأنه أوصل شخصية كوردية إلى أحد أعلى مواقع صنع القرار في منظمة دولية، وجعل القضية الكوردية حاضرة في المحافل والاجتماعات الدولية، كما أتاح لكبار

> **على عاتق الاتحاد الوطني مسؤوليات جمة تفرضها متطلبات هذه المرحلة**

مسؤولي الأحزاب اليسارية والاشتراكية الديمقراطية في العالم التعرف بصورة أعمق إلى المواقف السلمية للاتحاد الوطني الكوردستاني والشعب الكوردستاني عموما.

ومن خلال عضوية الاتحاد الوطني الكوردستاني في هذه المنظمة وانتخاب الرئيس مام جلال نائبا لرئيسها، تم إنشاء جسر دبلوماسي قوي نقل قضية الشعب الكوردي من إطارها المحلي والإقليمي إلى دائرة التوازنات الدولية ومراكز صنع القرار العالمية.

وكان ذلك ثمرة وإنجازا للنضال الدبلوماسي الذي آمن به الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ بداياته.

وحتى اليوم يواصل الاتحاد الوطني الكوردستاني النهج ذاته، ويستمر في تبني سياسة العمل الدبلوماسي، ويعتبر لغة الحوار المرنة والتفاوض الخيار الأمثل لمعالجة المشكلات الداخلية في الإقليم، والقضايا العالقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، والحفاظ على التوازن في العلاقات الإقليمية والدولية بما يضمن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.ولهذا يُنظر إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفه قوة سياسية تحظى بالاحترام والتقدير في التعامل معها.

وفي الوقت الذي نستذكر فيه الذكرى الحادية والخمسين لهذا المسار الحافل بالعطاء والاعـتـزاز، نجد أن العالم والمنطقة وإقليم كوردستان والعراق يقفون أمام متغيرات ومعادلات جديدة، الأمـر الـذي يضع على عاتق الاتحاد الوطني الكوردستاني مسؤولية جديدة تفرضها متطلبات هذه المرحلة، تتمثل في مواصلة مسيرة النضال السياسي والدبلوماسي والمدني، بما ينسجم مع روح العصر والظروف والمتغيرات الجديدة.

ساطع راجي:

المركز والاقليم في النقطة صفر

وضع العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان هي تلخيص للوضع السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، ومقياس لنمو العقلية السياسية للقيادات الحزبية ومستوى مأسسة الدولة العراقية وقدرة الفاعلين السياسيين على فهم الدستور وتطبيقه.

في العراق صار تشكيل الحكومات يعد إنجازا كبيرا، او على الأقل هذا ما تريد القيادات السياسية الإيحاء به للمواطنين، رغم ان هذا التشكيل منظم في الدستور وهو محطة دوريـة لكل أربع سنوات، لكن تحويله السياسي الى انجاز هدفه منع التساؤل عن مضمون الحكومة، او الأهداف العليا التي اتفقت عليها القوى السياسية لكي تنجزها الحكومة عدا الأنشطة اليومية والمشاريع والوعود المعتادة.

في تشكيل حكومة الزيدي، وقبلها في الحكومات السابقة، كانت المشاكل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم حاضرة في الحوارات وكثيرا ما انبعثت رسائل مباشرة او غير مباشرة توحي بأن المشاكل تم حلها لكن طبعا ضمن صفقة حزبية وتفاهمات شخصية بين القادة بلا مأسسة ولا تنظيم ولا تشريعات حتى ترسخت صورة «الزواج المضطرب» بين الطرفين، حيث

يقضي الطرفان معظم الوقت في الشجار والترضية والمحاكم والتصالح المؤقت، لأن القوى السياسية العراقية (بمختلف مكوناتها) لا تريد أصلا حسم مفهوم الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، فالجميع يريد إبقاء المفهوم عائما لإستخدامه في المناورات والمساومات، ويمكن الرجوع الى قائمة طويلة من مقترحات تشكيل الأقاليم في البصرة والجنوب والمنطقة الغربية والاقاليم الطائفية، واللافت ان معظم الأحزاب المشاركة في الحكم تغير موقفها من النظام الاتحادي وتشكيل الأقاليم باستمرار، فالذي يرفض الأقاليم بالأمس يطالب بتشكيلها اليوم والعكس حدث أيضا.

هذا الموقف من النظام الاتحادي هو ما يعرقل تشريع القوانين الخاصة بإدارة الثروة النفطية والمال العام والصلاحيات الإدارية، لتبقى كل هذه الملفات حاضرة في اتفاقات تشكيل الحكومات، أي ان ما يخص الدولة يتحول الى مجرد رصيد حزبي، وهو ما يسيطر على العلاقة بين بغداد وكردستان، ففي المكانين يريد الحزبيون عقد صفقاتهم الخاصة وهي غالبا صفقات تنهار بسرعة وهو ما تبدو علاماته واضحة هذه الأيام.

ان حالة العلاقة بين بغداد وكردستان، هي ذاتها بين جميع المحافظات وبغداد، اذ لا تتضح حدود الصلاحيات ولا تنتظم الأموال (عدا الرواتب) وتتضارب المشاريع وتعيش إدارات المحافظات في حالة صراع مع وزارتي التخطيط والمالية، ولا تحل الإشكالات الا بحسابات حزبية تسمح بفك الاشتباك في الجزء الأصغر من المشاكل بين تبقى الأجزاء الكبرى بلا حل وتشهد هياكل الأبنية التي لم تستكمل بسب خلافات التمويل على ذلك.

الهيمنة الحزبية على مؤسسات الدولة هو ما يعرقل حل المشاكل الفنية والمالية والإداريـة، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في تعدد الوفود

> **القوى الحزبية لا تريد السماح بترسيخ مؤسسات الدولة والالتزام بالدستور**

والزيارات بين بغداد وأربيل، حتى صار من الصعب تحديد الأشخاص المسؤولين عن التفاوض، لكن نلاحظ بسهولة ان المرونة وادعاءات الحل تحصل كلما كان الوفد حزبيا او مسيسا وتزداد الصعوبات حين يتفاوض الفنيون والاداريون، وهو ما يحدث أيضا في مشاكل المحافظات العراقية عامة، وصار المحافظ وكذلك بعض مسؤولي الإقليم يعتبر حصوله على وعد بصرف جزء من المستحقات المالية نصرا شخصيا دون الاهتمام بتأسيس علاقة واضحة وثابتة ومقننة بين المحافظة او الإقليم والمركز، علاقة تتجاوز المجاملات الشخصية والصفقات الحزبية.

حالة اللااستقرار بين الحكومة الاتحادية والاقليم وكذلك المحافظات تعطل أي عملية تنموية حقيقية وتساهم في اثارة الفتن وسيادة مناخ التحريض والانقسامات وهو ما يذهب بالدولة الى مزيد من الضعف وبالمواطنين الى مزيد من الغضب، وتضعف كلا من الدولة العراقية وكذلك إقليم كردستان.

لا تريد القوى الحزبية السماح بترسيخ مؤسسات الدولة والالتزام بالدستور، وهو ما يتضح في تعطيل قانون النفط والغاز، لأن ذلك يقلص من قدرتها على الاستئثار بالمال العام وعقد صفقاتها الخاصة والتشويش على الرأي العام والهائه بإثارة الأحقاد، وهو لعب سياسي على حافة الانهيار دائما.

د.عدالت عبدالله:

استقرار الإقليم مسؤولية عراقية

إذا كان لإقليم كُردستان العراق في الماضي، وفي وقت أزمات تشكيل الكابينة الوزارية، دورٌ ما، لا سيما في تقريب وجهات نظر قوى سياسية عراقية متصارعة في مسألة تشكيل الكابينة، وإذا كان هذا الدور آتياً في إطار الإيمان بوحدة الهوية السياسية والمصير المشترك وروحٍ عراقيةٍ مسؤولة تهتم بما يستوجب على جميع الأطراف القيام به من أجل البلد وفي أوقاته الحرجة والمفصلية، فمن المؤكد أن على بغداد أيضاً، كرمز للدولة الاتحادية في البلد، أن تلعب هي الأخرى دوراً حيوياً أكبر في إنهاء أزمة تشكيل حكومة إقليم كُردستان الراهنة، وأن تقوم فعلاً بوساطة وطنية بين الحزبين الرئيسين في كُردستان، الاتحاد الوطني، والديمقراطي، وإقناعهما بضرورة اجتياز الأزمة وتشكيل إدارة جديدة تعكس تطلعات أبناء كُردستان العراق.

هذا التدخل، في رأينا، هو أفضل بكثير من أن يتحكم بملف كهذا أي طرف خارجي لا يروم في النهاية الخير للعراقيين بقدر ما يتحرك وفقاً لمصالحه الخاصة وبإملاءات مزعجة! فتدخل بغداد يمكن أن يساعد في تذليل العراقيل أمام حوارٍ بناء بين الحزبين الكُردستانيين، بل مساعدتهما في الوصول إلى اتفاق تكون بغداد والدولة العراقية ذاتها هي الجهة المراقبة في تنفيذه ورصد أي خرق من قبل الأطراف المُشكّلة للكابينة، خصوصاً أن أي أزمة

> فتدخل بغداد يمكن أن يساعد في تذليل العراقيل أمام حوار بناء بين الحزبين

تقع في أي بقعة في البلد تنعكس سلباً، بشكل أو بآخر، على مسار العملية السياسية والعلاقات الوطنية وإدارة الدولة برمتها، وتُسبب في تعطيل الجهود الرامية إلى بناء عراق قوي ومتماسك سياسياً ومجتمعياً.

وطـرح فكرة هـذه المبادرة يتفق تماماً مع المسؤوليات الفيدرالية التي تقع على عاتق الدولة التي تتبنى نظاماً فيدرالياً اتحادياً. وبغداد هي عاصمة البلد بجميع مكوناته المجتمعية، وبفعل هذا الموقع القيادي عليها مسؤوليات وطنية يُستوجب القيام بها لاستدلال تمثيلها الكامل لجميع المكونات، لا سيما أن الشارع العراقي ينتظر من الحكومة الاتحادية والكابينة الوزارية الجديدة أن تتجاوز التجارب الماضية في إدارة البلاد، وتشهد تطورات سياسية جديدة تعزز الأسس الوطنية في السياسات الداخلية والخارجية وتُنعش مبادئ قيم المواطنة والوحدة الوطنية والتعايش المشترك.

صحيح ربما بعض الجماعات السياسية في كُردستان قد تستفز بهذه المقترحات وترفض أن تكون لبغداد موطئ قدم أوسع في إقليم كُردستان، واعتبار ذلك تقليلاً من شأن خصوصية الإقليم وما إلى ذلك، وصحيح أن هذا التوجه القوموي المنغلق قائم داخل نسيج أي مكون مجتمعي ولا يمكن محوه، وصحيح أن في المقابل ثمة أصواتاً أيضاً ترتاح بتفاقم الأزمات في إقليم كُردستان وتعتقد أن استمرارها يصب في صالح الدولة الاتحادية! ولكن الأهم من هذا وذاك، هو أن غالبية الشعب العراقي ترحب دوماً بسياسات تعزيز عراق آمن ومستقر وتشجع أي مبادرات أو خطوات أو مواقف سياسية من قبل الدولة من شأنها أن تُشعر المواطن بأن الدولة تهتم بالجميع وتصون مصالح المجتمع العليا بجميع مكوناته، لا سيما أن التعايش بين أبناء البلد الواحد يتعمق أكثر فأكثر، والاندماج الاجتماعي والسياسي يتطور عاماً بعد عام، ما يعني أن على الدولة الاتحادية أن تكون عند حسن ظن الخيّرين في البلد، وأن تقوم بأداء أدوار وطنية أوسع وأشمل، ولا تقتصر مهامها على المحافظات الوسطى والجنوبية، وإنما تطال كافة مناطق البلاد، وذلك من خلال تعميق التشاور والتنسيق اللازمين مع إقليم كُردستان كجزء اتحادي للبلد، وتهتم بما فيه الخير والطمأنينة لأبناء كُردستان العراق والبلد عموماً.

***باحث في المركز الأكاديمي للدراسات الوطنية ACNS**

فرست عبدالرحمن مصطفى:

حكومة كوردستان الضائعة بين قاعات التفاوض وكوكب المريخ

يبدو أن تشكيل حكومة إقليم كوردستان لم يعد حدثاً سياسياً بل تحوّل إلى مشروعٍ علمي طويل الأمد يحتاج إلى سنوات من البحث والدراسة وربما إلى بعثةٍ فضائية لفهم أسبابه. فبعد عشرين شهراً من الانتخابات ما زالت الحكومة المنتظرة تتجوّل بين الاجتماعات واللجان والوفود وكأنها سائحٌ أضاع عنوان منزله.

عشرون شهرًا مرّت وخلالها وُلد أطفال وتعلموا المشي وتغيّرت حكومات في دول أخرى وسقطت حكومات وقامت أخرى وربما اكتشف العلماء كواكب جديدة، لكن حكومة الإقليم ما زالت قيد التفاوض وكأن ولادتها تحتاج إلى موافقة الكواكب الثمانية مجتمعة.

الأحزاب الكوردستانية تؤكد في كل مناسبة أنها حريصة على مصلحة المواطن حتى إن المواطن نفسه بدأ يشعر بالحرج من هذا الكمّ الهائل من الحرص. فكلما ازدادت التصريحات عن الاهتمام بمعاناته ازدادت معاناته فعلاً. وكلما سمع كلمة «قريباً» شعر أن المقصود بها أحد القرون القادمة لا الأسابيع القادمة.

أما الاجتماعات فقد أصبحت من أبرز الإنجازات السياسية في الإقليم. اجتماع بعد اجتماع وبيان بعد بيان وصورة تذكارية بعد صورة تذكارية حتى بات المواطن يعتقد أن الحكومة قد تشكلت بالفعل، لكن أحدهم نسي الإعلان عنها.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن حماية التجربة الكوردستانية تبدو التجربة وكأنها مريض في غرفة الإنعاش يتلقى الخطب بدل العلاج. الجميع يعلن تمسكه بالشراكة الوطنية لكن هذه الشراكة تشبه قطارين يسيران على سكتين متوازيتين، يقتربان في البيانات ويبتعدان في الواقع.

المواطن البسيط لا يريد معرفة تفاصيل توزيع المناصب ولا أسرار الاجتماعات المغلقة. كل ما يريده أن يعرف إن كانت هناك حكومة أم مشروع حكومة أم مجرد فكرة فلسفية عن الحكومة. يريد كهرباءً لا بيانات ورواتب لا وعوداً وقانوناً لا مؤتمرات صحفية.

المفارقة أن الانتخابات أُجريت من أجل اختيار سلطة تدير شؤون الناس لكن النتيجة الوحيدة الواضحة حتى الآن هي أن الناس أصبحوا يديرون شؤونهم بأنفسهم بينما لا يزال الساسة يديرون مفاوضاتهم مع بعضهم البعض.

واليوم لم يعد السؤال في الشارع الكوردستاني، متى ستتشكل الحكومة؟ بل أصبح، هل ستدخل هذه الحكومة يوماً ما موسوعة الأرقام القياسية باعتبارها أطول حكومة تحت التشكيل في التاريخ السياسي الحديث؟

وفي انتظار الإجابة، يبقى المواطن واقفا في الطابور نفسه يستمع إلى الشعارات ذاتها ويشاهد الوجوه ذاتها، ويحلم فقط بمعجزة سياسية تعيده إلى قناعة قديمة كان يؤمن بها يومًا «أن صوته الانتخابي قادر على أن يصنع حكومة لا أن يدخل في إجازة مفيدة لمدة عشرين شهراً».

واشنطن تراقب خطوات الفصائل العراقية..

العربي الجديد: بغداد-صفاء الكبيسي:تحول ملف حصر السلاح في يد الدولة بالعراق من مجرد شعار سياسي متكرر إلى اختبار عملي غير مسبوق لحكومة رئيس الوزراء علي الزيدي، بعد إعلان عدد من الفصائل المسلحة البدء بخطوات تنظيمية لفك ارتباطها بـ»الحشد الشعبي»، في تطور قد يعيد رسم العلاقة بين الدولة والقوى المسلحة للمرة الأولى في البلاد.

وجاء إعلان حركة «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي و»كتائب الإمام علي» بزعامة شبل الزيدي، تشكيل لجنة للشروع في تنفيذ قرار فك الارتباط بتشكيلات الحشد وربط عناصرها برئيس

> لجنة حكومية ستتابع الملف وتشرف على تنفيذ مراحل فك الارتباط بالحشد

الوزراء، بعد أيام من مبادرة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي أعلن فك ارتباط «سرايا السلام» بالحشد، ليمنح ملف حصر السلاح زخما سياسيا غير مسبوق، وقد أثنى رئيس الوزراء العراقي على تلك الخطوات، معتبرا أنها تعزز سيادة العراق.

ولم يقتصر التفاعل مع هذه التطورات على الداخل العراقي، إذ حظيت بمتابعة امريكية مباشرة بعدما هنأ مبعوث الرئيس الامريكي دونالد ترمب إلى العراق وسورية، توم براك، مساء أمس الثلاثاء، رئيس الوزراء العراقي، بشأن البدء بحصر السلاح في يد الدولة، واصفا الخطوات الأخيرة بأنها تمثل «تقدما مهما نحو ترسيخ الاستقرار واستعادة السيادة». وقال براك، في بيان نشره على منصة إكس، إن «هذه الخطوة تشكل اللبنة الأولى لحكم عراقي متجدد قائم على الإدارة الذاتية، وإنها تستند إلى استعادة السيادة الوطنية وترسيخ الاستقرار الدائم، وتمهد لنهضة وطنية جديدة»، مشيدا بـ»المجموعات التي قررت إعادة جميع الأسلحة إلى الدولة العراقية». واعتبر براك قرار الفصائل «خطوة أساسية نحو تعزيز النظام والاستقرار وبناء مؤسسات الدولة»، مؤكدا أن «ثقة رئيس الـوزراء العراقي بمستقبل هذه الإجراءات في محلها، وأن ما تحقق اليوم ليس سوى بداية».

ويرى مسؤولون أن تزامن هذه المواقف يشير إلى أن العراق دخل فعليا مرحلة إعادة ترتيب مشهده الأمني، استعدادا لمرحلة ما بعد التحالف الدولي، وهي مرحلة تتطلب وجود سلطة أمنية أكثر مركزية وقدرة على احتكار القرار العسكري، لكن الطريق نحو تحقيق هذا الهدف لا يبدو سهلا، فملف الفصائل المسلحة لا يرتبط بالسلاح فقط، بل يشمل آلاف المقاتلين ومئات المقرات والمنشآت والبنى التنظيمية والإدارية التي شكلتها تلك الفصائل على مدى سنوات طويلة.

وقـال مصدر حكومي مطلع لـ»العربي الجديد» إن «لجنة حكومية ستتابع الملف وتشرف على تنفيذ مراحل فك الارتباط بالحشد وتنظيم انتقال التشكيلات المسلحة إلى الأطر الرسمية»، مضيفا أن «اللجنة ستعمل على

براك: قرار الفصائل «خطوة أساسية نحو تعزيز النظام والاستقرار»

إعداد خطة متكاملة تشمل آليات حصر السلاح وإدارة ملف عناصر الفصائل وإعـادة دمجهم ضمن مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية أو المؤسسات المدنية وفق الحاجة». وأشار إلى أن «العملية تتطلب إجراءات قانونية وإدارية معقدة نظرا للأعداد الكبيرة للعناصر وانتشار المقرات ووجود تجهيزات ومعدات عسكرية تحتاج إلى جرد وتنظيم وإعادة هيكلة».

في الأثناء، يؤكد سياسيون أن تحقيق هدف حصر السلاح في يد الـدولـة، يتطلب تطوير القدرات العسكرية والأمنية وإعادة تنظيم الأدوار داخل المؤسسات الرسمية، بما يضمن توحيد القرار الأمني وترسيخ سلطة القانون بالتوازي مع حماية الحقوق والحريات وتعزيز الاستقرار في البلاد. وقال النائب كاظم عطية الشمري، في حديث لصحيفة الصباح الرسمية اليوم الأربعاء، إن «انخراط التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسات الدولة يمثل خطوة باتجاه تعزيز سلطة القانون وترسيخ مبدأ حصر السلاح»، داعيا إلى «دعم أي مسار يسهم في تنظيم العلاقة بين الدولة والقوى المسلحة ضمن الأطر القانونية والرسمية».

وأضاف أن «أي انتقال منظم يحفظ حقوق المقاتلين ويدعم قدرات الدولة يمثل خطوة إيجابية لتعزيز الاستقرار»، مشددا على أن «حصر السلاح بيد الدولة لا يتحقق إلا من خلال إجراءات عملية ومسارات قانونية واضحة، تضمن دمج الطاقات القادرة على خدمة البلد ضمن المؤسسات الرسمية»، مشيرا إلى أن «دعم هذا التوجه مسؤولية وطنية مشتركة».

وعلى مدى سنوات طويلة، ظل ملف السلاح خارج إطار الدولة، أحد أبرز الملفات تعقيدا في المشهد العراقي، إذ تعاقبت الحكومات على طرح مشاريع لحصر السلاح، لكنها اصطدمت بتشابكات سياسية وأمنية حالت دون تحقيق أي تقدم ملموس. غير أن التطورات الأخيرة تبدو مختلفة، ولا سيما مع الضغوط الامريكية بشأن الملف، فالمبادرة الأولى لا تأتي هذه المرة من الحكومة وحدها، بل تترافق مع مواقف رسمية من فصائل بارزة بشأن فك الارتباط وإعادة تنظيم وضعها القانوني، فضلا عن وجود دعم سياسي من قوى «الإطار التنسيقي» وقوى أخرى لهذا المسار.

محمد حسن الساعدي:

النظام السياسي العراقي في ظل التحديات المعاصرة

قدرة ملحوظة على الاستمرار

يُعد النظام السياسي العراقي واحدا من أكثر الأنظمة تعقيدا في المنطقة، نظرا لتنوع مكوناته القومية والدينية والطائفية، إضافة إلى الإرث التاريخي الذي تركته عقود من الحكم المركزي والصراعات الداخلية. ومع ذلك، فإن التجربة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم أظهرت قدرة ملحوظة على الاستمرار، وعلى تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة رغم التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد.

منذ سقوط النظام السابق، دخل العراق مرحلة جديدة من بناء مؤسسات الدولة وفق دستور دائم أُقر عام ٢٠٠٥، والذي أسس لآليات ديمقراطية تقوم على الانتخابات الدورية، والفصل بين السلطات، وضمان مشاركة مختلف المكونات في العملية السياسية. وبالرغم مما شاب هذه التجربة من صعوبات، فإن التداول السلمي على السلطة أصبح سمة بارزة، حيث شهد العراق انتقالات متكررة للحكومات عبر صناديق الاقتراع، وتشكيل مجالس نيابية منتخبة، وتغيير رؤساء الوزراء وفقا للتوازنات السياسية داخل البرلمان.

القوة الحقيقية للنظام السياسي العراقي تكمن في قدرته على الصمود أمام الأزمات؛ فالعراق واجه تحديات

النظام السياسي العراقي أثبت صموده رغم الإرهاب والأزمات الاقتصادية

جسيمة مثل الإرهاب، الذي بلغ ذروته مع سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من البلاد عام ٢٠١٤، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلب أسعار النفط، والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد. ومع ذلك، لم تنهر مؤسسات الدولة، بل استمرت العملية السياسية، وتمكنت القوى العراقية من إعادة بناء مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وتحرير الأراضي، والعودة إلى مسار الانتخابات.

رغم تحديات الفساد والتدخلات الخارجية يواصل الشعب العراقي الإصرار على المشاركة، مما يمنح النظام قوة إضافية ويؤكد ارتباطه بإرادة المواطنين

التداول السلمي على السلطة في العراق ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو تعبير عن إرادة شعبية تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية رغم الصعوبات. فكل دورة انتخابية تشهد تنافسا بين القوى السياسية، وتفرز توازنات جديدة، ما يعكس ديناميكية النظام وقدرته على التكيف. وعلى الرغم من وجود انتقادات حول نزاهة بعض العمليات الانتخابية أو تأثير القوى الخارجية، فإن المبدأ الأساسي المتمثل في انتقال السلطة دون اللجوء إلى العنف ظل قائما، وهو ما يميز العراق عن كثير من الدول التي تعيش ظروفا مشابهة.

أهم ما يميز النظام السياسي العراقي أنه يعتمد على مبدأ التوافق بين المكونات، وهو ما يُعرف بالمحاصصة السياسية. ورغم ما يثيره هذا النظام من جدل حول فعاليته، فإنه ساهم في ضمان مشاركة الجميع ومنع الإقصاء، مما عزز من فرص الاستقرار النسبي. فالتوازن بين القوى الشيعية والسنية والكردية، إضافة إلى الأقليات الأخرى، جعل من العملية السياسية ساحة للتفاوض المستمر بدلا من الصراع المسلح.

لا يمكن إنكار أن العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة، أبرزها الفساد الإداري والمالي، وضعف الخدمات العامة، والتدخلات الإقليمية والدولية في شؤونه الداخلية. إلا أن استمرار العملية الديمقراطية، وإصرار الشعب على المشاركة في الانتخابات والاحتجاجات السلمية، يعكس رغبة حقيقية في بناء دولة قوية قادرة على مواجهة هذه التحديات. وإن هذا الإصرار الشعبي هو ما يمنح النظام السياسي العراقي قوة إضافية، إذ يربط شرعيته بإرادة المواطنين.

في المحصلة، يُظهر العراق نموذجا فريدا في المنطقة، حيث استطاع أن يحافظ على مبدأ التداول السلمي على السلطة رغم كل الظروف القاسية. ورغم أن الطريق ما زال طويلا نحو ترسيخ الديمقراطية بشكل كامل، فإن التجربة العراقية تؤكد أن قوة النظام السياسي لا تُقاس فقط بغياب الأزمات، بل بقدرته على الاستمرار والتكيف معها، وعلى ضمان أن تكون السلطة نتاجا لإرادة الشعب لا لفرض القوة. وهذا ما يجعل العراق مثالا على إمكانية بناء نظام سياسي ديمقراطي في بيئة مليئة بالتحديات.

*صحيفة «العرب» اللندنية

علي حسين :

تراجيديا سرقة أموال الدولة على أيدي الكبار لا تزال مستمرة

لم يتوقف الجدل في السويد، بعد أن اكتشفت الصحافة أن زوجة رئيس الوزراء استخدمت أموالا عامة لبناء «قن» للدجاج في حديقة تابعة لإحدى البنايات الحكومية التي يستخدمها رئيس الحكومة . قد تتخيل جنابك أن السيدة «حرم» رئيس الوزراء صرفت مئات الآلاف من الـدولارات على مزرعة الدواجن، لكنها يا سادة أنفقت مبلغا وقدره «١٦» ألف كرونة سويدية والتي تعادل ما يقارب «١٨٠٠» دولار فقط لا غير.

في هذه البلاد التي يتغنى ساستها ليل نهار بالشفافية ومحاربة الفساد ويذهب مسؤولوها أفواجا كل عام لأداء فريضة الحج، تمكن مواطن «شاطر» اسمه نور زهير أن يسرق أكثر من ثلاثة مليارات دولار عدا ونقدا، وأن يظهر بشحمه ولحمه قبل أيام وهو يقف أمام طائرته الخاصة بعد أن أدى مراسم الحج والتقى بالأحبة من المسؤولين العراقيين.

أربع سنوات تفصل ما بين صورة محمد شياع السوداني وهو يعرض لنا صورة لـ «خردة» من الأموال التي أخبرونا أنها من أموال صفقة القرن، وبين تصريح رئيس الوزراء الجديد علي الزيدي وهو يكشف عن رشوة تلقاها من وكيل وزارة النفط ومقدارها «٢٠٠» مليون دولار من أجل أن يغلق ملف فساد لا نعرف حجم المبالغ التي سرقت فيه ولا الأشخاص الذين تورطوا وحولوا هذه الأموال إلى جيوبهم الخاصة، وأن

الرشوة عرضت على رئيس الوزراء عبر وسيط.

تراجيديا سرقة أموال الدولة على أيدي المسؤولين الكبار وتابعيهم لا تزال مستمرة، لم يتغير شيء ولم يقف أحد السراق أمام القضاء، وبقيت عصابات النهب كما هي تطارد كل دولار يأتي من بيع النفط، وبقيت الحكومة تقيد نهب المال العام ضد مجهول، لا ضد الجناة الذين تضخمت ثرواتهم وأصبحوا يسيطرون على مقدرات البلاد.

لذلك يبدو غريبا أن يتحدث رئيس الوزراء عن الرشوة والوسيط الذي حاول إقناعه بقبولها دون أن يخبرنا من هو هذا الوسيط، وكم عملية وساطة مارسها من قبل، وما مصلحته بإغلاق ملف سرقة بمليارات الدولارات .

إن الصمت على الفساد الذي أزهق التنمية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة في العراق في ساحات الاحتجاج، وعدم تقديم الجناة إلى العدالة، ومشاهدة نور زهير يتباهى بطائرته الخاصة، هو الذي شجع حيتان الفساد على أن تمارس سلطتها على العراقيين.

ولعل أول فعل أخلاقي نطلبه اليوم من السيد علي الزيدي أن يُخبر العراقيين جميعا بأسماء الوسطاء الذين يتجولون في أروقة الحكومة، لنرد الاعتبار إلى العراقيين جميعا.

على مدى ٢٣ عاما كلما طالب صوت بمحاسبة سراق المال العام سارعوا باستدعاء كواتم الصوت. المطلوب اليوم أن نقف جميعا أمام أصحاب السرقات المخبأة كي لا تغيب الجرائم في الأدراج المظلمة، وكي لا يتحول اقتصاد العراق إلى مجرد خطب وضجيج تتوارى خلفها ملفات تتعلق بمستقبل العراقيين.

*صحيفة «المدى» العراقية

السيد الزيدي.. نريد أن نعرف أسماء الوسطاء

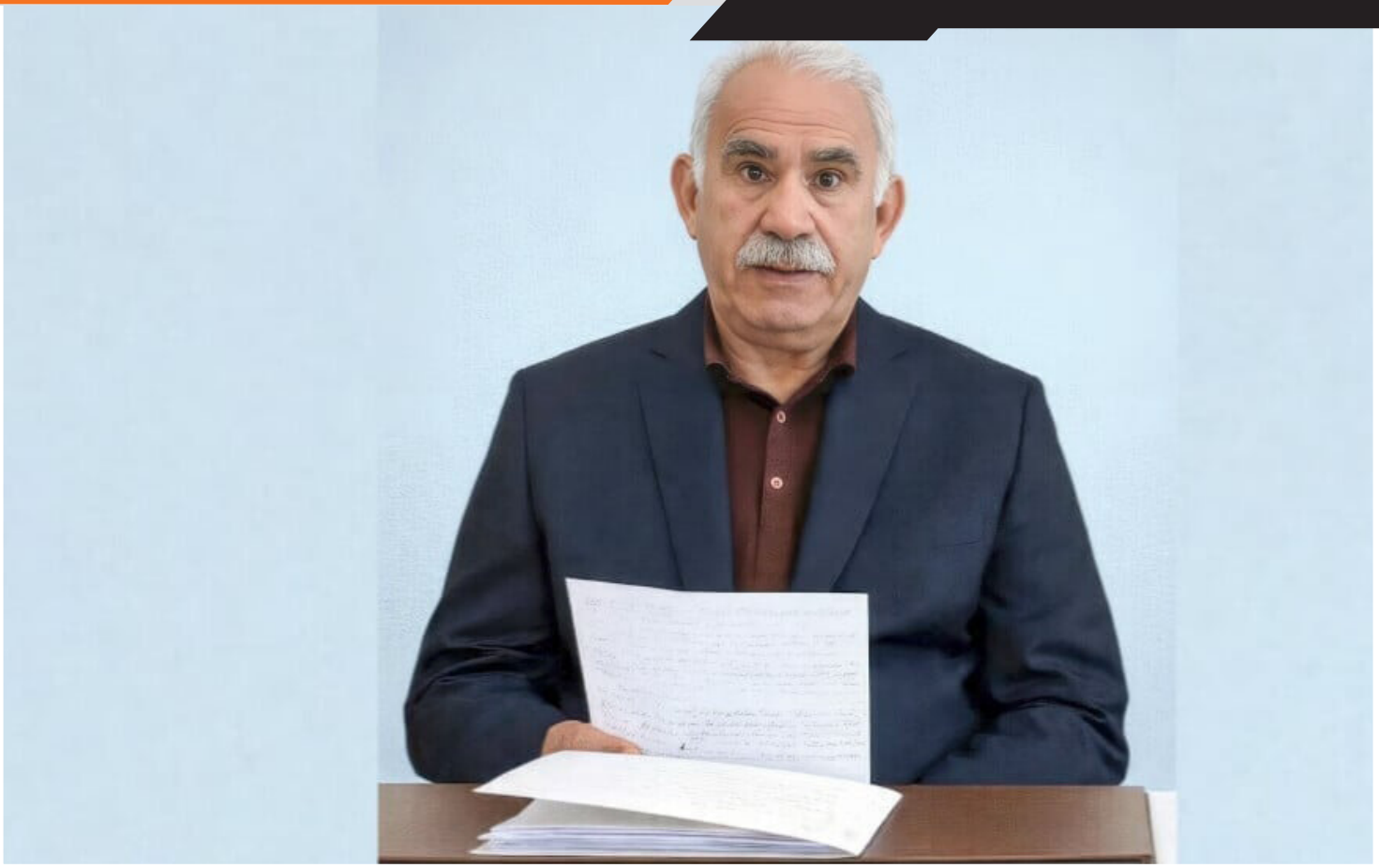

الديمقراطية المحلية .. الشريان الرئيسي للاندماج الديمقراطي

وجه عبد الله أوجلان رسالة إلى كونفرانس الإدارات المحلية الديمقراطية لحزب المساواة وديمقراطي الشعوب. وجاء في نص الرسالة:

إلـى منـدوبـي ومـشـاركـي كـونـفـرانـس الإدارات المحلية الديمقراطية لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب؛

على مر التاريخ، استند الحكم في المجتمعات إلى الحكم المحلي، أي على أساس الإدارة الذاتية.

انتخاب محافظ تركماني في كركوك مثال على ذلك

وحتى في تقاليد الدولة نفسها كانت الإدارات المحلية هي القاعدة، بينما كانت السلطة المركزية هي الاستثناء، وكان القانون السائد قانونا محليا، إلا أن هذا الإرث جرى تدميره على يد نموذج الدولة القومية المركزي المتجانس والأحـادي الصارم الذي فرضته الحداثة الرأسمالية خلال القرنين الماضيين، ويكمن المصدر الأساسي لمعظم المشكلات والصراعات في فرض هذا النموذج وتعميمه على العالم.

ومع اندلاع الحربين العالميتين، عانت البشرية جمعاء، ولا سيما الدول الأوروبية التي أنتجت هذه الذهنية، من ويلات الفاشية ولا تزال تعاني من آثارها حتى اليوم، ومنذ خمسينيات القرن الماضي، أُعيد الاعتراف بالحقوق المحلية والقومية والثقافية، ولو بشكل محدود، وأصبحت جزءا من القواعد الديمقراطية الأساسية. ويُعد «الميثاق الأوروبـي للحكم الذاتي المحلي» الذي أقرَتْهُ دول الاتحاد الأوروبي امتدادا لهذه العملية، لقد أصبح العودة إلى الديمقراطية المحلية مصدر خلاص للدول وتنفسا للمجتمعات.

وفـي الشرق الأوسـط، حيث تلعب تركيا دورا محوريا، فإن الاعتراف بالحق في التعبير الديمقراطي على المستوى المحلي والإقليمي من شأنه أنْ يسهم في حل معظم المشكلات بصورة أسهل، وعلى وجه الخصوص، فإن إزالة القيود المفروضة على الديمقراطية المحلية يمكن أنْ تعززَ مكانة تركيا في المنطقة خلال قرنها الثاني، فالحل الديمقراطي يتطلب إعادة بناء كل من المجتمع والدولة.

كما أن التوجه العام ومتطلبات العصر يرتبطان بتقليص المركزية وتعزيز الإدارة المحلية. أما مقاومة هذا التوجه فإنها تعمق الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية القائمة، وفي الواقع، لقد ضاع قرن كامل بهذه الطريقة وخسر الجميع بسببه.

لهذا السبب، لا ينبغي الوقوع في وهم انتظار الأنظمة المركزية المناهضة للديمقراطية كي تتغير من تلقاء نفسها. فقد كان للنضال المنظم والمستمر الذي خاضته القوى الثقافية والمحلية الديمقراطية دور حاسم في تسريع التغيير والتحولات. كما تحققَتِ الديمقراطية المحلية والقواعد الديمقراطية الأساسية نتيجة لهذه النضالات.

إن صيغة «الديمقراطية المحلية والدستور الديمقراطي» هي في الوقت نفسه صيغة الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية. كما أن الشريان الرئيسي للاندماج الديمقراطي الذي نسعى إلى تطويره في إطار عملية السلام والمجتمع الديمقراطي هو الديمقراطية المحلية. فالاندماج الديمقراطي لا يكتسب معناه إلا من خلال الديمقراطية المحلية، وغياب الديمقراطية المحلية هو السبب الأساسي للسياسات القائمة على تعيين الوكلاء خلال السنوات الأخيرة. ففي بلد يمكن فيه إنكار الديمقراطية بسهولة، لا يمكن حل أي مشكلة،

> الاعتراف بالحق في التعبير الديمقراطي يسهم في حل معظم المشكلات

وهو ما تؤكده الوقائع القائمة.

لقد وصلت القضية الكردية إلى مرحلة يمكن فيها إيجاد حل لها على مستوى الإدارة المحلية. وليس في إطار القضية الكردية فقط، بل إن الطريق إلى تجاوز مشكلات الإدارات المحلية في تركيا عموما يمر عبر ديمقراطية محلية قوية. وضمان الديمقراطية المحلية من خلال القانون هي الصيغة الواقعية والوحيدة للحل، كما أن ما تحتاجه سوريا والعراق وإيران هو التطبيق الكامل وغير المنقوص للديمقراطية المحلية، ويكمن حل جميع السلبيات في السياسة الديمقراطية والديمقراطية المحلية، ولا يمكن بلوغ المجتمع الديمقراطي إلا عبر هذا الطريق.

كما تؤدي الإدارات المحلية دورا رياديا وحاسما في تطوير الديمقراطية المحلية. فالحيز المحلي هو الخطوة الأولى للديمقراطية وللكومونات الديمقراطية أيضا، كما أن تطوير بلدية الشعب الكومينالية والديمقراطية يشكل دليلا على هذا المسار. ولذلك ينبغي تطوير نماذج اجتماعية واقتصادية وبيئية بديلة تستند إلى الشعب، لا إلى المركزية والسلطة والاحتكار. إن أكبر رأس مال تمتلكه الإدارات المحلية هو الشعب نفسه؛ وإذا توحدت جهود الشعب فلن تبقى مشكلة يستحيل حلها.

لذلك، يجب تطوير مفهوم البلدية الديمقراطية، فحركة البلدية الديمقراطية، بوصفها شبكة اجتماعية واسعة، ينبغي أنْ تبني تنظيم المجتمع الديمقراطي في كل مكان؛ من الكومونات في القرى وأحياء المدن إلى جمعيات التعاونية، ومن منظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات حقوق الإنسان، ومن نضال حرية المرأة إلى المدافعين عن حقوق الأطفال والحيوانات، ومن الشبيبة إلى الناشطين البيئيين، وينبغي إعطاء الأولوية لنشاطات وأعمال المرأة، الطفولة والشبيبة والتعليم واللغة والثقافة والفنون والصحة والاقتصاد والبيئة، كما يجب توسيع مجالات الإنتاج وتوفير حلول لمشكلة البطالة المتفاقمة، وخلق مساحات جديدة للحياة بقيادة النساء.

كما ينبغي اعتماد مشاركة الشعب في الإدارة وإشراكه في جميع القرارات. ويجب إنشاء مجالس المدن بحيث يتمكن المواطنون من الاجتماع ومناقشة قضاياهم الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات بشأنها، وإذا تم تطوير بلدية الشعب الديمقراطية فإن الشعب سيدافع عن بلديته، وعندها لن تتمكن الممارسات المناهضة للديمقراطية، مثل تعيين الوكلاء، من التقدم بسهولة.

إن البلدية ليست دولة مصغرة، رغم أن النظام القائم يحولها إلى دولة صغيرة. فمن الضروري التحرر من هذه النظرة فكريا وعمليا، فالبلدية ليست دولة مصغرة، بل هي كومون، وفي أوروبا يقوم أساس البلدية على

إزالة القيود المفروضة على الديمقراطية المحلية تعزز مكانة تركيا في المنطقة

الكومون، ولدى الكرد أيضا يقوم على مفهوم «التجمع» الذي تعود جذوره إلى آلاف السنين وانتشر من هذه الأراضي إلى أوروبا.

فالدولة تفكر على المستوى الكلي، بينما تنتج الكومونات حلولا على المستوى الجزئي، وبين الاثنين ينبغي أنْ تقوم علاقة حوار وتفاوض وتنافس لا علاقة صـراع. وعندها يكتسب المجتمع المدني وظائفه الحقيقية ويتحول إلى مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية فاعلة.

ويجب إحياء روح الكومون داخل البلديات التي تمتلك الأرضية والإمكانات اللازمة لذلك، وأنْ تُدار جميع الأعمال بهذه الروح. فلم يعد النقاش وحده كافيا؛ لقد حان وقت البناء والتنفيذ.

لقد استبدلنا مفهوم «الطبقة» بمفهوم «الكومون» في مانيفستو السلام والمجتمع الديمقراطي، وأثار ذلك نقاشات واسعة. نحن لا ننكر الطبقات ولا الدولة، لكن الدولة تتحول إلى عقدة كبرى. ويقدم تصورنا القائم على التوفيق بين الدولة والكومون بديلا للحروب العقيمة التي تتسبب في أزمات كبيرة، وللمبالغة في تمجيد الصراع الطبقي، ونسعى باستمرار إلى تطوير هذا التصور.

ويكمن الحل في تحويل العلاقة بين الكومون والدولة إلى علاقة قائمة على النضال والتنافس الديمقراطي، وما يُراد تحقيقه في سوريا اليوم مهم في هذا الصدد، وينبغي تطبيق الأمر نفسه في العراق، إذ يُعد انتخاب محافظ تركماني في كركوك مثالا على ذلك؛ فالتركمان هناك ليسوا دولة مصغرة، بل يمكنهم أنْ يشكلوا كومونا يحدد بنفسه مضمونه وشؤونه.

لذا يجب إدارة البلديات بوعي وأهمية الديمقراطية المحلية، لا بعقلية البيروقراطية الضيقة. ويمكن إيجاد حلول لجميع احتياجات المدن، من النظافة إلى الإنتاج منخفض الكلفة، ومن التعليم إلى الصحة، ومن المواصلات إلى البيئة، من خلال نهج الكومون، وما يلزم هو التحرك على أساس أن «البلديات هي كومونات» والقيام بما يقتضيه ذلك.

وسيقود النجاح في الإدارات المحلية والبلديات ضمن عملية السلام والمجتمع الديمقراطي إلى تطورات جديدة ويمنح زخما أكبر لمسار التفاوض الديمقراطي، وبكل الجدية المطلوبة لدفع هذه العملية إلى الأمام، أتمنى النجاح لكل من يساهم في تطبيق نموذج بلدية الشعب الديمقراطية، كما آمل أن يكلل كونفرانس الإدارات المحلية بالنجاح، وأقدم لكم تحياتي ومودتي الدائمة.

عبدالله اوجلان
٢٠٢٦/٠٥/٢٤
جزيرة إمرالي

تركيا ستكون قوية عبر سلامها الداخلي وشريانه هو مسار السلام

موقع(DEM PARTI) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أجرى رئيسنا المشترك السيد تونجر باكيرهان تقييما للتطورات الراهنة خلال اجتماع كتلتنا البرلمانية في ٢٠٢٦/٦/٥ ، وقال ما ياتي :

مبارك عيد غدير خم على العرب العلويين

أرحب بكم جميعا وأحييكم بكل احترام.

كان يوم أمس عيد غدير خم، وهو أقدس أعياد الشعب العربي العلوي. تم طهي الهريسة في القدور وتقاسمها بين الناس، وأُشعل البخور. نبارك عيد غدير خم ونتمنى أن يكون مناسبة للسلام. كما أود التأكيد على ضرورة الاستجابة في أقرب وقت لمطلب العرب العلويين بإعلان عيد غدير خم عطلة رسمية.

اليوم يوجد بيننا رفاقنا القادمون من أضنة. وأضنة مدينة عزيزة جدا بالنسبة لي. بدأت العمل السياسي من المستوى المحلي، لكن بعد انتخابي لأول مرة في المركز العام، كانت أولى نشاطاتي في أضنة. بقيت هناك قرابة عام كامل. وأعرف حاليا العديد من الأمهات والرفاق الموجودين هنا.

لقد عملوا على تنمية النضال في أراضي تشوكوروفا الخصبة وأبقوه حيا حتى يومنا هذا. واليوم رأيت أن العديد من الأمهات، وفي مقدمتهن أمهات السلام، اللواتي شربت الشاي في بيوتهن قبل ٢٦ عاما وشاركت معهن في الفعاليات والنشاطات، موجودات هنا.

أهلا وسهلا بكم.

يمكنكم أن تكونوا على يقين بأننا سنكون جديرين بالنضال المشرف الذي خضتموه طوال هذه السنوات.

في تركيا يناضل الناس ضد الجوع طوال ٣٦٥ يوما في السنة

الأسبوع الأول من شهر حزيران هو أسبوع مكافحة الجوع العالمي. لكن للأسف، فإن الحداثة الرأسمالية لم تستطع إطعام المجتمع أو القضاء على الجوع. ويستمر عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع في العالم بالازدياد يوما بعد يوم.

الجوع هو أكبر عار يلاحق البشرية. وآمل أن نتمكن جميعا من معالجة هذه القضية.

وفي تركيا أيضا، يكافح ملايين المواطنين ضد الجوع. فالجوع في تركيا ليس موضوع أسبوع واحد فقط، بل هو اسم لمعركة حياة تستمر ٣٦٥ يوما في السنة. ففي حين يُخصص أسبوع للجوع في بعض أنحاء العالم، فإن شعبنا هنا يكافحه طوال العام.

وعلى الرغم من امتلاكنا سهولا خصبة مثل تشوكوروفا وحران، فإن اضطرار الناس حتى في أضنة إلى جمع الخضروات الفاسدة المرمية في الأسواق هو عار يقع على عاتق السلطة التي تدير هذا البلد منذ ٢٢ عاما.

لقد حان الوقت لوضع حد لهذا الوضع.

دخلنا عيد الأضحى تحت ظل أعمق درجات الفقر في التاريخ. وأعرف جيدا أن بعض الناس لم يتمكنوا من شراء كيلو واحد من الحلوى لعائلاتهم، أو اشتروه بصعوبة بالغة. وهناك من أراد إعطاء أطفاله عيدية ولم يستطع.

إنه عار كبير جدا.

القدور لم تعد تغلي والمجتمع يزداد فقرا يوما بعد يوم

نحن في قلب واحدة من أصعب الأزمات الاقتصادية في تاريخ العالم. الخطط والمشاريع التي وضعتها السلطة الحاكمة حتى اليوم تتهاوى واحدا تلو الآخر.

وفي كل مرة كانوا يقولون لنا إن الاقتصاد سيتحسن، وإن الفقر سيزول، وإنهم سيكافحون الجوع والفقر. لكن للأسف لم يتحقق شيء من ذلك حتى الآن. ولست متأكدا من أنه سيتحقق لاحقا.

فالمشهد الواضح يشير إلى أن الفقر والجوع سيستمران في التوسع.

وخلال أسبوع مكافحة الجوع رأينا مرة أخرى أننا لا نستطيع ترك المجتمع لرحمة السلطة الحاكمة. فهم يتحدثون لكنهم لا ينفذون.

القدور لا تغلي، والمجتمع يزداد فقرا باستمرار.

ولهذا فإن مسؤولية كل واحد منا لا تقتصر على ما يوجد على مائدته، بل تشمل أيضا معرفة ما يوجد على مائدة جاره.

علينا أن نعرف ماذا يأكل ويشرب جيراننا في شاكير باشا وحريت وباربروس وغول بهجة، وكيف يعيشون، وما هي احتياجاتهم، وأن نتضامن معهم.

إذا كانت هذه السلطة عاجزة عن مكافحة الفقر، فعلينا نحن أن نتقاسم الخبز الذي نحصل عليه بشق الأنفس.

ومن هذا المنطلق، نوجه نداء إلى جميع أبناء شعبنا للتضامن. فالبركة تزداد بالمشاركة، والمشاركة حقيقة متجذرة في هذه الأرض منذ القدم. وحتى لو جرى نسيانها في السنوات الأخيرة، فأنا أؤمن بأننا سنعيد إحياءها من جديد.

قرار «البطلان المطلق» بحق حزب الشعب الجمهوري

في الوقت الذي تعيش فيه تركيا أطول أزمة اقتصادية في تاريخها، فإنها تمر أيضا بإحدى أشد أزماتها السياسية.

لقد كشف قرار محكمة الاستئناف بشأن «البطلان المطلق» ضد حزب الشعب الجمهوري (CHP)، إلى جانب مداهمة المقر العام للحزب بواسطة قوات الأمن، الوجه الأكثر وضوحا لهذه الأزمة.

إن قرار البطلان المطلق يتجاوز بكثير كونه مسألة قانونية. إنه محاولة لفرض إعادة تشكيل السياسة الديمقراطية من الخارج.

لا يحاول أحد أن يقنعنا بخلاف ذلك.

إنهم يريدون تشكيل السياسة الديمقراطية عبر تدخل قضائي خارجي. وهذا يعني تشكيل السياسة بقرارات قضائية، وإفراغ الديمقراطية من مضمونها بالاختباء خلف الإجراءات الشكلية.ولا ينبغي لأحد أن يمارس لعبة «انظروا إلى المشعوذ» أمام ٨٦ مليون مواطن بالقول: «هذا مجرد قرار قضائي».

فنحن الشهود والمتهمون وأقرب من عايش هذا النظام. نحن نعرف هذا التقليد جيدا.

لم ننشغل يوما بالخدع، ولن ننشغل بها مستقبلا.

وفي نظام أصبحت فيه الاستثناءات هي القاعدة، فإن البوصلة الوحيدة هي الشرعية الديمقراطية.

لن نقبل أبدا إلغاء إرادة صناديق الاقتراع بقرارات قضائية، ولن يستطيع أحد فرض ذلك علينا.

ونقول بوضوح:بالنسبة لنا، فإن المفهوم الأساسي في السياسة التركية هو الشرعية الديمقراطية.

إن قرار محكمة الاستئناف لا يهدد حزبا سياسيا واحدا فقط، بل يهدد الحياة السياسية والمدنية بأكملها، وحق التنظيم، والحياة الديمقراطية بشكل عميق.

مع هذا القرار، لم يعد هناك أي ضمان للأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني.

يجب على محكمة التمييز أن تجتمع فورا وأن تضع حدا لهذه المهزلة، وأن تفتح الطريق أمام الحياة الديمقراطية والمدنية في تركيا.فاللاشرعية تبدأ باستهداف جهة معينة، لكنها لا تبقى محصورة فيها أبدا.

العقلية التي تكسر باب حزب اليوم ستطرق أبواب جميع القوى السياسية غدا.

لقد رأينا ذلك واختبرناه في الماضي.

القوة الأمنية التي تتجه اليوم نحو حزب الشعب الجمهوري قد تتجه غدا نحو حزب العدالة والتنمية، وبعده إلى حزب الحركة القومية، ثم إلى حزب الديمقراطية والتقدم، أو حزب المستقبل، أو حزب السعادة.

أما نحن فقد جاءت إلينا دائما.

نحن نعرف جيدا هذا الظلم، وهو أيضا يعرفنا جيدا.

وحتى لو جاء إلى أبوابنا فلن يحصل على شيء، والنظام نفسه يدرك ذلك.

ولهذا، إذا كان من يمارس هذا الأمر اليوم لا يريد أن يصبح ضحيته غدا، فعليه أن يجعل الديمقراطية هي الاتجاه، والسياسة هي البوصلة، والقانون هو الضمانة.

لكن يجب أن نقول شيئا آخر بوضوح:لا يمكن خوض المنافسة السياسية باستخدام قاموس الآخرين.

للأسف، يحاول البعض التنافس السياسي باستعمال مفردات غيره وهذا خطأ فالافتراءات، والوصم، والتصنيفات، والأحكام الأخلاقية المسبقة، كلها أسرع الطرق وأرخصها لإخفاء البعد السياسي للعمليات الجارية.

ونؤكد بشكل خاص أن بعض الاتهامات في التاريخ السياسي التركي تحمل قوة تدميرية لا تقارن بأي اتهامات أخرى وأيا كانت النية وراء إطلاق هذه الاتهامات، فإنها تفتح الباب أمام العمليات السياسية.

ولهذا ندعو جميع الفاعلين داخل حزب الشعب الجمهوري إلى التفكير بعواقب كل كلمة يقولونها.

نقول ذلك بإخلاص:الصفة التي تلصقها بخصمك اليوم قد تصبح غدا تدريبا لليد التي ستقبض على عنقك فالسياسة لا تُمارس بغضب اليوم، بل بمواجهة الغد.

تضييق السياسة بدلا من توسيع الديمقراطية

دعونا نقول ذلك دون إهانة أحد ودون الانحدار إلى سجالات رخيصة ما يحدث اليوم ليس صدفة، وليس قضية حزب واحد فقط.

لقد فتحت الجمهورية بابا تاريخيا كبيرا عندما ادعت نقل السلطة من السلالة الحاكمة إلى الشعب.

لكن لم يُسمح لكل ألوان المجتمع، وكل لغاته، وكل معتقداته، وكل هوياته، بالمرور من ذلك الباب على قدم المساواة.

لقد علمنا تاريخ الجمهورية شيئا مهما:في كل منعطف حاسم، فضلت هذه البلاد غالبا تضييق السياسة بدلا من توسيع الديمقراطية.

عام ١٩٢٥ تم اختيار قانون الحفاظ على النظام بدلا من الديمقراطية.

وفي عام ١٩٦٠ تم اختيار الانقلاب كحل لأزمة الانتخابات.

وفي عام ١٩٨٠ تم الرد على المطالب الاجتماعية بالدبابات والتعذيب والحظر.

وفي التسعينيات فُضلت سياسات الإنكار والأمن والعنف على البحث عن حل للقضية الكردية.

وفي ٢٨ شباط جرى السعي إلى إخضاع معتقدات الناس وأنماط حياتهم ووجودهم العام بواسطة عصا الدولة.

وفي عام ٢٠٠٧ تم تضييق السياسة مرة أخرى عبر قرار ٣٦٧ القضائي.

وبعد عام ٢٠١٦، كان يفترض أن يؤدي التصدي لمحاولة الانقلاب إلى المزيد من الديمقراطية، لكن نظام الطوارئ تحول إلى أسلوب حكم دائم.

وفي ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ استُهدفت الإرادة الديمقراطية في هذا البلد.

فتم سجن المئات والآلاف من النواب والرؤساء المشتركين للبلديات والمسؤولين الحزبيين، وفي مقدمتهم الرئيسان المشتركان السابقان فيغن يوكسكداغ وصلاح الدين دميرطاش، بهدف فصل السياسة عن الشعب

والبرلمان وصناديق الاقتراع.

وفي ١٩ آذار امتد النهج نفسه إلى المعارضة الرئيسية وإلى الإرادة المنتخبة في إسطنبول.

نضالنا هو ربط الجمهورية بالمجتمع والقانون والمواطنة المتساوية والديمقراطية

خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٦، ضاق المجال السياسي واتسعت التوترات الاجتماعية.

إن مجمل هذا المسار التاريخي يخبرنا بحقيقة واحدة:كلما تأجلت الديمقراطية في هذا البلد، تعمقت الأزمات وكلما عُلق القانون، تعرض المجتمع للمزيد من الجراح.وكلما ضاقت السياسة، ازدادت قوة الوصاية.وكلما فُضل القمع، تجذرت المشكلات أكثر فأكثر.

إن المشكلة الجذرية في تركيا هي أن الجمهورية لم تُستكمل بالديمقراطية.

إن مسار السلام والمجتمع الديمقراطي هو مشروع لربط الجمهورية بالديمقراطية.

وعندما نعالج الأسباب الجذرية للمشكلات، يمكننا أن نطوي عصر الأزمات السياسية في هذا البلد ولا يمكننا أن نبدأ عصرا جديدا إلا من خلال بناء جمهورية ديمقراطية.

أما نضالنا وكلمتنا في حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM)، فهي تتمثل في ربط الجمهورية بالمجتمع والقانون والمواطنة المتساوية والديمقراطية.

لقد حان الوقت لأن يُكتب مصير هذا البلد بالشجاعة لا بالخوف، وبالحقيقة لا بالإنكار، وبالإرادة المشتركة للشعوب لا بالوصاية.

عملية السلام تهدف إلى بناء تركيا ديمقراطية

في الوقت الذي يشهد فيه العالم والشرق الأوسط تحولات واضطرابات عميقة، فإن التوترات الداخلية تضعف الآمال بالمستقبل وتعرقل السلام المجتمعي.

إن التدخل القضائي ضد حزب الشعب الجمهوري زاد من المخاوف المتعلقة بعملية السلام، وعمق الشعور بعدم الثقة داخل المجتمع.وقبل قليل، تحدثنا مع أمهات السلام القادمات من أضنة.

وقد سألت إحدى الأمهات لماذا تستمر هذه السياسات التي لا تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، بل تدفع الناس إلى مواجهة بعضهم البعض، وتزيد من سوء الاقتصاد، وتضر بسمعة البلاد.

وأود أن أنقل من هنا هذا السؤال إلى الحكومة الحاكمة.

إن هدف عملية السلام هو بناء تركيا ديمقراطية تكون فيها المساواة والعدالة أسمى القيم وإذا استطعنا إنجاح هذه العملية، فربما لن نعيش مثل هذه الأزمات التي نعيشها اليوم.

ولهذا نقول إن هذه العملية ليست مخصصة فقط لحل القضية الكردية بل هي أيضا من أجل حل مشكلة الديمقراطية في تركيا.وبالتالي يمكن للمعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية، وسكان أضنة وسينوب وأدرنة وقارص، أن يتبنوا هذه العملية ويساهموا في نقل تركيا إلى أرضية

جديدة ونقطة جديدة.

وفي هذا السياق نود أيضا أن نوجه تحذيرا:إن ما يجري اليوم يخلق توترات داخلية من شأنها أن تظلل الخطوات التي يجب اتخاذها في عملية السلام وهذا لا يفيد بل يضر.إنه يضر بالمجتمع، ويضر بالعملية، ويضر بمستقبل البلاد.

العقل الذي يبني الديمقراطية والتنمية معا هو الذي يرسم مستقبل الشرق الأوسط

انظروا إلى الشرق الأوسط اليوم إنه يبحث عن طريق للخروج من أحلك مراحله ونحن جميعا نشاهد ذلك، لكن المنطقة لا تزال عاجزة عن إيجاد هذا المخرج.

قبل مئة عام رُسمت حدود الدول بالمساطر والخرائط وأُنشئت أنظمة أحادية وإنكارية دون النظر إلى الخصوصيات والتنوعات والهويات الموجودة في تلك البلدان.

وخلال قرن كامل لم يتمكن هذا النموذج القائم على الدولة القومية الأحادية من تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط فالمشكلة ليست فقط في الحكومات التي تأتي وتذهب بل إن الخلل كان موجودا منذ لحظة التأسيس.

ولهذا لم يتمكن الشرق الأوسط من مداواة جراحه والانتقال إلى أرضية ديمقراطية.

إن الشرق الأوسط يبحث اليوم عن طريق وعن مخرج والمستقبل سيكون لذلك العقل الذي يعترف بالشعوب والمعتقدات، ويعزز الشراكات الاقتصادية، ويحترم الحدود دون أن يجعلها عائقا أمام الحياة، ويؤسس للأمن والديمقراطية والتنمية معا.ذلك هو العقل القادر على نقل الشرق الأوسط إلى أرضية ديمقراطية.

تحديث العلاقة التاريخية بين الأتراك والكرد على أساس المساواة

في مرحلة بدأت فيها ترتيبات اتفاقية اتفاقية سايكس بيكو تفقد صلاحيتها، تبرز الحاجة إلى إعادة تحديث العلاقة التاريخية بين الأتراك والكرد على أساس المساواة.

لقد أصبح هذا ضرورة وفي الوقت نفسه يمثل فرصة تاريخية وآمل أن يقرأ الجميع هذا الوضع بصورة صحيحة وأن يستفيدوا من هذه الفرصة، فنحن نشاهد جميعا ما آلت إليه الأنظمة الأحادية والإنكارية في الشرق الأوسط ولا أحد يعلم إلى متى سيستمر هذا المشهد.

إذا نجحنا في إجراء هذا التحديث، فيمكن أن نصبح فاعلا مؤسسا للعدالة والديمقراطية في الشرق الأوسط.

لقد تمكنت هلسنكي خلال الحرب الباردة من جمع الأمن والكرامة الإنسانية على طاولة واحدة، وفتحت بذلك قفل قارة كاملة والشرق الأوسط بحاجة إلى لحظة مماثلة إنه بحاجة إلى عقل لا يفصل الأمن عن الاعتراف بالشعوب، ولا يفصل الحدود عن حرية الحياة.وقد يكون اسم هذه العتبة الجديدة هو أنقرة ففي أنقرة يمكن أن تلتقي البنية الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة على أرضية مشتركة.

ويمكن لتركيا قوية حققت سلامها الداخلي أن تقدم رؤية ديمقراطية تمتد إلى طهران وبغداد ودمشق وبيروت والشريان الحيوي لهذه الرؤية هو مسار السلام والمجتمع الديمقراطي.

ولهذا السبب يجب ألا نجعل الظروف الإقليمية أو التوترات الداخلية ذريعة لوضع عملية السلام في غرفة الانتظار.بل على العكس، فإن الطريق لتجاوز هذه التحديات هو إيصال عملية السلام إلى هدفها.

الحل ليس في حسابات دونالد ترامب ولا في مواقف لندن.

فالبعض منشغل بما سيقوله ترامب أو يفعله، ومنشغل أيضا بموقف بريطانيا.

لكن هذا ليس هو الحل.

إدارة عجلات الديمقراطية المتوقفة عبر قانون إطار شامل

يمكننا أن نجد الحل في التاريخ العريق لهذه الأرض إنه تاريخ الأناضولوالحل الذي نتحدث عنه هو حل أناضولي وما نعنيه بالحل الأناضولي هو ألا يُنظر إلى أمن التركي على أنه يتحقق من خلال إنكار الكردي وألا يُغرق حق الكردي في بحر مخاوف التركي بل أن نبني مستقبلا مشتركا ومتساويا.

يمكننا أن ننقل فلسفة هذه الأرض القائمة على المساواة والعدالة والسلام المجتمعي إلى مشروع بناء تركيا الديمقراطية.

إن القضية التي نحاول حلها ليست مجرد قضية عنف أو أمن بل هي في جوهرها قضية حقوق وديمقراطية وحريات وهي أيضا قضية تحقيق التمثيل السياسي والاعتراف المتبادل وفي هذا الإطار يمكن أن يشكل قانون الإطار الشامل الخلية الأساسية للديمقراطية،فهذا القانون يمكن أن يكون تعبيرا عن إرادة تركيا للانتقال من الصراع إلى القانون، ومن الإنكار إلى الاعتراف الديمقراطي ومن خلاله يمكننا أن نعيد تشغيل عجلات الديمقراطية المتوقفة.

ستدخل تركيا النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ بإحدى صورتين:

-إما كبلد يضيق القانون داخليا، ويضغط على المعارضة، ويؤجل حل القضية الكردية.

-أو كبلد يعزز السلام الداخلي، ويظهر شجاعة في الإصلاح الديمقراطي، وينتج حلولا لمشكلات منطقته.

ونحن نؤمن بالطبع بأن الصورة الثانية ممكنة لأن السلام هو الديمقراطية ولأن السلام هو العدالة والمواطنة المتساوية ولأن السلام، كما قلت قبل قليل، هو تقاسم الخبز.

الهدف الأساسي لهذه العملية هو التوافق الديمقراطي والقانون العالمي والسياسة الحرة

إن الهدف الأساسي لهذه العملية هو التوافق الديمقراطي، والقانون العالمي، والسياسة الحرة.

وعندما يتحقق ذلك، سيتمكن المحافظ والكمالي والقومي والوطني والثوري والديمقراطي والليبرالي، أيا كانت أفكاره، من العيش وممارسة السياسة في إطار من الضمانات القانونية والمنافسة الديمقراطية المشروعة.

ورؤيتنا في حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب هي التالية:

-حق أحدنا هو حق الجميع.

-وقانون أحدنا هو قانون الجميع.

قد لا يكون بعض الناس قد نظروا إلى الأمور بهذه الطريقة في الماضي، لكننا ننظر إليها بهذه الصورة فنحن نرى حقوق الجميع وقوانينهم كما لو كانت حقوقنا وقوانيننا نحن ونحن مستعدون لذلك، وسنناضل معا من أجل تحقيقه.

متمسكون بخط ديمقراطي وسنواصل الإصرار عليه

أيها الأصدقاء الأعزاء،

فقدنا يوم الجمعة الماضي صديقا عزيزا للغاية.

إننا نستذكر بكل احترام المفكر المعروف إدغار موران.

لقد قدم إدغار موران دعما كبيرا لعملية السلام.

وكان أيضا من أبسط وأكثر من عبر عنها بوضوح.

فقد قال: «السلام لا يعني أن نصبح متشابهين، بل أن نتيح الفرصة لبعضنا البعض. وأن نحاول الإقناع بدلا من الإلغاء.»

ما أصدق هذه الكلمات.وبهذه المناسبة نتقدم بالتعازي إلى أسرته ومحبيه.ونؤكد مرة أخرى موقفنا خلال هذه العملية:

لسنا تابعين لأي طرف.نحن أنفسنا.نحن الطريق الثالث.نحن كرد، وعلويون، ونساء، ومضطهدون، وعمال.

نحن ستة وثمانون مليون إنسان يبحثون عن هويتهم ولغتهم ومعتقدهم.

نحن الأرضية المشتركة للجميع.

انظروا حولكم هنا:

كل الألوان موجودة.كل المعتقدات موجودة.كل الهويات موجودة.كل الأجناس موجودة.ونحن لسنا مجرد معارضة رد فعلية.بل نحن معارضة تمتلك حلولا ومقترحات.

لدينا مقترحات تتعلق بالبيئة، وذوي الإعاقة، والطبيعة، والاقتصاد.ولدينا مقترحات لمكافحة الفقر والجوع. ولدينا مقترحات لبناء مستقبل ديمقراطي.

نقف على أرضيتنا الخاصة، لكننا نسير في خط ديمقراطي شامل، وسنواصل الإصرار عليه.

وسنواصل أن نكون صوت كل من يشعر بالاستياء وعدم الرضا عن الوضع القائم.

وسنكون بيتا وبابا لمن لا يستطيع إيصال صوته.

وأدعو الجميع إلى الانضمام إلى الحزب.

سنكون في الشارع، وعلى طاولة الحوار، وفي صفوف المعارضة، وفي عملية الحل، في الوقت نفسه وبالعزم نفسه.فهذان المجالان ليسا متناقضين بل يكمل أحدهما الآخر.

وسنكون أكثر إصرارا على المطالبة بالتحول السياسي ودمقرطة النظام.وسنمارس سياسة أكثر تأسيسا وبناء.

وفي هذا المنعطف الحاسم الذي تمر به تركيا، سنؤدي دورا أكبر في قيادة خط سياسي قادر على إرشاد البلاد، وجمع مختلف المكونات، والدفاع عن السلام والديمقراطية في آن واحد.

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

واشنطن وطهران..
تصعيد جديد يضع المنطقة على حافة المواجهة

*المرصد/ فريق الرصد والمتابعة

يشهد مسار التصعيد بين واشنطن وطهران انتقالا متسارعا من مستوى التهديدات السياسية إلى اختبار مباشر لحدود الردع، في ظل مؤشرات على اقتراب المواجهة من نقطة أكثر حساسية بعد جولات من الضربات المتبادلة وتراجع هامش التهدئة.

واعلنت القيادة المركزية الامريكية انها بدأت ضربات دفاعية إضافية يوم الاربعاء الساعة ٥:١٥ مساء

بتوقيت شرق الولايات المتحدة ضد أهداف متعددة في إيران

أعلنت القيادة المركزية الامريكية «سنتكوم» استكمال الضربات الدفاعية التي نفذتها ضد إيران، تنفيذا لتوجيهات القائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك ردا على إسقاط مروحية امريكية من طراز أباتشي في اليوم السابق.

وقالت «سنتكوم» إن قواتها استهدفت باستخدام ذخائر دقيقة أنظمة الدفاع الجوي ومحطات التحكم الأرضية ومواقع رادارات المراقبة الإيرانية القريبة من مضيق هرمز، ونفذت الضربات مقاتلات تابعة للقوات الجوية والبحرية الامريكيتين.

وأضافت القيادة المركزية أن العملية جاءت «ردا متناسبا» على الهجمات الأخيرة التي استهدفت القوات الامريكية وسفن الشحن التجارية الدولية العابرة للمياه الإقليمية.

وأكدت «سنتكوم» أن القوات الامريكية لا تزال في حالة يقظة وجاهزية كاملة للتصدي لأي «عدوان إيراني غير مبرر».

في هذا السياق، قال الرئيس الامريكي دونالد ترمب إن الولايات المتحدة ستستأنف قصف إيران «بعنف شديد» إذا لم يُنجز اتفاق سلام نهائي، مؤكدا أن طهران «ستتعرض لضربة» اليوم، ما يعكس تصعيدا لافتا في سقف الخطاب الامريكي تجاه الملف الإيراني.

وقال ترمب للصحافيين في البيت الأبيض، في إشارة إلى إسقاط مروحية «أباتشي» امريكية قرب مضيق هرمز: «سنهاجمهم، سنهاجمهم بعنف شديد، وسنستأنف القصف»، مؤكدا أن إيران «ستتعرض لضربة» الأربعاء.

وكشف ترمب أن الولايات المتحدة تحصل على النفط من إيران، قائلا: «أعلن اليوم للمرة الأولى... أننا نحصل على ملايين البراميل من النفط، ملايين البراميل كل ليلة». وأضاف أن إيران «اكتشفت لتوها هذا الأمر».

وقال ترمب إن أكثر من ٢٠٠ سفينة تجارية عبرت المضيق بأمان، وتابع: «وجهت جيشنا الامريكي العظيم الشهر الماضي لتنفيذ مهمة سرية لدعم ناقلات النفط والسفن التجارية الأخرى في مضيق هرمز»، لافتا إلى أن الجيش الامريكي أخرج سرا ١٠٠ مليون برميل من النفط من مضيق هرمز.

وأضاف: «حصلنا على ملايين البراميل من النفط، ولهذا السبب انخفض سعر البرميل إلى ما بين ٨٥ و٩٠ دولارا، بدلا من ٢٥٠ دولارا»، من دون أن يقدم تفاصيل إضافية عن طبيعة هذه العمليات.

وأضاف أن الولايات المتحدة لا تزال تسعى إلى إبرام اتفاق مع إيران، قائلا: «نريد اتفاقا ذا معنى، نريد اتفاقا يمكن إنجاحه». وذكر أن إيران وافقت بالفعل على عدم امتلاك سلاح نووي، لكن الاتفاق «لا يزال بحاجة إلى التوقيع».

وفي مقابلة مع «فوكس نيوز»، لمّح ترامب إلى أنه قد يأمر الجيش الامريكي ببدء استهداف محطات الطاقة والجسور الإيرانية اليوم الأربعاء. وقال ترامب: «قد أستمر في ذلك. لقد أتيحت لهم فرصة لتوقيع اتفاق والنجاة». وأضاف أن طهران «تستغل الوضع لصالح الولايات المتحدة» في محادثات السلام التي

لم تحرز تقدما يذكر.

وبعد التصريحات التي أدلى بها ترامب، نقلت «فوكس نيوز» عن مسؤول وصفته بأنه «رفيع» من داخل البيت الأبيض قوله إن «المفاوضات مع إيران لا تزال جارية بشكل غير رسمي». وأضاف: «ردت الولايات المتحدة على الهجوم على مروحية أباتشي، وسيواصل الرئيس ترامب ممارسة أقصى الضغوط للتوصل إلى اتفاق».

رسالة تحذير» إلى طهران

من جهتها، نقلت شبكة «سي أن أن» عن مسؤول امريكي قوله إنّ الضربات الامريكية ضد أهداف إيرانية تهدف إلى توجيه «رسالة تحذير» إلى طهران، مؤكدا أن واشنطن لا تعتقد أن هذه الضربات ستعرقل المفاوضات الجارية لإنهاء الحرب مع إيران. وأورد موقع بوليتيكو الإخباري عن مسؤول رفيع في البيت الأبيض قوله إنّ الرئيس الامريكي دونالد ترامب ما زال يرى أن اتفاق سلام مع طهران في الأفق، رغم الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على إيران. وقال المسؤول ذاته: «لا شيء يتغير في ما يخص مسار الاتفاق في الوقت الراهن»، مشددا على أن الاتفاق مع إيران «ما زال قريبا».

وشهدت المنطقة في وقت متأخر من مساء الثلاثاء وحتى صباح الأربعاء مواجهات عسكرية بين القوات الامريكية والإيرانية، تُعد الأعنف منذ سريان الهدنة الهشة في الثامن من إبريل/ نيسان الماضي حتى اليوم، مقارنة باشتباكات ليلية تصاعدت خلال الأسابيع الأخيرة في الخليج ومضيق هرمز والسواحل الإيرانية. ووقعت الاشتباكات بعد نحو يومين من مواجهة محدودة بين إيران وإسرائيل، زعم ترامب أنه لم يكن يرغب فيها وسعى لوقفها.

وجاءت الاشتباكات الجديدة بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية اتهامات للأخيرة بإسقاط مروحية امريكية فوق مضيق هرمز، وهو حادث لم تتبنّه القوات المسلحة الإيرانية، فضلا عن أنها وصفته بأنه «ذريعة واهية» لشنّ هجمات على إيران.

وزير الحرب الامريكي: سنضرب إيران بقوة الليلة

من جهته قال وزير الحرب الامريكي بيت هيغسيث، يوم الأربعاء، إن الولايات المتحدة ستضرب إيران بقوة الليلة. وأضاف أن الضربات ستعزز الموقف الدبلوماسي ومصالح الجيش الامريكي.

وقال هيغسيث إن الضربات ستستهدف منشآت رئيسية داخل إيران، مضيفا أنها «ستعزز الموقف الدبلوماسي وتحمي مصالح الجيش الامريكي».

وشدد على أن إيران «هي الطرف الأضعف»، وأن الحصار الذي تفرضه واشنطن عليها «متين وصارم»، مؤكدا أن الولايات المتحدة لن تسمح لطهران بامتلاك سلاح نووي.

وأضاف وزير الحرب الامريكي: «نحمي ناقلات النفط والسفن التجارية لعبور مضيق هرمز، وإيران لن تتمكن من وقف الملاحة».

وأفاد موقع «أكسيوس»، نقلا عن مسؤول امريكي كبير، بأن الضربات الامريكية الأخيرة على إيران هدفت إلى «استعادة بعض النفوذ» في المفاوضات، لكن بصورة «مدروسة ومحدودة» لا تؤدي إلى سقوط قتلى أو إغلاق باب التوصل إلى اتفاق.

وقال مسؤولان في البيت الأبيض للموقع إن واشنطن قررت الرد على إسقاط مروحية «أباتشي» قرب مضيق هرمز، حتى لو كان الحادث عرضيا، لأن عدم الرد كان سيظهر الولايات المتحدة «بمظهر الضعيف»، ويؤثر سلبا على موقعها التفاوضي مع طهران.

وأضاف أحد المسؤولين أن الضربات الامريكية استهدفت أنظمة رادار وتحكم بالمسيرات، مع تجنب وقوع خسائر بشرية إيرانية، مؤكدا أن واشنطن أبلغت طهران مسبقا بأن الهجمات ستقتصر على منشآت عسكرية.

وحسب «أكسيوس»، أبلغ البيت الأبيض الإيرانيين قبل الضربات أن «الوقت بدأ ينفد» للحصول على رد واضح بشأن المقترح الامريكي الأخير، لكن طهران قالت إنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت، مع تحذيرها من الرد على أي هجوم امريكي.

ونقل الموقع عن مسؤول امريكي أن ترمب ازداد إحباطا خلال الأسبوعين الماضيين بسبب تأخر الرد الإيراني على المقترح الامريكي المعدل، إضافة إلى انتقادات داخلية عدت أنه يتساهل مع طهران.

وأضاف أن ترمب طلب إدخال تعديلين على مسودة التفاهم، يشملان خفض تخصيب اليورانيوم الإيراني خلال ٦٠ يوما، وتعهد طهران بعدم فرض رسوم على السفن العابرة لمضيق هرمز، مقابل السماح بخفض التخصيب داخل إيران تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

طهران لن تتراجع أمام التهديدات الامريكية

من جانبه، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إن استهداف البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات النقل وقطاعا الكهرباء والمياه، لا يمثل «استعراضا للقوة»، بل يعكس «عجزا أمام إرادة شعب».

وأضاف بزشكيان، في منشور على منصة «إكس»، أن إيران ستبقى صامدة في مواجهة أي ضغط أو تهديد، مستندة إلى «معرفة وقدرات المتخصصين والوحدة الوطنية والتضامن».

وقال رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، النائب المتشدد إبراهيم عزيزي وهو جنرال في «الحرس الثوري» إن «هذه المرة لن تقتصر الحرب على المنطقة».

وردا على تهديد ترمب، قال المتحدث الأعلى باسم القوات المسلحة الإيرانية، أبو الفضل شكارجي، إن طهران لن تتراجع أمام التهديدات الامريكية، مضيفا أنها ردت «بما يتناسب مع كل تهديد» منذ يونيو (حزيران) العام الماضي.

وأضاف شكارجي أن إيران سترد هذا العام «بشكل أشد وأقوى» إذا تعرضت لتهديدات جديدة، مشددا على أن القوات المسلحة «مستعدة لمواجهة أي تصعيد».

وفي وقت سابق اليوم، قال «الحرس الثوري» الإيراني إنه استهدف قواعد امريكية في الأردن

والكويت والبحرين «ردا على العدوان الامريكي الجديد» الذي استهدف مواقع إيرانية قرب مضيق هرمز. وحذر من أنه مستعد لرد «ساحق وحاسم» على أي هجوم امريكي جديد.

وجاء التصعيد في وقت تزداد فيه الشكوك حول فرص التوصل إلى اتفاق يُنهي الحرب التي اندلعت في ٢٨ فبراير (شباط) بضربات امريكية - إسرائيلية مشتركة ضد إيران، رغم تأكيدات ترمب المتكررة أن واشنطن وطهران «قريبتان جدا» من تفاهم نهائي.

غوتيريس يحذر من انزلاق الشرق الأوسط إلى أزمة تتجاوز المنطقة

وحذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من «انزلاق الشرق الأوسط بشكل مستمر نحو أزمة تتجاوز تداعياتها حدود المنطقة». وجاءت تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في نيويورك خلال اجتماع رفيع المستوى ترأسه الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، الذي تتولى بلاده رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وتمحور الاجتماع حول موضوع «الحلول السياسية في الشرق الأوسط: الوساطة والحوار من أجل سلام دائم».

الوزاري الخليجي يحذر إيران

دان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الاعتداءات الإيرانية على البحرين والكويت والأردن، التي وقعت اليوم الأربعاء، واعتبرها «عدوانا سافرا على سيادة الدول وأمن شعوبها وسلامة أراضيها، وانتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار». وأكد المجلس، في بيان أصدره في ختام اجتماعه الذي عقد في المنامة اليوم الأربعاء، أن أمن دول مجلس التعاون «كلٌّ لا يتجزأ»، وأن أي اعتداء على إحداها يُعد اعتداء عليها جميعا.

كما جدد المجلس الوزاري الخليجي تمسك دوله «بخيار السلام وحسن الجوار والحلول الدبلوماسية سبيلا لتسوية الخلافات»، محذرا من أن التمادي في نهج العدوان لن يؤدي إلا إلى مزيد من العزلة، ومؤكدا أن باب التفاهم يظل قائما ومفتوحا «لمن يختار لغة الحكمة وحسن الجوار».

وشدد المجلس على أن «هذه الأعمال العدائية لا تخدم أي تفاهم أو تقارب، بل تباعد بين الشعوب، وتقوض أسس الثقة، وتزرع الشقاق». كما أعرب عن تضامنه الكامل مع البحرين والكويت والأردن. وطمأن المجلس مواطني دوله والمقيمين على أراضيها بأن «قدرات الدفاع المشترك ومنظومات الدفاع الجوي تتصدى لهذه الاعتداءات بكفاءة وجاهزية عاليتين».

وأكد المجلس الوزاري الخليجي كذلك «حق دوله الثابت والمشروع في الدفاع عن نفسها فرادى وجماعات»، وحمّل إيران المسؤولية الكاملة عن هذه الأعمال وتداعياتها الخطيرة على أمن المنطقة والملاحة الدولية وإمدادات الطاقة، مطالبا بوقفها فورا والكف نهائيا عن أي استهداف لدول المجلس ومصالحها ومواطنيها. كما دعا مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياتهما في إدانة هذا العدوان ومحاسبة مرتكبيه، بما يضمن احترام سيادة الدول وحفظ السلم والأمن الإقليمي والدولي.

قرار دولي يضغط على إيران لكشف مخزونها النووي

الى ذلك أقر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأربعاء، قرارا مدعوما من الولايات المتحدة يطالب إيران بالإعلان عن مخزوناتها المتبقية من اليورانيوم المخصب، والسماح لمفتشي الوكالة بالتحقق منها، في خطوة قد تعقّد المحادثات الجارية بين واشنطن وطهران.

ولم تبلغ إيران حتى الآن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمصير تلك المواد، كما لم تسمح لمفتشي الوكالة بالعودة إلى المواقع التي تعرضت للقصف للتحقق منها.

وقال دبلوماسيون حضروا الاجتماع المغلق إن مشروع القرار، الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، أُقر بأغلبية ٢١ صوتا مقابل ٣ أصوات معارضة و١٠ امتناعات عن التصويت.

وأضاف الدبلوماسيون أن الدول التي صوتت ضد القرار هي روسيا والصين والنيجر، فيما لم يُسمح لفنزويلا بالمشاركة في التصويت.

وينص القرار على إلزام طهران بتقديم معلومات كاملة بشأن «مخزونها من المواد النووية» وتصميم منشآتها، ومنح الوكالة التابعة للأمم المتحدة «كل ما يلزم من صلاحيات» للتحقق من تلك المعلومات على الأرض.

وفي أول رد إيراني رسمي على القرار، اعتبرت البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة في فيينا أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبنى «بأغلبية مهزوزة» قرارا «سياسيا» جديدا ضد الأنشطة النووية «السلمية» الإيرانية، ووصفت الخطوة بأنها «تفتقر إلى المهنية المتوقعة من هيئة فنية».

هل تضرّ الهجمات المتبادلة بمفاوضات وقف الحرب

تقديرات بعض مراكز الأبحاث الامريكية تشير إلى أن الطريق نحو اتفاق لا يزال مليئا بالعقبات، رغم استمرار الحديث عن فرص التوصل إلى تسوية.

ويرى تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) أن المفاوضات بين واشنطن وطهران وصلت إلى حالة من الجمود، في ظل استمرار التصعيد العسكري وتضارب الإشارات الصادرة عن الطرفين بشأن مستقبل المحادثات. ويشير التقرير إلى أن الخلافات لا تقتصر على الملف النووي، بل تمتد إلى قضايا أخرى، من بينها مستقبل الملاحة في مضيق هرمز، والتعويضات التي تطالب بها إيران، وآليات العودة إلى طاولة التفاوض.

وبحسب التقرير، فإن استئناف المفاوضات يتطلب أولا التوصل إلى تفاهمات تمهيدية تتيح للطرفين العودة إلى المسار التفاوضي، وهي خطوة لا تزال متعثرة حتى الآن. ويعتبر التقرير أن الضربات العسكرية الأخيرة تزيد من تعقيد هذه المرحلة، خصوصا مع استمرار الخلاف بشأن شروط إعادة فتح مضيق هرمز، وحجم التنازلات التي يمكن أن يقدمها كل طرف قبل الدخول في مفاوضات أوسع تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

لماذا خاطرت إيران بمهاجمة إسرائيل؟

*صحيفة «نيويورك تايمز»الامريكية

واشنطن: إريكا سولومون:للوهلة الأولى، قد يبدو الرد الإيراني على الهجمات الإسرائيلية في لبنان عملا متهورا يهدد بإشعال حرب إقليمية مدمرة من جديد. لكن بالنسبة لإيران، كانت تلك الضربات ضرورية، بوصفها جزءا من نهج أكثر هجومية يعكس تحولا استراتيجيا لدى حكامها الجدد. وبالنسبة لهم، كان الدرس المستخلص من الحرب أن الرد القوي سمح لهم بالبقاء، بل وحتى الخروج بأوراق قوة في مواجهة خصومهم الأكثر تفوقا.

وقال أوميد ميعماريان، الخبير في الشأن الإيراني لدى مركز «داون» للأبحاث في واشنطن: «تريد إيران إظهار القوة وإثبات أن لديها القدرة على التصعيد». وأضاف: «إنهم يبعثون برسالة مفادها بأنهم مستعدون لاستئناف الحرب إذا لزم الأمر».

وعلى مدى العقد الماضي، في عهد المرشد الإيراني السابق علي خامنئي، كانت البلاد أكثر حذرا في استهداف إسرائيل والولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٢٠، اكتفت إيران بردود محدودة على واشنطن بعد أن اغتالت الولايات المتحدة أحد أبرز قادتها العسكريين، قاسم سليماني. كما حصرت ردها بالكامل خلال حرب الأيام الـ١٢ في يونيو (حزيران) العام الماضي بضربات استهدفت قاعدة امريكية واحدة في قطر.

وخـلال الأسابيع الأخيرة، تحمّل المسؤولون

تحمل المسؤولون الإيرانيون إلى حد كبير الضربات الإسرائيلية

الإيرانيون إلى حد كبير الضربات الإسرائيلية ضد أبرز حلفائهم، جماعة «حزب الله» اللبنانية المسلحة. واكتفت طهران بانتقاد تلك الهجمات، محذرة من ضرورة شمول الحزب بوقف إطلاق النار الإقليمي الذي اتفقت عليه مع واشنطن في أبريل (نيسان). لكن طالما بقيت الضربات الإسرائيلية محصورة في جنوب لبنان، لم ترد إيران.

وحـذرت إيـران من أن هذه الحسابات ستتغير إذا وسعت إسرائيل ضرباتها إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث يهيمن «حزب الله». وهذا ما فعلته إسرائيل يوم الأحد.

وقال صادق لاريجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وهو هيئة نافذة تقدم المشورة للمرشد الإيراني، إن «هجوم إيران دفاعا عن لبنان لم يكن مجرد رد عسكري، بل كان إعلانا رسميا لعقيدة استراتيجية».

وأضاف: «إذا تعرض أي مكوّن من محور المقاومة لهجوم، فإن الرد سيتجاوز الحدود الجغرافية وسيغير ميزان القوى الإقليمي»، مستخدما مصطلح إيران للشبكة الإقليمية من الجماعات المسلحة الحليفة، ومن بينها «حزب الله».

ومن خلال هذه التحركات، تريد إيران أن تظهر جديتها في الدفاع عن حلفائها الإقليميين. وقد تضررت هذه الصورة في عهد القيادة السابقة عندما امتنعت طهران عن الرد على الهجمات الإسرائيلية عام ٢٠٢٤ التي أضعفت «حزب الله» بشدة وأدت إلى مقتل أمينه العام حسن نصر الله.

ومنذ اندلاع الحرب الامريكية – الإسرائيلية ضد إيران في فبراير (شباط)، والتي أسفرت عن مقتل جزء كبير من القيادة الإيرانية السابقة، بما في ذلك خامنئي، بات الحكام الجدد في طهران يعتبرون أن استعدادهم للتحرك بصورة أكثر هجومية يمثل نجاحا كبيرا.

ويرى محللون أن هذا النهج الأكثر تشددا سمح لإيـران ليس فقط بالبقاء في مواجهة الهجمات الامريكية والإسرائيلية، بل أيضا بإلحاق ضرر اقتصادي بخصومها والخروج بـأوراق ضغط استراتيجية عبر السيطرة على المضيق، وهو أحد أهم ممرات شحن النفط والغاز في العالم.

كما وجد القادة الجدد في إيـران أن الرئيس الامريكي دونالد ترمب أكثر استجابة لهذه الاستراتيجية الأكثر هجومية. ففي الأسبوع الماضي، أقنع إسرائيل بعدم ضرب بيروت. ثم عاد، الاثنين، وبعد الضربات الإسرائيلية على ضاحية بيروت الجنوبية والرد الإيراني، ودعا الطرفين إلى التراجع.

وبعد تصريحات ترمب، أعلن «الحرس الثوري» سريعاً وقف هجماته، لكنه أشار إلى أنه قد يعاود

> تريد إيران أن تظهر جديتها في الدفاع عن حلفائها الإقليميين

الهجوم إذا واصلت إسرائيل غاراتها على جنوب لبنان، وهو احتمال يبدو شبه مؤكد.

ويرى ميعماريان أن مثل هذه الضربات تمنح إيران أيضاً فرصة لاختبار العلاقة بين ترمب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وقال: «إنهم يدركون وجود فجوة بين الأهداف الإسرائيلية والامريكية»، مضيفاً: «يريدون الضغط على ترمب لاحتواء إسرائيل».

لكن الدفاع عن «حزب الله» لا يتعلق فقط بالاختبار أو استعراض القوة. فبحسب حميد رضا عزيزي، الباحث الإيراني المتخصص في الشؤون الأمنية لدى المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، «ترى طهران أن قدرة الحزب على مواصلة مهاجمة شمال إسرائيل خلال الحرب الأخيرة كانت ضرورية لمنح إيران هامشاً يسمح لها بتركيز هجماتها على جيرانها الخليجيين الأغنياء بالنفط».

وأضاف أن السماح لإسرائيل بإضعاف «حزب الله» أكثر سيكون مكلفاً عسكرياً لإيران في أي صراع مستقبلي تعتبره طهران حتمياً.

كما رأت إيران أن الرد كان ضرورياً لأنها تعتبر الضربات الإسرائيلية جزءاً من استراتيجية امريكية – إسرائيلية تهدف إلى تقويض المكاسب الاستراتيجية التي حققتها طهران خلال الحرب الأخيرة بهدوء، بينما تحاول في الوقت نفسه التفاوض مع واشنطن للتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب.

وعلى مدى أسابيع، كانت القوات الامريكية ترافق السفن بهدوء عبر مضيق هرمز. ويصف كثير من المحللين ذلك بأنه محاولة امريكية لتخفيف الضغط على الاقتصاد العالمي، مع زيادة الضغط الاقتصادي على إيران عبر تعزيز الحصار على سفنها. وتخشى طهران أن تكون الجهود الإسرائيلية لإضعاف «حزب الله» جزءاً آخر من هذه الاستراتيجية.

وقال عزيزي إن الإيرانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة وإسرائيل «تستخدمان وقف إطلاق النار لإعادة تشكيل الوقائع على الأرض بطريقة تقوض النفوذ الذي حققته إيران خلال هذه الحرب».

كما أن استعداد إيران للرد بقوة يعكس مدى اقتناعها بأن ترمب، الذي يستعد لاستضافة مباريات كأس العالم ويواجه أزمة اقتصادية عالمية متفاقمة قبل انتخابات التجديد النصفي هذا الخريف، لن ينخرط مجدداً في حرب واسعة.

وقال فرزان ثابت، الباحث في الشأن الإيراني لدى معهد الدراسات العليا في جنيف: «إنهم لا يعتقدون أن ترمب سيذهب إلى الحرب». وأضاف: «لكن حتى لو فعل، فهم واثقون إلى حد بعيد من قدرتهم على احتواء الأمر».

خسائر الطائرات الأميركية في الحرب على إيران

يُعد تحطم مروحية أباتشي أحدث حادثة ضمن سلسلة خسائر الطائرات العسكرية الأميركية منذ بدء الحرب على إيران في وقت سابق من هذا العام

الخسائر وتكاليف الوحدة

حتى 9 يونيو (حزيران) 2026

مدمرة

متضررة

AH-64 أباتشي
مروحية هجومية
40 مليون دولار

MQ-9A ريبر
طائرة مسيرة
32 مليون دولار (24x)

E-3G سنتري
طائرة إنذار مبكر وتحكم (أواكس)
700 مليون دولار (2x)

MQ-4C ترايتون
طائرة استطلاع بحري مسيرة
238 مليون دولار (2x)

KC-135 ستراتوتانكر
طائرة تزود بالوقود جواً
39.6 مليون دولار (8x)

MQ-1 بريداتور
طائرة مسيرة
5 ملايين دولار

KC-46 بيغاسوس
طائرة تزود بالوقود جواً
160 مليون دولار

UH-60 بلاك هوك
مروحية نقل تكتيكي
25 مليون دولار (2x)

CH-47F شينوك
مروحية نقل ثقيل
48 مليون دولار

F-35A لايتنينغ II
مقاتلة شبح
82.5 مليون دولار

HH-60W جولي غرين II
مروحية قتالية
36 مليون دولار (2x)

F-15E سترايك إيغل
طائرة مسيرة
65 مليون دولار (4x)

MH-6M ليتل بيرد
مروحية خفيفة
4.5 مليون دولار (4x)

CH-53E سوبر ستاليون
مروحية نقل ثقيل
30 مليون دولار

A-10C «وارثوغ»
طائرة هجومية
18.8 مليون دولار

MC-130J كوماندو II
طائرة نقل لقوات العمليات الخاصة
114.2 مليون دولار (2x)

إجمالي عدد الطائرات المدمرة: **48** إجمالي عدد الطائرات المتضررة: **14** إجمالي التكلفة: **3.97** مليار دولار

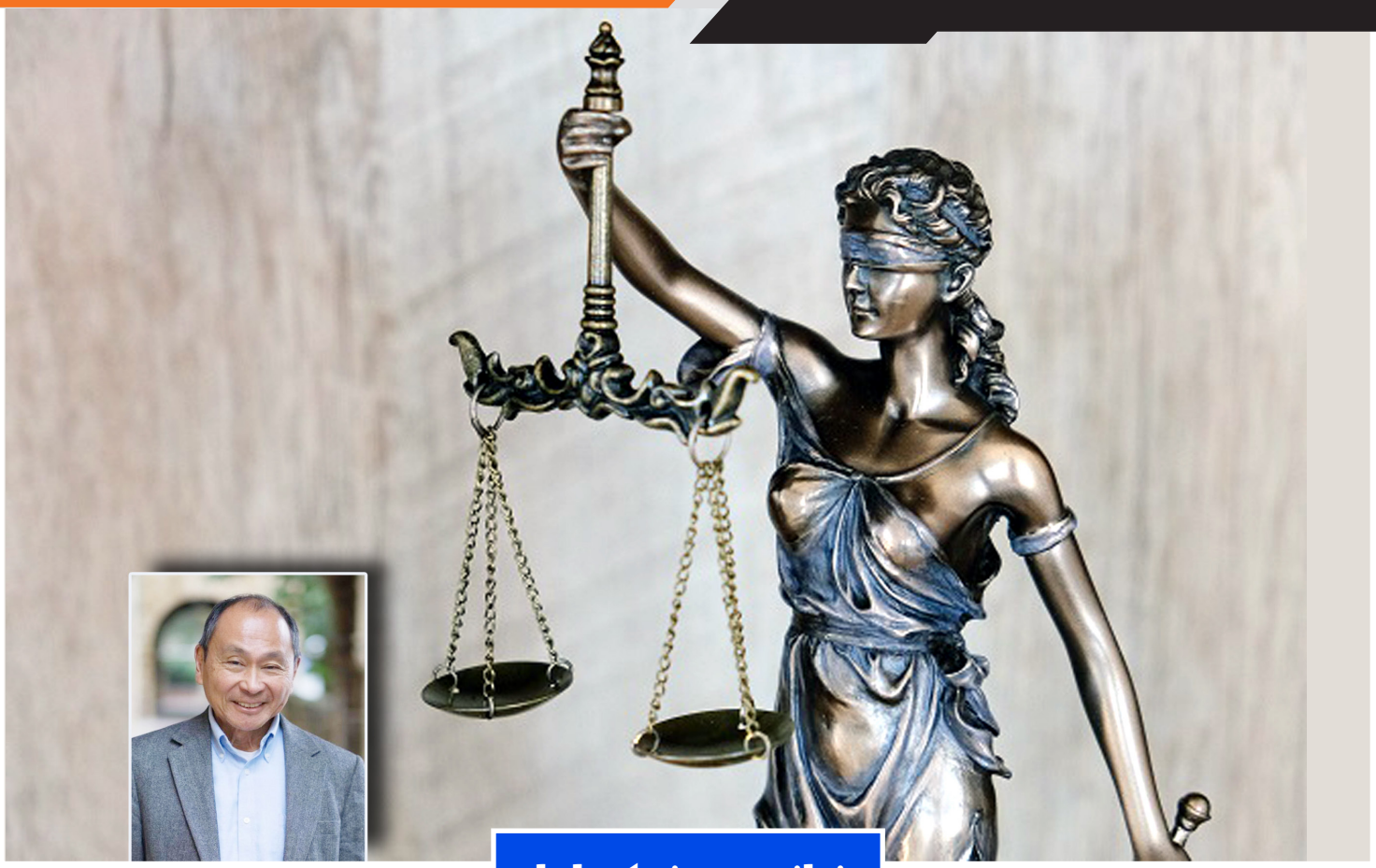

فرانسيس فوكوياما:

القضاء المستقل.. أعظم ابتكارات الغرب

منصة(Persuasion)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

«إنه أمر غير عادل للغاية، فالجمهوريون والقضاة وأعضاء المحكمة العليا يريدون دائما أن يثبتوا أنهم مستقلون... يقولون: لا يهمني أن ترامب هو من عينني، ولا يهمني إن كان ذلك يؤثر عليه، سأصوت ضده. لأنهم يريدون إظهار استقلاليتهم. تعلمون، إنهم أغبياء.»

— دونالد ج. ترامب، ١ نيسان ٢٠٢٦

> الخضوع للقضاء المستقل كان أحد الأسباب الرئيسية لصعود الحضارة الغربية

كان الرئيس ترامب مستاء بعد حضوره شخصيا جلسات المحكمة العليا الخاصة بالأمر التنفيذي الذي أصدره بهدف إلغاء حق المواطنة بالولادة. وقد أبدى عدد من قضاة المحكمة العليا تشككهم في الحجج التي قدمها جون ساور، الممثل القانوني للإدارة، بشأن دستورية ذلك الأمر التنفيذي.

ولم يقتصر ترامب على السخرية من مبدأ المواطنة بالولادة، بل سخر أيضا من الفكرة الأساسية القائلة إن القضاة يجب أن يكونوا مستقلين عن الرئيس الذي قام بتعيينهم.

وخلال الأسبوع الماضي، أوقف قضاة المحاكم الفيدرالية الدنيا عددا من قراراته وإجراءاته، من بينها إعادة تسمية مركز كينيدي، وإنشاء صندوق بقيمة ١/٨ مليار دولار لمكافأة المشاركين في أحداث السادس من كانون الثاني، إضافة إلى الملاحقة القضائية التي وصفت بالانتقامية ضد كيلمار أبريغو غارسيا من قبل وزارة العدل.

وقد أدى ذلك إلى موجة من الهجمات من جانب أنصار ترامب ضد ما وصفوه بـ«القضاة الناشطين المتطرفين»، الذين يُتهمون بالتحرك بدوافع حزبية وعدائية.

في ضوء هذه التطورات، قد يكون من المفيد استعراض تاريخ فكرة استقلال القضاء. فهذه الفكرة تعد إحدى المؤسسات التأسيسية الرئيسية للتطور السياسي الغربي، وخصوصا في التقليد الأنغلوساكسوني الأمريكي، بل إنها تمثل إحدى الركائز التي استندت إليها عظمة الحضارة الغربية نفسها.

يمكن تتبع جذور استقلال القضاء إلى سلسلة من الأحداث عُرفت باسم «صراع التنصيب الكنسي»، والتي وقعت خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر. وقد دارت هذه الأزمة بين البابا غريغوريوس السابع والإمبراطور الروماني المقدس هنري الرابع حول مسألة من يمتلك حق تعيين الكهنة والأساقفة داخل الكنيسة: البابا أم الإمبراطور؟

وكما هو الحال اليوم، كانت سلطة التعيين في المناصب العليا تمثل مصدر السيطرة على الكنيسة الكاثوليكية نفسها، التي كانت آنذاك المؤسسة الأكثر نفوذا إلى جانب السلطة السياسية.

وفي تلك المرحلة التاريخية، كانت الكنيسة الكاثوليكية أيضا الحارس الأساسي للقانون. فقد عثر رجال الكنيسة على نسخة مفقودة منذ زمن طويل من «مدونة جستنيان»، وهي المجموعة القانونية الرسمية للقانون الروماني التي جمعها الإمبراطور البيزنطي جستنيان في القرن السادس الميلادي.

وقد أصبحت هذه المدونة الأصل الذي انبثقت منه أنظمة القانون المدني المعاصرة المستخدمة اليوم في أوروبا وآسيا، وبدأت الكنيسة بتدريسها في كليات الحقوق التي أُنشئت في مدن مثل أكسفورد وباريس وكوبنهاغن.

وأدى صراع التنصيب الكنسي إلى نزاع طويل الأمد،

> سيادة القانون الحقيقية، لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود قضاء مستقل

تم خلاله حرمان هنري الرابع كنسيا، واضطر إلى طلب الغفران من البابا «حافي القدمين في الثلج» في قلعة كانوسا الشهيرة.

ولم تُحسم القضية إلا عام ١١٢٢ عبر «اتفاقية فورمس»، التي سمحت للكنيسة بالاحتفاظ بسيطرتها على تعيين كوادرها ومناصبها الدينية.

وبذلك بقيت السيطرة على القانون الكنسي بيد مؤسسة مستقلة عن السلطة السياسية المهيمنة، هي الكنيسة.

ومع مرور الزمن، تطور القانون، سواء في أوروبا القارية أو ضمن تقاليد القانون العام في إنكلترا، ليصبح منظومة من القواعد التي لا تخضع مباشرة لسيطرة السلطة التنفيذية.

ولم يكن ذلك بسبب غياب المحاولات للهيمنة عليه، إذ واصل الملوك الطموحون عبر القرون السعي لانتزاع السلطة القانونية من الكنيسة.

وفي إنكلترا، أنشأ الملك هنري الثامن في نهاية المطاف كنيسة إنكلترا المستقلة لأن البابوية في روما رفضت منحه الطلاق من زوجته الأولى.

أما الملك تشارلز الأول من أسرة ستيوارت، فقد سعى إلى الالتفاف على السلطات القانونية القائمة عبر استغلال «محكمة النجمة» التي كانت هيئة قضائية خاصة خاضعة لسيطرته المباشرة، واستخدمها لملاحقة خصومه السياسيين بدلا من العمل بالتنسيق مع البرلمان.

(هل يبدو هذا مألوفا؟)

وقد أدت محاولاته المتكررة للالتفاف على القانون وتجاوز البرلمان في نهاية المطاف إلى إعدامه واندلاع الحرب الأهلية الإنكليزية.

واستمر الصراع بين الملك والبرلمان لعقود، ولم يُحسم إلا خلال «الثورة المجيدة» بين عامي ١٦٨٨ و١٦٨٩، التي أطاحت بأسرة ستيوارت ورسخت مبدأ سيادة البرلمان.

ومنذ ذلك الحين، لم يعد الملوك الإنكليز فوق القانون، بل أصبحوا خاضعين له، وملزمين بالامتثال للقوانين التي يسنها البرلمان.

وهناك صورة أكبر يجب ملاحظتها هنا، فإن خضوع القانون لسلطة قضائية مستقلة كان أحد الأسباب الرئيسية لصعود الحضارة الغربية وهيمنتها خلال القرون اللاحقة.

فالصين وبلاد فارس والإمبراطورية البيزنطية جميعها مارست شكلا مما يعرف بـ«القيصرية البابوية»، حيث اندمجت السلطة السياسية بالسلطة الدينية، مما منح الأباطرة والملوك السيطرة النهائية على القانون.

أما في إنكلترا وأجزاء أخرى من أوروبا الغربية منذ القرن الثامن عشر فصاعدا، فقد أصبح القانون خاضعا لسلطات قضائية مستقلة.

وقد وفر ذلك توازنا أمام السلطة التنفيذية، وساهم في جعل العالم الاقتصادي الحديث ممكنا.

وكما يؤكد أي خبير اقتصادي، فإن سيادة القانون –

> القضاء المستقل هو أحد العوامل التي جعلت الولايات المتحدة دولة عظيمة

بمعنى حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود – تعد شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي الحديث.

لكن سيادة القانون الحقيقية، خلافا لحكم القانون السلطوي الذي تستخدمه الأنظمة الاستبدادية كأداة للسيطرة، لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود قضاء مستقل.

فإذا استطاع الملوك أو الرؤساء التدخل تعسفيا في المعاملات الاقتصادية ومصادرة الممتلكات متى شاؤوا، فلن يكون هناك استثمار أو ابتكار.

كما أن القضاء المستقل هو أحد العوامل التي جعلت الولايات المتحدة دولة عظيمة.

فالولايات المتحدة لم تمتلك يوما دولة مركزية قوية على النمط الأوروبي أو الصيني، لكنها ورثت من بريطانيا تقاليد راسخة للقانون العام، حيث كان بإمكان شبكة لا مركزية من القضاة تطوير قواعد قانونية مستقرة وفق مبدأ «السوابق القضائية الملزمة»، أي أن الأحكام القضائية الصادرة في ولاية أو دائرة قضائية تصبح مرجعا للولايات الأخرى.

ثم أضيف إلى ذلك التشريع البرلماني الذي أقرته الهيئات التشريعية على مستوى الولايات ثم على المستوى الفيدرالي، مما أوجد الأساس القانوني الذي دعم النمو الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر وما بعده.

أما دونالد ترامب، بطبيعة الحال، فلا يعرف شيئا عن هذا التاريخ، ويعمل وفق قناعة مفادها أنه ما دام قد انتُخب رئيسا، فإن من حقه السيطرة على السلطة القضائية.

وطوال مسيرته المهنية، نظر إلى النظام القانوني ليس باعتباره حكما محايدا للفصل في النزاعات، بل كسلاح يمكن استخدامه لتعزيز ثروته الشخصية ونفوذه السياسي.

ومنذ بداية ولايته الثانية على وجه الخصوص، تسارعت هجماته على مبدأ سيادة القانون، وبلغت ذروتها مع محاولة القائم بأعمال وزير العدل تود بلانش إنشاء صندوق مالي ضخم يضع ما يقرب من ملياري دولار من أموال دافعي الضرائب في جيوب المقربين من ترامب، ويمنح أفراد عائلته حصانة من أي مساءلة قانونية تتعلق بالاحتيال أو إساءة استخدام السلطة.

ولم يكن ما أجبره على التراجع في هذه القضية سوى الضغط السياسي، وهذه المرة جاء من بعض الجمهوريين أنفسهم.

لكن ترامب، ، لن يقبل أبدا بمبدأ أنه ملزم بالتصرف وفق القانون، أو أن نظام العدالة هو شيء آخر غير أداة يمكن تطويعها لخدمة أهدافه الشخصية.

وبذلك، فإن دونالد ترامب لا يرفض فقط مصدراً مهماً من مصادر العظمة الأمريكية، بل يرفض أيضاً أحد المبادئ التأسيسية للحضارة الغربية.

وبهذا المعنى، فإنه ينضم إلى بقية أنصار "القيصرية البابوية" في العالم، الساعين إلى دمج السلطة القانونية بالسلطة التنفيذية في يد واحدة.

فيليب هـ. جوردون:

لا تيأسوا..أمريكا قادرة على ترميم النظام العالمي

مجلة «فورين أفيرز» الامريكية

لا يكاد الأمريكيون يتفقون هذه الأيام على شيء في السياسة والعلاقات الدولية، غير أن توافقا متزايدا بدأ يتشكل حول فكرتين أساسيتين: الأولى أن النظام العالمي الليبرالي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، واستند إلى تحالفات تقودها الولايات المتحدة، ومؤسسات متعددة الأطراف، وتجارة مفتوحة نسبيا، ودفاع عن قواعد مثل سيادة الدول وعدم الاعتداء وحرية الملاحة قد انتهى فعليا.

والثانية أن إعادة تشكيل هذا النظام من جذوره أصبحت أمرا لا مفر منه؛ لأن الدور الأمريكي في الحفاظ عليه صار عبئا غير قابل للاستمرار.

هذه القراءة تبدو مغرية، لكنها خطرة؛ فهي تفترض أن النظام القديم مات، وأن موته لن يترك فراغا مؤلما. صحيح أن دونالد ترامب لا يؤمن بنظام عالمي تقوده الولايات المتحدة ويستند إلى القواعد، وصحيح أن سياساته تلحق ضررا كبيرا بهذا النظام، لكن الاستنتاج بأن القيادة الأمريكية المسؤولة لم تعد ممكنة بعد ترامب سابق لأوانه. وسيكون أشد خطأ الاعتقاد بأن العالم لن يفتقد النظام الذي قادته الولايات المتحدة إذا اختفى. وباستعارة عبارة ونستون تشرشل عن الديمقراطية يمكن القول: إن النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ربما كان أسوأ الأنظمة الممكنة باستثناء كل البدائل الأخرى التي جربها العالم.

قد يشكك كثيرون -وربما بحق- في مدى وجود نظام ليبرالي قائم على القواعد أصلا؛ فالقواعد كثيرا ما جرى تطويعها أو كسرها أو تجاهلها، وفي أحيان كثيرة من قبل الولايات المتحدة نفسها. وقد أقر رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في دافوس عام ٢٠٢٦ بأن فكرة النظام القائم على القواعد كانت دائما «زائفة جزئيا»؛ لأن القوى الكبرى كانت تستثني نفسها حين يناسبها ذلك، ولأن قواعد التجارة والقانون الدولي طبقت بصورة غير متكافئة، لكنه أقر أيضا بأن هذا النظام كان صحيحا

جزئيا؛ فقد وفرت الهيمنة الأمريكية على مدى ثمانية عقود منافع عامة للعالم، وممرات بحرية مفتوحة، ونظاما ماليا مستقرا، وأمنا جماعيا، وأطرا لتسوية النزاعات. والأهم أن الولايات المتحدة تبنت على نحو غير مسبوق بين القوى الكبرى فكرة أن مصلحتها الوطنية تتحقق حين تكون دول أخرى أكثر أمنا وازدهارا وحرية. وهذه الرؤية منحت دولا كثيرة مصلحة في دعم القيادة الأمريكية والنظام الذي جاءت به.

لقد شاب النظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية حروبا ومظالم وعدم مساواة ونفاق. لكنه في الوقت نفسه وفر الأساس لأكثر فترات التاريخ الحديث استقرارا وأمنا وازدهارا. وقد حدث ذلك؛ لأن كل رئيس أمريكي قبل ترامب آمن بهذا النظام، ودافع عنه، وامتلك دعما شعبيا كافيا للاستمرار فيه. لذلك ينبغي للرئيس الأمريكي الذي يأتي بعد ترامب أن يسعى إلى تحديث هذا النظام وتحسينه وإقناع الأمريكيين بقيمته، لا إلى القبول بزواله أو المساهمة في هدمه.

ثمة مزحة شهيرة في فيلم «حياة برايان» لمونتي بايثون حين يسأل ريج عضو جماعة مقاومة يهودية في زمن الرومان، رفاقه: «ماذا فعل الرومان لنا؟». فيبدأون بتعداد قنوات المياه، والصرف الصحي، والطرق، والري، والطب، والتعليم، والنظام العام، وحتى النبيذ. فلا يجد إلا أن يقول: «باستثناء الصرف الصحي والطب والتعليم ماذا فعل الرومان لنا؟». يمكن إطلاق نكتة مشابهة على منتقدي القيادة الأمريكية الذين يتجاهلون فوائدها: باستثناء منع حرب بين القوى الكبرى للمرة الأولى في التاريخ، وفتح الممرات البحرية، والحد من الانتشار النووي، وتعزيز ازدهار غير مسبوق، ودفع الديمقراطية، ومنح الولايات المتحدة مزايا التفوق العالمي؛ ماذا فعل النظام الذي قادته أمريكا للأمريكيين؟

هذا لا يعني تجاهل صراعات العقود الثمانية الماضية ومظالمها ونفاقها، لكنه يضع تلك المرحلة في سياقها التاريخي؛ ففي الثمانين عاما التي سبقت عام ١٩٤٥ خاضت القوى الكبرى حروبا متكررة ومدمرة، وقتلت الحربان العالميتان وحدهما نحو مائة مليون إنسان. وبالمقارنة تبدو السنوات الثمانون الماضية أفضل بكثير. ويرجع «السلام الطويل» بعد الحرب العالمية الثانية جزئيا إلى الردع النووي، وإلى حقيقة أن التكنولوجيا العسكرية الحديثة تجعل الحرب بين القوى الكبرى كارثية، لكنه يرجع أيضا إلى الوجود العسكري الأمريكي، والتحالفات، والاتفاقيات الدفاعية التي ردعت العدوان الإقليمي وحروب القوى الكبرى التي كانت مألوفة في السابق.

> **بين النقد والإنجاز: إعادة قراءة النظام الذي قادته واشنطن**

وينطبق الأمر نفسه على منع الانتشار النووي؛ فقد حذر جون كينيدي عام ١٩٦٣ من احتمال ظهور ١٥ إلى ٢٥ دولة نووية بحلول سبعينيات القرن الماضي، وكان ذلك احتمالا واقعيا، لكن ذلك لم يحدث؛ لا لأن المعرفة أو المواد النووية كانت غير متاحة، وإنما لأن الولايات المتحدة قدمت ضمانات أمنية لكثير من الدول التي كان يمكن أن تفكر في الخيار النووي، وأنشأت مؤسسات تمنع الخصوم المحتملين من الوصول إلى هذه القدرات. لم يكن النظام مثاليا؛ فقد طورت خمس دول أسلحة نووية بعد تحذير كينيدي، لكنه ردع دولا أخرى أو حفزها على عدم السير في هذا الطريق. وربما لا يقود انتشار الأسلحة النووية بالضرورة إلى استخدامها أو

وقوع حوادث أو تهديدات إرهابية، لكنه رهان لا يستحق المجازفة.

كما ساعد النظام الدولي الليبرالي، عبر الضمانات الأمنية الأمريكية في أوروبا وآسيا، والممرات البحرية المفتوحة، ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تحقيق أكبر توسع في الازدهار العالمي في التاريخ. قد يقول المنتقدون: إن هذا النظام خدم الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة أساسا، وإن ثماره توزعت بصورة غير عادلة، لكن الناتج المحلي الإجمالي العالمي زاد منذ عام ١٩٤٥ بأكثر من عشرة أضعاف، وتضاعفت متوسطات الدخل ثلاث مرات، وانخفضت نسبة البشر الذين يعيشون في فقر مدقع من قرابة ٦٠ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى نحو عشرة بالمائة عام ٢٠٢٥. وانتُشل أكثر من مليار إنسان من الفقر، واتسعت الطبقة الوسطى العالمية لتضم أكثر من نصف سكان العالم، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٦ عاما عام ١٩٥٠ إلى ٧٣ عاما عام ٢٠٢٤. لا يمكن نسب كل ذلك إلى النظام الأمريكي وحده، لكنه وفر شروطا استثنائية لحدوثه.

وساعدت القيادة الأمريكية أيضا في أكبر توسع عرفه العالم في الحرية الفردية والديمقراطية. ففي عام ١٩٤٥ كان معظم سكان العالم يعيشون تحت أنظمة سلطوية، وبحلول التسعينيات أصبح أكثر من نصف دول العالم ديمقراطيا، وبحلول عام ٢٠١٦ بلغت النسبة ست دول من كل عشر. وحتى مع التراجع الديمقراطي في العقد الماضي يبقى العالم أكثر ديمقراطية من أي مرحلة سابقة. لقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها أحيانا بأنانية، لكنها قدمت نموذجا ومساحة لتعزيز المجتمعات المفتوحة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

قد يسلم بعض منتقدي النظام الأمريكي بأنه خدم العالم، لكنهم يرون أنه استنزف موارد الولايات المتحدة. وقد بنى ترامب حملته عام ٢٠٢٤ على سردية الضعف الأمريكي والتراجع العالمي، وبدا أن كثيرا من الناخبين صدقوه، إلا أن هذه الفرضية لا تصمد أمام التدقيق؛ فقد تفوق النمو الاقتصادي الأمريكي في العقدين الماضيين على نمو الدول الغنية الأخرى، وكان الاقتصاد الذي ورثه ترامب موضع وصف مجلة «الإيكونوميست» بأنه «موضع حسد العالم». وأصبح الناتج المحلي الأمريكي أعلى بأكثر من ٤٠ بالمائة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وأكثر من سبعة أضعاف الاقتصاد الياباني. كما تراجعت التوقعات التي كانت تقول: إن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة قريبا، بعدما انتهت مرحلة النمو الصيني ذي الرقمين وظهرت تحديات ديموغرافية وضعف في الاستهلاك وتضخم في سوق العقارات. أما الاقتصاد الروسي فقد أضعفته العقوبات وضوابط التصدير وأكثر من أربع سنوات من الحرب إلى حد كبير. ورغم مشكلات أمريكا الحقيقية، مثل اتساع عدم المساواة وارتفاع الدين؛ فإنها لا تزال تمثل ٢٦ بالمائة من الناتج المحلي العالمي، وهي أعلى حصة لها منذ نحو عقدين.

"السلام الطويل: كيف منعت الولايات المتحدة عودة الحروب الكبرى؟"

وتؤكد مقاييس أخرى قوة واشنطن؛ فالقوة العسكرية الأمريكية تتفوق على أي دولة أخرى، وميزانيتها الدفاعية تزيد على ثلاثة أضعاف ميزانية الصين، وتتجاوز مجموع أكبر عشرة منفقين عسكريين بعدها. وتتصدر الولايات المتحدة إنتاج النفط والغاز عالميا، وتهيمن

شركاتها التكنولوجية على الأسواق، وتتفوق في الذكاء الاصطناعي. كما يستخدم الدولار في قرابة ٩٠ بالمائة من معاملات الصرف الأجنبي، ويشكل نحو ٦٠ بالمائة من الاحتياطيات العالمية، ما يمنح واشنطن قدرة واسعة على فرض العقوبات، وتجميد الأصول، وتمويل العجز. لذلك فإن فكرة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على القيادة العالمية، أو أن هذه القيادة لم تخدمها لا تسندها الوقائع.

ومع ذلك تعرض النظام الذي تقوده الولايات المتحدة لانتقادات متزايدة من اليمين واليسار. فاليمين الذي كان أمميا في السابق، ثم أصبح خاضعا لنفوذ الترامبية وشعار «أمريكا أولا» يرى أن نخب السياسة الخارجية أهدرت الدم والمال سعيا إلى هيمنة أمريكية دائمة على العالم. ويرى ترامب العالم بمنطق صفري، ويعامل التحالفات بوصفها أدوات يستغل بها الحلفاء الولايات المتحدة، لا بوصفها مضاعفا للقوة. أما على اليسار فثمة نقد يرى أن تاريخ هذا النظام كان تاريخ هيمنة غير ضرورية، وإنفاق دفاعي مفرط، وتدخلات عسكرية فاشلة، ونفاق، وإهمال لحقوق الإنسان. وكثير من التقدميين يقرون بالتحديات التي يطرحها خصوم أمريكا، لكنهم يحملون السياسات الأمريكية قدرا كبيرا من المسؤولية، ويرون أن الإنفاق الدفاعي شجع الحلفاء على الاتكال على واشنطن، وجاء على حساب العمال الأمريكيين، وأن القواعد الأمريكية في الخارج وفرت أهدافا لأعداء الولايات المتحدة بقدر ما ردعتهم.

تختلف هاتان المدرستان في أشياء كثيرة، لكنهما تلتقيان عند فكرة أن النظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة لم يعد يخدم مصلحتها. كما تتعاملان مع فوائد القيادة الأمريكية بوصفها أمرا مسلما به، وتتجاهلان الأخطار التي ستظهر إذا تخلت واشنطن عنها. وسيكون الخطر الأكبر في عالم بلا الولايات المتحدة القوية والملتزمة بالحلفاء والقواعد هو انخفاض كلفة العدوان وارتفاع احتمال الصراعات الكبرى. وكما أظهرت الحرب الروسية على أوكرانيا عام ٢٠٢٢؛ فإن الغزو الإقليمي المباشر لم يختف، وسيكون من السذاجة الاعتقاد أن الدول الطموحة أو القلقة لن تستغل تراجع القوة العسكرية الأمريكية والتزاماتها الأمنية.

إذا أصبح الالتزام الدفاعي الأمريكي في أوروبا مشروطا، وجرى تقليص القوات الأمريكية فستكون القارة أقل أمنا، وقد تعتقد روسيا أنها قادرة على عدوان جديد يتجاوز أوكرانيا. وإذا ضعفت الالتزامات الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ فقد يفشل الردع في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. وكانت حرب ترامب الاختيارية في إيران متهورة، لكن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وترك خصومها لموازينهم الخاصة لا يضمنان السلام، ولا يعفيان أمريكا من العواقب.

> **الديمقراطية وحقوق الإنسان: البعد القيمي للقيادة الأمريكية**

وستكون المنافع العامة الحيوية، مثل الممرات البحرية المفتوحة، معرضة للخطر؛ فمنذ الحرب العالمية الثانية تبنت الولايات المتحدة مبدأ حرية الملاحة، وبنت قوة بحرية لإنفاذه. وقد ذكر إغلاق إيران مضيق هرمز في فبراير ٢٠٢٦ ردا على الهجمات الأمريكية العالم بأهمية هذا الدور؛ إذ ارتفعت أسعار الوقود والسلع بسرعة، وصعدت أسعار البنزين في أمريكا بنسبة ٥٠ بالمائة خلال أسابيع، واضطرت بعض الدول الآسيوية

إلى تقليص أسبوع العمل بسبب نقص الوقود، وواجه مزارعون في أفريقيا ومناطق أخرى نقص الأسمدة، وهدد التضخم وأسعار الفائدة الاقتصاد العالمي. وإذا تخلت الولايات المتحدة عن حرية الملاحة أو عن وسائل إنفاذها فستصبح ممرات مثل مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي وقناة السويس عرضة للهيمنة أو الصراع. والانخفاض بنسبة واحد بالمائة في الناتج الأمريكي -وهو احتمال وارد عند إغلاق ممر بحري رئيس- سيكلف الأمريكيين أكثر من ٣٠٠ مليار دولار في عام واحد، أما ضربة مماثلة للاقتصاد العالمي فستكلف أكثر من ١٠ تريليونات دولار.

كما لا يمكن افتراض أن كابوس كينيدي بشأن الانتشار النووي سيبقى تحت السيطرة؛ فالشكوك المتزايدة حول الالتزامات الأمنية الأمريكية قد تكون مهدت بالفعل لموجة جديدة. أكثر من ٧٥ بالمائة من الكوريين الجنوبيين يؤيدون تطوير ترسانة مستقلة، وبولندا طرحت الفكرة، وألمانيا تسعى إلى تعاون نووي مع فرنسا وبريطانيا، والسعودية قالت منذ عام ٢٠١٨: إنها ستطور سلاحا نوويا إذا فعلت إيران ذلك، وتركيا ودول أخرى في المنطقة قد تفكر في الأمر نفسه، وحتى اليابان بدأت تناقش الحاجة إلى رادع مستقل. وسوء إدارة ترامب للحرب في إيران لا يغير حقيقة أن الجمهورية الإسلامية ربما كانت ستنتج سلاحا نوويا منذ زمن لولا القدرة الأمريكية على منعها.

يميل منتقدو النظام الأمريكي إلى التقليل من هذه المخاطر آملين أن يملأ آخرون الفراغ إذا تراجعت واشنطن. ويظن بعضهم أن الاعتراف بمناطق نفوذ القوى الكبرى قد يمنع الصراع، غير أن الحقيقة أن لا بديل لما تقدمه الولايات المتحدة. ومن خلال التعامل مع السلام النسبي والازدهار والاستقرار بوصفها أمورا مضمونة، والتركيز على تكاليف القيادة الأمريكية وحدها يقترح هؤلاء رهانا ضخما على أن دروس القرن الماضي لم تعد صالحة.

لا توجد ضمانة بأن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة سينجو من ترامب الذي يضرب ركائزه الأساسية، ويهدم المؤسسات والمبادئ والثقة التي يعتمد عليها. كما أن ترامب يعكس مواقف أمريكية بقدر ما يصنعها، وبعد انتخابه مرتين لا يمكن اعتبار الترامبية ظاهرة عابرة. ومن حق حلفاء واشنطن أن يستعدوا لعالم قد لا تعود فيه القيادة الأمريكية المسؤولة، لكن هذا المستقبل ليس قدرا؛ فبدلا من التسليم بأن النظام مات ينبغي للرئيس المقبل أن يذكر الأمريكيين بقيمته، ويعترف بنواقصه، ويعرض رؤية جديدة للقيادة الأمريكية. على الولايات المتحدة بعد ترامب أن تصلح النظام الذي تقوده، لا أن تنسحب من مسؤوليات الحفاظ عليه.

> **ما بعد ترامب: إصلاح النظام لا تفكيكه**

الخطوة الأولى هي صفقة جديدة مع الحلفاء. ولمعالجة المخاوف المشروعة من أن نظام التحالفات القديم حمل الولايات المتحدة أعباء غير عادلة يجب أن يقدم الحلفاء مساهمات أكبر؛ لمواجهة التهديدات المتنامية، ولجعل التحالفات قابلة للاستمرار سياسيا في واشنطن. وهذا المسار بدأ بالفعل، ومن المرجح أن يستمر؛ لأن الحلفاء يدركون الآن أن العودة إلى سياسة خارجية ترامبية يمكن أن تحدث بعد انتخابات واحدة.

كما ينبغي تحديث نظام التحالفات لمواجهة تحديات الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين: التنافس مع الصين وروسيا، وتزايد التعاون بينهما وبين إيران وكوريا

الشمالية، وظهور الذكاء الاصطناعي العام، والحاجة إلى سلاسل إمداد أكثر صلابة وقاعدة صناعية دفاعية أقوى، وآثار تغير المناخ. ويمكن توسيع مجموعة السبع لتضم شركاء مثل أستراليا وكوريا الجنوبية، ومنحها تفويضا يشمل ضوابط التصدير المرتبطة بالأمن القومي، والقيود على الاستثمارات الخارجية، والرد الجماعي على الإكراه الاقتصادي. ورئيس أمريكي يعيد الالتزام بالضمانات الأمنية الصارمة، ويتعامل مع الحلفاء باحترام سيجد ترحيبا واسعا.

وسيتعين على الرئيس المقبل أيضا احترام القواعد والمؤسسات التي يدمرها ترامب. قد تكون فكرة التزام القادة الأمريكيين السابقين بالقواعد صحيحة جزئيا، لكن لم يقترب أي رئيس منهم من مستوى الخروج على القانون داخليا ودوليا الذي يظهره ترامب. ومن الطبيعي أن تستخدم القوى الكبرى النظام الدولي لمصلحتها، ولن يكون أي نظام متعدد الأطراف قادرا على ضمان احترام شامل لكل القواعد، لكن التخلي الكامل عن المؤسسات والقانون والأعراف في عالم تحكمه القوة وصفة للظلم وتجدد الصراع بين القوى الكبرى.

وسيحتاج النظام المتجدد إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية التي أضعفت الدعم للنظام القديم. لا يمكن العودة إلى عالم يقدم العولمة والتجارة الحرة بوصفهما طريقا مضمونا للازدهار للجميع من دون الاعتراف بآثارهما السلبية مثل الاختلالات التجارية مع الصين وتراجع وظائف التصنيع في بعض المجتمعات الأمريكية، لكن التصحيح المفرط خلال العقد الماضي، وخاصة في ولاية ترامب الثانية، حول التجارة إلى كلمة محرمة، ورفع الرسوم الجمركية، وأضر بتدفقات التجارة، وزاد الأسعار على المستهلكين، وفشل في إعادة وظائف التصنيع، وخفض دخل المزارعين، وخلق عدم يقين اقتصادي من دون أن يغير العجز التجاري كثيرا. وسيكون على الرئيس المقبل أن يشرح للأمريكيين أن الرسوم الجمركية ضريبة تقع غالبا عليهم، وأن التكنولوجيا والإنتاجية مسؤولتان أكثر من التجارة عن تراجع وظائف التصنيع، وأن الأسر الأقل دخلا تستفيد كثيرا من الواردات الأرخص، وأن فتح الأسواق يمكن أن يخلق وظائف جيدة بينما تقود الحمائية وحروب الرسوم إلى ركود شبيه بثلاثينيات القرن الماضي.

> **اليمين واليسار: تقاطع النقد عند فكرة "نهاية القيادة الأمريكية"**

وإذا تعذر إصلاح منظمة التجارة العالمية ومؤسسات أخرى ينبغي تطوير شراكات مرنة ومتداخلة بين الدول المتقاربة في الرؤية. ويمكن لهذه المجموعات استخدام وزنها الجماعي لمعالجة هشاشة سلاسل الإمداد، والممارسات التجارية الصينية الافتراسية، والإكراه الاقتصادي. وسيكون ذلك أكثر منطقية من إقامة حواجز داخل هذه المجموعات تسمح للصين باللعب على تناقضاتها. كما ينبغي للولايات المتحدة دراسة اتفاقيات ثنائية وإقليمية تخفض الحواجز التجارية والاستثمارية، وتتضمن معايير قابلة للإنفاذ بشأن حقوق العمال، ودعم الدولة، وحماية البيئة. ومن خلال زيادة الصادرات، وخفض تكلفة الواردات يمكن لهذه الاتفاقيات أن ترفع مستويات المعيشة، وتوفر إيرادات لمساعدة العمال على الانتقال والتدريب ورفع المهارات والاستثمار في المجتمعات المتضررة من التجارة. وربط هذه الاستثمارات بالاتفاقيات نفسها سيعزز الدعم السياسي الداخلي لها.

وعلى الإدارة المقبلة أن تدرك إحباط الرأي العام الأمريكي من أعباء القيادة العالمية والحروب الطويلة عبر قدر أكبر من التواضع والحذر في استخدام القوة العسكرية، والسماح للكونجرس بأداء دوره الدستوري. فقد كانت مشكلات النظام السابق ناتجة غالبا عن الإفراط والتجاوز، لا عن الوجود العسكري العالمي في ذاته. تحتاج الولايات المتحدة إلى ردع الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا، لكنها لم تكن بحاجة إلى إنفاق ٤ تريليونات دولار خلال ٢٠ عاما لتحويل أفغانستان والعراق إلى ديمقراطيات موالية لها. وكانت بحاجة إلى تحالف عالمي لإنقاذ أوكرانيا وتعزيز مبدأ عدم الاعتداء، لكنها لم تكن بحاجة إلى حرب أحادية لتغيير النظام في إيران بينما كانت البدائل الدبلوماسية متاحة. التخلي عن القدرة على الدفاع عن النظام الدولي وصفة لكارثة سيندم عليها الأمريكيون.

قد يرى بعض الأمريكيين أن القيادة العالمية مفيدة من حيث الجوهر، لكنها لم تعد ممكنة سياسيا بسبب التعب من أعبائها وضعف نتائجها. وهذا ما بدا أن انتخاب ترامب للمرة الثانية يشير إليه، لكن نتائج سياساته الأحادية والصفقاتية والخالية من القيم بدأت ترتد عليه؛ فهو الرئيس الأقل شعبية في هذه المرحلة من ولايته، وتظهر الاستطلاعات أن دعم الأمريكيين للتحالفات والانخراط الدولي بلغ مستويات مرتفعة. ففي استطلاع جالوب في فبراير ٢٠٢٦ رأى ٦٤ بالمائة من الأمريكيين أن على الولايات المتحدة أداء دور كبير أو قيادي في حل المشكلات الدولية، ورأت النسبة نفسها أن من المهم أن تكون القوة العسكرية العظمى الأولى. كما وجد استطلاع «إن بي آر/ إبسوس» أن ٦١ بالمائة يعتقدون أن على الولايات المتحدة أن تكون القائد الأخلاقي للعالم رغم أن ٣٩ بالمائة فقط يرون أنها كذلك فعلا. وأظهر مسح مجلس شيكاجو أن ثمانية من كل عشرة أمريكيين يرون أن التجارة الدولية تفيد الولايات المتحدة.

قد يقول المنتقدون: إن الضرر سيكون كبيرا إلى درجة تمنع الحلفاء -وقد خُدعوا مرتين- من تصديق أي التزامات أمريكية جديدة، لكن الحلفاء، حتى بعد ما جرى منذ يناير ٢٠٢٥ -وربما بسببه- سيرحبون على الأرجح بشكل جديد من القيادة الأمريكية. خصوم واشنطن وحدهم لن يرحبوا بذلك.

بعد الحرب العالمية الثانية واجه القادة الأمريكيون شكوكا مشابهة حول دور بلادهم في العالم. وبعد فيتنام ووترجيت اعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة فقدت القوة والإرادة والسلطة الأخلاقية لأداء دور عالمي صحي.

> **"ساعد النظام الدولي الليبرالي في تحقيق أكبر توسع في الازدهار العالمي في التاريخ"**

لكن القادة الأمريكيين أدركوا في الحالتين أن السلام والازدهار والأمن العالمي تتطلب وجود أمريكا قوية وفاعلة وملتزمة بالمؤسسات والقواعد والأعراف، وأقنعوا مواطنيهم بذلك، فكانت النتائج غير مسبوقة. وبينما يفكر الأمريكيون اليوم في دورهم المستقبلي -وحتى وهم يقرون بالحاجة إلى التغيير- ينبغي لهم أن يتذكروا ذلك السجل.

***فيليب هـ. جوردون هو دبلوماسي أمريكي بارز وباحث في العلاقات الدولية، شغل منصب مستشار الأمن القومي لنائبة الرئيس في إدارة بايدن، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط في إدارة أوباما**

سلام الكواكبي:

الشعبوية في الديمقراطيات المعاصرة

أصبحت الشعبوية من أكثر الظواهر السياسية حضورا في النقاشات العامة في العقود الأخيرة، ليس باعتبارها خطابا انتخابيّا أو أسلوبا في التعبئة السياسية فحسب، بل بوصفها تعبيرا عن أزمة أعمق تمسّ المسألة الديمقراطية بعمومها والديمقراطية التمثيلية نفسها، فالصعود المتزايد للحركات والأحزاب الشعبوية في أوروبا والولايات المتحدة وامريكا اللاتينية والعالم العربي يطرح أسئلة جوهرية بشأن طبيعة التمثيل السياسي، وحدود المؤسّسات الديمقراطية، ومعنى «الشعب» الذي يُستدعى باستمرار في الخطابات السياسية المعاصرة.

في السياق الأوروبي، تبدو فرنسا حالة مدرسية لفهم هذه التحولات، فالتوتر بين إرادة الشعب والمؤسّسات الوسيطة، وبين المطالبة بالمشاركة المباشرة والالتزام بقواعد الديمقراطية الليبرالية، ليس ظاهرة مستجدّة، بل يمتد إلى جذور تاريخية عميقة رافقت تشكل الحياة السياسية الحديثة في فرنسا. ومن هنا يمكن النظر إلى الشعبوية أنها ليست استثناء طارئا أو انحرافا مؤقتا، وإنما أحد الأبعاد الملازمة لتطوّر الديمقراطية نفسها.

تستند الشعبوية، في جوهرها، إلى رؤية تبسيطية للعالم الاجتماعي والسياسي، تقوم على تقسيم المجتمع إلى معسكرَين متقابلَين: «شعب» يُنظر إليه مصدر الفضيلة والشرعية، و«نخبة» تُقدَّم منفصلة عن مصالح المواطنين أو متواطئة ضدهم. ومن هذا المنطلق، تدّعي الحركات الشعبوية أنها تمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وتعتبر أن المؤسّسات القائمة والأحزاب التقليدية لم تعد قادرة على التعبير عنها. وبالتالي هي تفقد كل مشروعية تمثيلية. غير أن الشعبوية ليست ظاهرة متجانسة، فبينما اتخذت بعض أشكالها التاريخية طابعا سلطويّا وصداميا مع الديمقراطية التمثيلية، تحرص أشكالها المعاصرة غالبا على تقديم نفسها حركات مدافعة عن الديمقراطية وعن السيادة الشعبية، لكنها في الوقت نفسه تُبدي شكوكا عميقة تجاه المؤسّسات الوسيطة، كالأحزاب والبرلمانات والقضاء ووسائل الإعلام المستقلة، معتبرة أنها تعيق التعبير المباشر عن الإرادة الشعبية الكاملة.

وتتجلى أهمية هذه الإشكالية في أن الشعبوية لا تقتصر على تيار سياسي واحد، فهي تظهر في اليمين

> العلاقات داخل المجتمعات أكثر تعقيدا مما تروجها الخطابات الشعبوية

كما في اليسار، وإن اختلفت تصوّرات كل منهما لمفهوم الشعب. ففي الخطابات اليمينية يُقدَّم الشعب عادة باعتباره جماعة متجانسة ذات جذور تاريخية وثقافية مهدّدة بفعل الهجرة والعولمة والتحوّلات الثقافية، أما في الخطابات اليسارية فيُنظر إليه بناء اجتماعيّا وسياسيّا مفتوحا يضم فئات متنوعة تتشارك المطالبة بالعدالة الاجتماعية ومقاومة الهيمنة الاقتصادية.

ويكشف هذا الاختلاف أن مفهوم «الشعب» نفسه ليس حقيقة ثابتة أو معطى طبيعيّا، بل هو موضوع صراع سياسي ورمزي دائم، فكل تيار يسعى إلى تعريف الشعب وفقا لرؤيته الخاصة للمجتمع ولمستقبل الدولة. ولذلك؛ السؤال المركزي لا يتعلق بوجود الشعبوية أو غيابها فحسب، بل بمن يمتلك شرعية تعريف الشعب والتحدّث باسمه.

وقد أظهرت الاحتجاجات الاجتماعية الكبرى، أخيرا، في فرنسا ودول أخرى، أن هذا السؤال يزداد إلحاحا مع اتساع الفجوة بين المواطنين والمؤسّسات السياسية. فقد برزت حركات احتجاجية قاعدية ترفع شعارات تؤكد أولوية «صوت الشعب» وتنتقد النخب السياسية والاقتصادية، مع المطالبة بأشكال جديدة من المشاركة المباشرة. إلاّ أن هذه المطالب تثير إشكالية معقدة، فهل يؤدّي توسيع الديمقراطية المباشرة إلى تعزيز التعدّدية السياسية، أم يمكن أن يتحوّل إلى وسيلة لإقصاء الأصوات المختلفة باسم الإرادة الشعبية الموحدة؟

لا يمكن فهم صعود الشعبوية بعيدا عن التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة. فالعولمة، واتساع اللامساواة، وتراجع الثقة في المؤسّسات، والشعور بفقدان السيطرة على المصير الجماعي، كلها عوامل أسهمت في خلق بيئة مواتية لانتشار الخطابات الشعبوية، كما أنّ التحولات الثقافية المتسارعة وما تثيره من قلق حول الهوية والانتماء دفعت قطاعات واسعة من المواطنين إلى البحث عن أشكال جديدة من التعبير السياسي تبدو أكثر قربا من همومهم اليومية.

ومع ذلك؛ فإنّ اختزال الشعبوية في مجرد ردة فعل على الأزمات الاقتصادية أو الثقافية يبقى تفسيرا غير كافٍ. فالعلاقات داخل المجتمعات الحديثة أكثر تعقيدا من الصورة الثنائية التي تروجها الخطابات الشعبوية، كما أن التعدد الاجتماعي والثقافي والهوياتي الذي يميّز الديمقراطيات المعاصرة يجعل من الصعب الحديث عن إرادة شعبية واحدة ومتجانسة. ولهذا السبب تظل الشعبوية ظاهرة إشكالية؛ فهي تكشف عن اختلالات حقيقية في أنظمة التمثيل السياسي، لكنها في الوقت نفسه تميل إلى تبسيط الواقع واختزال تنوعه في مواجهة بين «الشعب» و«النخب».

في النهاية، تكشف الشعبوية عن مفارقة أساسية في الديمقراطيات المعاصرة، فهي تعبّر، من جهةٍ، عن مطالب حقيقية تتعلق بالتمثيل السياسي والعدالة الاجتماعية واستعادة الثقة بالمؤسّسات، لكنها قد تتحوّل من جهة أخرى إلى خطاب يختزل المجتمع في ثنائية حادّة بين «الشعب» و«أعدائه»، بما يهدد قيم التعدّدية والتوازن المؤسّسي التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة. ولذلك تظل الشعبوية أقل من أن تكون مجرّد انحراف سياسي، وأكثر من أن تكون حلا لأزمة الديمقراطية؛ إنها مرآة تعكس التوترات العميقة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، وتعيد طرح سؤالٍ لا يفقد راهنيته، من هو الشعب، ومن يملك حق التحدّث باسمه؟

*صفحة الكاتب

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily